

٢٧
١٧٤
٥
٣

الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة

إعداد

خميس بن عبد الله بن خميس الحديدي

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: ١٥/٨/٢٠٠١

المشرف

الدكتور محمد احمد القضاة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراة في
الفقه وأصوله

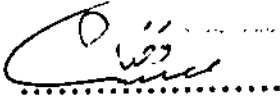
كلية الدراسات العليا
الجامعة الاردنية

تموز ٢٠٠١

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٥/٧/٢٠١٥

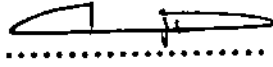
التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة



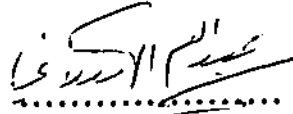
رئيساً

الدكتور / محمد أحمد القضاة



عضواً

الدكتور / علي محمد الصوا



عضواً

الدكتور / عبد الله إبراهيم الكيلاني



عضواً

الدكتور / عبد الناصر موسى أبو البصل

شكر وتقدير

لا يسعني إلا أن أتوجه بعظيم الامتنان ، وجزيل الشكر ، وخالص التقدير إلى
أستاذي الفاضل الدكتور محمد أحمد القضاة، الذي شرفني بالموافقة على الإشراف
على هذه الرسالة ، على ما بذله من جهد ، متمثلاً في توجيهاته السديدة ، وآرائه
الرشيدة ، وعلمه النافع ، مما أنار لي طريق البحث في هذا الموضوع ، وكشف لي
مجاهله ، فكان نعم الموجه الأمين والمشرف المخلص.
فجزاه الله كل خير .

- كما أتوجه بخالص شكري وامتناني إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة ،
الذين شرفوني بقبولهم مناقشة هذه الرسالة وتقويمها .

وإلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة .

فجزى الله الجميع عني كل خير .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة
ج	شكر وتقدير
د - ح	قائمة المحتويات
ط - ي	الملخص باللغة العربية
٦-١	المقدمة
٢١ - ٧	تمهيد:
٥٣-٢٣	الفصل الاول : مفهوم وخصائص الرقابة الإدارية ونبذة عنها في النظم الوضعية الحديثة
٣١ - ٢٣	المبحث الأول: مفهوم الرقابة الإدارية
٢٧ - ٢٣	المطلب الأول: المعنى اللغوي والاصطلاحي للرقابة.....
٢٤ - ٢٣	اولاً : المعنى اللغوي للرقابة
٢٧ - ٢٤	ثانياً : المعنى الاصطلاحي للرقابة
٢٩ - ٢٨	المطلب الثاني : تعريف الإدارة
٢٨	اولاً: التعريف اللغوي للإدارة
٢٩ - ٢٨	ثانياً : التعريف الاصطلاحي للإدارة
٣١ - ٣٠	المطلب الثالث : مفهوم الرقابة الإدارية
٣٥ - ٣٢	المبحث الثاني:خصائص الرقابة الادارية الجيدة.....
٥٣ - ٣٦	المبحث الثالث :نبذة عن الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة
٣٧ - ٣٦	المطلب الأول: أساس الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة
٤٧-٣٨	المطلب الثاني : أنواع الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة

الصفحة	الموضوع
٥٣ - ٤٨	المطلب الثالث: أساليب الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة
١٠٣ - ٥٥	الفصل الثاني: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية
٧٣ - ٥٦	المبحث الأول: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من القرآن الكريم... أولاً: الآيات الدالة على مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٦١ - ٥٦
٦٧ - ٦٢	ثانياً : الآيات التي تدل على وجوب مبدأ العدل
٧٠ - ٦٧	ثالثاً : الآيات الدالة على وجوب الأمانة.....
٧٣ - ٧٠	رابعاً: آيات قرآنية أخرى تدل على وجوب الرقابة الإدارية.....
٨٦ - ٧٤	المبحث الثاني : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من السنة النبوية...
٨٣ - ٧٤	المطلب الأول: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من السنة القولية.... أولاً : الأحاديث الدالة على وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
٧٦ - ٧٤
٧٨ - ٧٦	ثانياً : الأحاديث الدالة على وجوب مبدأ العدل
٨٠ - ٧٨	ثالثاً : الأحاديث الدالة على وجوب الأمانة.....
٨٣ - ٨٠	رابعاً : أحاديث نبوية أخرى تدل على وجوب الرقابة الإدارية.....
٨٦ - ٨٤	المطلب الثاني : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من السنة الفعلية... المبحث الثالث : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من تطبيقات العهد الراشدي
٩٤ - ٨٧
١٠١ - ٩٥	المبحث الرابع : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من الأصول والقواعد التشريعية
٩٨ - ٩٥	المطلب الأول : أصل النظر في المآلات
١٠١ - ٩٩	المطلب الثاني : قاعدة سد الذرائع.....
١٠٣-١٠٢	المبحث الخامس:الحكم الشرعي للرقابة الادارية للاسلام.....

الفصل الثالث : تطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي

- وانواعها..... ١٥٦-١٠٥
- المبحث الاول: تطور الرقابة الادارية في النظام الاداري الاسلامي..... ١١٣-١٠٥
- المبحث الثاني: انواع الرقابة الادارية في النظام الاداري الاسلامي..... ١٥٦-١١٤
- المطلب الأول : أنواع الرقابة الإدارية باعتبار القائم بها ١٤٩-١١٤
- أ : الرقابة الذاتية ١٢٢-١٥٥
- أولاً : الرقابة الذاتية التلقائية..... ١١٩-١١٦
- ثانياً : الرقابة الذاتية بناء على تظلم..... ١٢٢-١٢٠
- ب : الرقابة الرئاسية..... ١٢٧-١٢٣
- أولاً : الرقابة الرئاسية التلقائية..... ١٢٥-١٢٤
- ثانياً : الرقابة الرئاسية بناء على تظلم..... ١٢٧-١٢٦
- ج: رقابة الأجهزة والدواوين..... ١٤٩-١٢٨
- أولاً : ديوان البريد..... ١٣٤-١٣٠
- ثانياً : ديوان الحسبة..... ١٣٨-١٣٥
- ثالثاً : ديوان المظالم..... ١٤١-١٣٩
- رابعاً: ديوان المصادرات او الاستكشاف..... ١٤٣-١٤٢
- خامساً: ديوان الازمة..... ١٤٥-١٤٤
- سادساً: ديوان السلطنة(النظر)..... ١٤٩-١٤٦
- المطلب الثاني : أنواع الرقابة الإدارية باعتبار وقت مباشرتها..... ١٥٦-١٥٠
- أ: الرقابة الإدارية السابقة..... ١٥٤-١٥٠
- ب: الرقابة الإدارية اللاحقة..... ١٥٦-١٥٥

الفصل الرابع : اساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي

- ومقارنتها بالنظم الوضعية الحديثة..... ١٨٧-١٥٨
- المبحث الاول: اساليب الرقابة الادارية في النظام الاداري الاسلامي ١٨٤-١٥٨
- المطلب الأول : سياسة الباب المفتوح..... ١٦٢-١٥٩
- المطلب الثاني : إبراء الذمة المالية للعامل..... ١٦٦-١٦٣

١٦٧-١٧٥المطلب الثالث : التفتيش
١٦٧-١٦٩اولاً: الجولات التفقدية
١٧٠-١٧٢ثانياً: تفتيش بيوت كبار الموظفين
١٧٣-١٧٥ثالثاً: رسل تقصى الحقائق
١٧٦-١٧٧المطلب الرابع : سؤال الوفود
١٧٨-١٨٠المطلب الخامس : اللقاءات الدورية
١٨١-١٨٤المطلب السادس : التقارير الإدارية
١٨٥-١٨٧المبحث الثاني: اساليب الرقابة الادارية بين النظام الاداري الاسلامي والنظم الوضعية الحديثة
١٨٩-٢٠٤الفصل الخامس : الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة
١٨٩-٢٠٤المبحث الأول : أسس الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة
١٨٩-١٩٤المبحث الثاني : أنواع الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة
١٩٥-٢٠٤المطلب الأول: الرقابة التلقائية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة
١٩٦-١٩٨المطلب الثاني : التطلم الإداري بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة
١٩٩-٢٠٠المطلب الثالث : الرقابة الخارجية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة
٢٠١-٢٠٤الخاتمة
٢٠٥-٢٠٧التوصيات
٢٠٨-٢٠٩المراجع
٢١٠-٢٢٣فهرس الآيات
٢٢٤-٢٢٥فهرس الأحاديث
٢٢٦-٢٢٧

٧٤٥٥٣٥

ملخص

" الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية "

"دراسة مقارنة "

إعداد

خميس بن عبد الله بن خميس الحديدي

إشراف

الدكتور / محمد أحمد القضاة

تناولت هذه الدراسة موضوع الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية ، هادفة إلى تأصيل فكرة الرقابة الإدارية فيها ، وتحديد معالمها ، وبيان أهميتها ومكانتها من خلال التعرف على مفهومها وأنواعها وأساليبها .

كما تستهدف أيضاً بيان ملامح تميز الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية عنها في النظم الوضعية الحديثة من خلال عقد مقارنة سريعة بينهما .

فجاءت الدراسة في خمسة فصول وخاتمة .

بيّنتُ في الفصل التمهيدي مفهوم الرقابة الإدارية ، وذكرتُ - باختصار - مضمونها في النظم الإدارية الحديثة .

أما الفصل الثاني فدرستُ فيه مدى مشروعية الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية ، وأثبتُ بأنها اعترفت بها ، بل وأوجبتهَا على الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية ، وأكدتُ ذلك بما أورده من سوابق تشريعية نبوية ، وتطبيقات من العهد الراشدي . وذكرتُ في الفصل الثالث أنواعها المختلفة ، باعتبار القائم بها وباعتبار وقت ممارستها ، مع إيراد الأمثلة التطبيقية لكل نوع من العهد النبوي والراشدي .

وتكلمتُ في الفصل الرابع عن وسائل ممارستها في واقع الجهاز الإداري الإسلامي ، مع الإتيان بما يثبت ذلك ويوضحه من التطبيقات النبوية والراشدية.

أما الفصل الخامس فعقدته للمقارنة بين النظامين الإسلامي والوضعي في الرقابة الإدارية بمواضيعها المختلفة ، وبينتُ فيه ما تميزت به الشريعة الإسلامية على تلك الأنظمة في هذا المجال . وفي الخاتمة ذكرتُ أنني توصلت من خلال هذه الدراسة إلى أن الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية أكثر فاعلية وشمولاً ومرونة منها في النظم الوضعية الحديثة ، وذلك لطبيعتها الدينية والجانب الروحي الذي يسري في كل حكم من أحكامها ، مما يكسبها حياة فعلية في نفوس أفرادها ، واحتراماً وخضوعاً تلقائياً في التطبيق .
كما توجتُ هذه الدراسة بعدة توصيات أهمها:-

١- ضرورة الاهتمام بالجانب التنقيفي والتوعوي حول الرقابة الإدارية وواقعها في الشريعة الإسلامية ، سواء بالنسبة لأعضاء المؤسسات الإدارية أو بالنسبة لأعضاء الأجهزة الرقابية ، وذلك من خلال عمل ندوات أو محاضرات أو دورات تدريبية مكثفة أو توظيف وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية .

٢- اختيار أعضاء الأجهزة الرقابية من ذوي الكفاءات العلمية في ذات المجال الذي يعملون فيه .

وأسأل الله التوفيق في الدنيا والآخرة .

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد الرحمة المهداة والنعمة المسداة ، وعلى آله وصحبه ومن والاه ، ومن سار على نهجه واهتدى بهداه ... وبعد ...

فتعتبر الرقابة الإدارية من الأسس المهمة في الإدارة الناجحة ، فهي الميزان الشرعي لمختلف التصرفات الإدارية ، إذ بها يعرف مدى شرعيتها وملاءمتها وتحققها للعدل والمصلحة في المجتمع.

كما أنها الضمانة الفعلية للالتزام بالأحكام الشرعية وتطبيقها في واقع الجهاز الإداري ، سواء كانت ذاتية ، أو رئاسية ، أو خارجية عن طريق الأجهزة الرقابية المتخصصة فهي وسيلة غايتها المحافظة على الالتزام بمبدأ الشرعية في الواقع التطبيقي ، وضمان نزاهة وكفاءة الموظف الإداري ، وحماية حقوق وحرريات أفراد المجتمع من تعسفه ، وتجسيد العدل والمصلحة في العملية التنفيذية .

هذا وقد اعتنت الشريعة الإسلامية عناية بالغة بالرقابة الإدارية ، وأولتها اهتماماً كبيراً ، وحرصت على تفعيلها في واقع الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية، سواء على المستوى النظري المتمثل بنصوص القرآن والسنة النبوية المطهرة ، وأصول الشريعة وقواعدها العامة ، أو على المستوى التطبيقي المتمثل بالسوابق التشريعية في العهد النبوي ، أو بالوقائع التطبيقية في عهد الخلفاء الراشدين.

فقد أحاط النظام الإداري الإسلامي بكليات الرقابة الإدارية ومظاهرها في شمول وفاعلية لم تصل إليها الأنظمة الإدارية الحديثة مع ما تدعيه من التقدم والتطور.

وما هذا إلا لما تميز به النظام الإسلامي من سريان الروح الدينية في جميع تشريعاته وأنظمته ، مما تعطيها الحياة الفعلية في ضمائر أفرادها ، ويضمن لها

احتراماً وخضوعاً طوعاً تلقائياً في نفوسهم ، وتطبيقاً شرعياً سليماً محققاً للأهداف المرجوة منها في الواقع العملي .
وهو ما تفتقر إليه الأنظمة الوضعية لماديتها وخوائها الروحي .

أهمية الدراسة

ولما كانت الرقابة الإدارية بمثابة الميزان التقييمي ، والموجه الحقيقي للسلوك الإداري في الدولة الإسلامية ، لتحقيق الغاية التي وجدت الدولة من أجلها ، والضمانة الفعلية لتطبيق الأسس التي وضعتها الشريعة الإسلامية وأوجبت على الإدارة اتباعها ليستقيم أمرها ، فنتمكن من تحقيق الغرض المقصود منها ، وذات أهمية عظيمة ودور فعال في الواقع الحياتي بشكل عام ، والإداري على وجه الخصوص ، أقول : لما كانت الرقابة الإدارية بهذه المكانة والأهمية جاءت هذه الدراسة - مع الاعتراف بقصور في القدرة واستحياء في العطاء - جاهدة في بيان مضمونها في الشريعة الإسلامية ، وواقعها في الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية في عهدها الأول .

هذا بالإضافة إلى ما ستقوم به من المقارنة بين النظامين الإداري الإسلامي والوضعي الحديث .

أهداف الدراسة .

وتسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية :

- ١- بيان موقف الشريعة الإسلامية من الرقابة الإدارية باعتبارها مصطلحاً إدارياً معاصراً.
- ٢- بيان مدى اهتمام الشريعة الإسلامية بالجانب التنظيمي للدولة ، والوسائل التي تقوم بتوجيه سلوكها الإداري وتقييمه .
- ٣- إبراز الذاتية الخاصة للتشريع الإداري الإسلامي وما يتميز به على غيره من التشريعات والأنظمة الإدارية الحديثة .

منهجية الدراسة .

تقوم هذه الدراسة على منهج البحث النظري الاستقرائي بجمع واستخلاص الأحكام والمبادئ ذات الصلة من قواعد التشريع الإسلامي المختلفة على النحو الآتي:-

- ١- جمع مادة البحث من مضانها ومصادرها الأصلية .
- ٢- استنتاج النصوص والقواعد الشرعية لمعرفة الأحكام والتوجيهات المتصلة بموضوع البحث .
- ٣- تحري الدقة والموضوعية في المقارنة بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية ، لبيان مواطن الاتفاق والاختلاف بينهما في هذا الموضوع.

الجهود السابقة .

لم تتناول كتب الفقه الإسلامي موضوع الدراسة تناولاً مستقلاً ، وإنما جاء مبعوثاً في مواضع متناثرة من أبواب الفقه الإسلامي .
ومن أهم الكتب القديمة التي تعرضت لبعض مفرداته :

السياسة الشرعية لابن تيمية ، والطرق الحكمية لابن القيم والأحكام السلطانية
للماوردي ، وكتاب الخراج لأبي يوسف ، ومناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
لابن الجوزي ، وتخريج الدلالات السمعية للخزاعي .

أما المعاصرون فإن أكثر من تناول هذا الموضوع بشكل مستقل هو الدكتور
محمد حسنين في كتابه " الرقابة الإدارية في الإسلام " ، والدكتور محمد طاهر عبد
الوهاب بعنوان " الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي " .

لكنهما لم يستوفيا جميع المجالات المتعلقة بالموضوع ، وخاصة الجانب التأصيلي
الشرعي ، والمقارنة بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية .

وفي الحقيقة إن الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية موضوع رحب وبكر ولا
يزال بحاجة إلى دراسة متعمقة ، مما يجعلني مقتنعاً بضرورة سبر أغواره ، وجمعه
في بحث واحد شامل متكامل ، بطرح جديد يجمع بين المنهج التنظيري والتأصيلي .

خطة الدراسة .

أما خطة البحث فقد كانت في خمسة فصول وخاتمة .
تصدّر الفصل الأول لبيان ماهية الرقابة الإدارية وخصائصها وإعطاء نبذة عنها في
النظم الوضعية الحديثة .

فكان في ثلاث مباحث :

المبحث الأول : مفهوم الرقابة الإدارية .

المبحث الثاني : خصائص الرقابة الإدارية الجيدة .

المبحث الثالث : نبذة عن الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة .

بينما تكفل الفصل الثاني : ببيان أدلة مشروعية الرقابة الإدارية في الشريعة
الإسلامية وحكمها .

فجاء في خمسة مباحث :

- المبحث الأول : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من القرآن الكريم .
- المبحث الثاني : أدلة مشروعيتها من السنة النبوية المطهرة .
- المبحث الثالث : أدلة مشروعيتها من تطبيقات العهد الراشدي .
- المبحث الرابع : أدلة مشروعيتها من بعض الأصول والقواعد التشريعية .
- المبحث الخامس : الحكم الشرعي للرقابة الإدارية في الإسلام.

أما الفصل الثالث : فاستقل ببيان تطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي وأنواعها.

فكان في مبحثين :-

- المبحث الأول : تطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي.
- المبحث الثاني : أنواع الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي.

أما الفصل الرابع : فتخصص في بيان أساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي مع مقارنتها بالنظم الوضعية الحديثة.

فانتظم في مبحثين :

- المبحث الأول : أساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي.
- المبحث الثاني : أساليب الرقابة الإدارية بين النظام الإداري الإسلامي والنظم الوضعية الحديثة .

أما الفصل الخامس : فقد عقدته للمقارنة بين الشريعة الإسلامية والنظم الإدارية الحديثة في الرقابة الإدارية .

فتوزع في مبحثين :

المبحث الأول : أسس الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة .

المبحث الثاني : أنواع الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة .

بينما جاءت الخاتمة متضمنة لأهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

وبعد ...

فهذا عرض موجز لخطة الموضوع منذ أن كان فكرة حتى أصبح حقيقة ماثلة بين يدي لجنة الحكم.

فما كان فيها من إيجابيات فهي بمحض فضل الله وتوفيقه ، ثم بفضل توجيهات أستاذي الفاضل الدكتور محمد القضاة ، أما سلبياتها فهي من نصيب الباحث وحده . وحسبي أنني بذلت قصارى جهدي عسى ألا أحرم أجر من اجتهد ، ومثوبة من نوى.

وأسأل الله العليّ القدير أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي ، إنه بالإجابة جدير نعم المولى ونعم النصير .

تمهيد : واقع الرقابة الإدارية في كتب السياسة الشرعية المتقدمة والكتب الإدارية المقارنة.

الهدف من هذا التمهيد بيان واقع الرقابة الإدارية وكيفية طرحها في الكتب المتقدمة من كتب السياسة الشرعية^(١) ، وفي الكتب الإدارية المقارنة في الوقت الحاضر ، وذلك مع شيء من التحليل والمقارنة .
وتفصيله كما يلي :

- الرقابة الإدارية في كتاب الخراج للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ).

تعرض الإمام أبو يوسف للرقابة الإدارية في كتاب الخراج الذي يعتبر موسوعة في الإدارة المالية ، وكان تأليفه بناءً على طلب من هارون الرشيد ، ولذا جاءت مادته وخاصة فيما يتعلق بالرقابة الإدارية على النمط الإفتائي الذي يغلب عليه طابع النصح والإرشاد ، مع التوسع في الاستدلال على المقصود من التطبيقات النبوية وآثار الخلفاء الراشدين .

فمثلاً عند كلامه عن ضرورة إطلاع الخليفة على سيرة العمال والولاية يقول:
"وأنا أرى أن تبعث قوماً من أهل الصلاح والعفاف ممن يوثق بدينه وأمانته يسألون عن سيرة العمال وما عملوا به في البلاد وكيف جبوا الخراج على أمرأه وعلى ما وظف على أهل الخراج واستقر ."

ويقول عند كلامه عن ضرورة جلوس الخليفة للمظالم ونظره فيها : " فلو تقربت إلى الله عزوجل يا أمير المؤمنين بالجلوس لمظالم رعيتك في الشهر أو الشهرين مجلساً واحداً تسمع فيه المظلوم وتتكلم على الظالم رجوت ألا تكون ممن احتجب عن حوائج رعيتك ، ولعلك لا تجلس إلا مجلساً أو مجلسين حتى يسير ذلك

(١) - سيكون تناولنا لكتب العلماء الأئمة مرتباً حسب التسلسل التاريخي.

ففي الأمصار والمدن فيخاف الظالم وقوفك على ظلمه فلا يجترئ على الظلم ويأمل الضعيف المقيور جلوسك ونظرك في أمره فيقوى قلبه ويكثر دعاؤه .
وبعد ذلك أتى بالأدلة من السنة النبوية وسيرة الخلفاء .

ومن خلال ما أوردناه نستطيع أن نقول أن معالجته الإدارية لاحظت الملاءمة والجدوى حيث لم يطلب منه الجلوس في كل أسبوع لصعوبة ذلك ولكن طلب منه الجلوس كل شهر أو شهرين ، كما بين له الفائدة العظيمة المترتبة على ذلك .

وقد كان تناوله للرقابة الإدارية تحت فصل تقبيل السواد واختيار الولاة لهم والتقدم إليهم .

وتطرق إليها من خلال بيان وجوب مراقبة العمال ووسائلها والحلول المقترحة لمعالجة انحرافهم ، وكذلك عند كلامه عن المظالم وسوء عاقبتها وضرورة جلوس الخليفة للنظر فيها وكيفية ذلك .

- الرقابة الإدارية في كتاب الأموال للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ).

تطرق أبو عبيد للرقابة الإدارية في كتابه الأموال الذي يعتبر موسوعة فقهية في الاقتصاد الإسلامي وكان تناوله لها تحت باب توفير انقيء للمسلمين وإيثارهم به (من البند ٦٥٤-٦٧٦) وقد ركز على الرقابة الإدارية الداخلية المتمثلة في الرقابة الذاتية، والرقابة الرئاسية ، كما كانت الأدلة التي أوردها مبينة لوجوب الرقابة المالية ووسائلها .

ومن الآثار التي استدلت بها في تأكيد الرقابة الذاتية قول الصديق لما حضرته الوفاة لعائشة - رضي الله عنهما- : " إني لم أرد أن أصيب من هذا المال شيئاً ، فلم يدعني ابن الخطاب حتى أصبت منه ستة آلاف ، وإن حائطي الذي بمكان كذا وكذا فيها ، فلما قبض بعثت عائشة إلى عمر فذكرت له ذلك ، فقال : رحمه الله أباك ، لقد أحب ألا يدع لأحد بعده مقالاً " . (البند ٦٢٢) .

أما في الرقابة الرئاسية فاستدل بمحاسبته (رضي الله عنه) لابن التتبية ، وبمحاسبة الفاروق لأبي هريرة عند قدومه من البحرين ، ومشاطرته لأموال بعض عماله.

أما عن كيفية طرحه لمسائل الرقابة فإنه اتبع المنهج النصوصي ، إذ كان يورد النص أو الأثر دون أي تحليل وهذا على عكس تناوله للمواضيع الأخرى ، حيث كان يحلل النصوص ويتوسع في الاستدلال بها ويبين الرأي الراجح كما فعل عند كلامه في باب النقل من الخمس خاصة بعد ما يصير إلى الأمام (من البند ٨١٠-٨٢٥).

وربما ترك ذلك هنا لوضوح الأدلة وعدم وجود خلاف في وجوب الموضوع المطروح.

- الرقابة الإدارية في كتاب الإمامة والسياسة للإمام عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ).

يعتبر كتاب الإمامة والسياسة لابن قتيبة من الكتب الهامة في السيرة . حيث تناول السيرة السياسية والإدارية للخلفاء ابتداءً من الصديق -رضي الله عنه - وابتهاءً بالمأمون من خلفاء بني العباس.

ولذا جاء طرحه للرقابة الإدارية متمسكاً بالطابع القصصي ، وذلك بإيراد بعض الوقائع التي تدل على ممارسة أولئك الخلفاء للرقابة الإدارية ، من ذلك ما ذكره من محاسبة عبد الملك بن مروان لموسى بن نصير ، والزهد والورع الذي اتصف بهما الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز في سني خلافته مما يدل على ترسخ الرقابة الذاتية في أعماقه ، كذلك ما أورده من محاسبة الرشيد لعماله وولاته وتحديدده وقتاً لذلك وهو ما يعرف بالرقابة الرئاسية ، لكن تناوله للرقابة الإدارية كان عرضياً، أي لم يتناولها على سبيل التأسيس وإنما أورد تلك الأمثلة عليها في ثنايا سرده لسيرة الخليفة وذكر أعماله التي قام بها.

- الرقابة الإدارية في كتاب الوزراء والكتاب لأبي عبد الله محمد بن
عبدوس الجهشياري (ت ٣٣١هـ).

يعتبر كتاب الوزراء والكتاب للجهشياري من كتب السير ، إلا أنه كان يركز على سيرة الكتاب والوزراء في عهد كل خليفة هذا بالإضافة إلى سرده لسيرة الخليفة ذاته ، وانتهى سرده التاريخي هذا بعهد الخليفة العباسي المأمون ووزيره الفضل بن سهل.

وعليه فإن تناوله للرقابة الإدارية تمثل بإيراد بعض الوقائع التي تدل على ممارسة أولئك الخلفاء لها ، كحادثة محاسبة عبد الملك لكتابه وعزله له عندما بلغه أنه قبل هدية ، وما ذكره عن حرص المنصور على تفقد الأعمال ومراقبة الكتاب ، وهذا كله يدل على الرقابة الرئاسية ، أما رقابة الأجهزة والدواوين فأشار إليها عند كلامه عن المهدي وأنه أول من أحدث ديوان الأمانة دون أن يتعرض لوظيفة هذا الديوان.

والخلاصة أن طرح الجهشياري للرقابة الإدارية جاء شبيهاً بطرح ابن قتيبة لها حيث اتسم بالعرضية والطابع القصصي.

- الرقابة الإدارية في كتاب الأحكام السلطانية للإمام علي بن محمد
الماوردي (ت ٤٥٠هـ) .

تميز كتاب الأحكام السلطانية للماوردي بتركيزه على الأمور الإدارية والسياسية للدولة الإسلامية ، فهو أشبه بدستور عام للدولة ، لذا فهو من المراجع الأساسية للكتابة في الإدارة الإسلامية ، أما فيما يتعلق بالرقابة الإدارية فإنه بحثها في أكثر من موضع ، حيث تعرض لها ابتداءً عند تعدادها لما يلزم الإمام من الأمور العامة فقال : " العاشر : أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال ، لينهض

بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة ، فقد يخون الأمين ويغش الناصح ."

كما تكلم عن ديوان المظالم كنوع من الرقابة الإدارية الخارجية فنتبعه من نشأته إلى بلوغه أوج تطوره في العهد العباسي ، وبعد ذلك بين دوره الرقابي على عمال الإدارة ، كالولاية والجباة وكتاب الدواوين ، ثم أشار إلى ديوان البريد عند بحثه في فصل عزل العمال وتقليدهم كأحدى وظائف ديوان السلطنة ، وأخيراً تطرق إلى الحسبة لكن بشكل عام دون تحديد الدور الرقابي لديوان الحسبة على عمال الإدارة.

وفي الحقيقة أن الإمام الماوردي اتبع في تناوله لمسائل الرقابة الإدارية المنهج التأصيلي العلمي ، حيث كان يفصل القول في تلك المسائل بشكل علمي واضح فمثلاً عند بيانه لوظائف ديوان المظالم قسمها إلى عشرة أقسام وفصل القول في كل قسم على حده مبيناً العاقبة الحميدة للرقابة فيقول مثلاً : " القسم الثالث : كتاب الدواوين لأنهم أمناء المسلمين على ثبوت أموالهم فيما يستوفونه له ، أو يوفونه منه ، فيتصفح أحوال ما وكل إليهم ، فإن عدلوا بحق من دخل أو خرج إلى زيادة أو نقصان إعادة إلى قوانينه وقابل على تجاوزه ."

فمراعاة الوضوح والجدوى سمة بارزة في معالجة الماوردي لمواضيع الرقابة الإدارية .

- الرقابة الإدارية في كتاب غياث الأمم للإمام أبي المعالي الجويني

(ت ٤٧٨هـ).

يعتبر كتاب الغياثي لإمام الحرمين من أهم مراجع التنظيم السياسي والاقتصادي والإداري في الدولة الإسلامية ، حيث أوضح فيه الدعائم الأساسية التي يجب أن توجد في بناء الدولة الإسلامية لتكون في قوة ومنعة من أعدائها.

وقد جاء تناوله للرقابة الإدارية مختصراً على هيئة الإشارة دون التفصيل في العبارة ، وذلك في معرض حديثه عن القول في ظهور مستعد بالشوكة مستول في

ويقول في بداية الأصل الثالث أيضاً : " ينبغي أن لا تقنع برفع يدك عن الظلم، لكن تهذب غلمانك وأصحابك وعمالك ونوابك ، فلا ترضى لهم بالظلم ، فإنك تسأل عن ظلمهم كما تسأل عن ظلم نفسك " .

مما تقدم يتضح أن الإمام الغزالي ذكر الرقابة الإدارية باعتبارها من الأمور التي يجب على السلطان الاهتمام بها ، لكن لم يبين كيفية ممارستها أو وسائلها أي أنه لم يفصل في ذلك ، بل ذكره بإيجاز شديد وعلى شكل نصائح .

- الرقابة الإدارية في كتاب مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب للإمام ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) .

يعتبر كتاب مناقب أمير المؤمنين لابن الجوزي سيرة ذاتية لثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، إذ حوى تفاصيل حياته منذ ولادته إلى وفاته ، مع تفصيل القول في منهجه في إدارة أمور الدولة والوسائل التي اتبعها في ذلك ، ولذا كان طرح الرقابة الإدارية قصصياً غير تأصيلي ، حيث أورد ابن الجوزي ما يدل على الوقائع على مراقبة الفاروق لولاته وعماله ومحاسبته لهم ، وذلك في الباب الحادي والأربعين بعنوان " ملاحظته لعماله ووصيته لهم " كمحاسبته لعماله عياض بن غنم ، ومحاسبته لحذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف بعد مسحهما أرض السواد .

كما أورد ما يدل على رقابته الذاتية في الباب الأربعين بعنوان حذره من المظالم كما في قصة الرجل الذي ضربه الفاروق ثم عندما راجعه الرجل وتبين خطأه طلب منه أن يقتص منه .

وأورد في الباب الثامن والثلاثين بعنوان " عدله في رعيته " بعض القصص التي تدل على الرقابة الإدارية .

والخلاصة أن تناول ابن الجوزي لمسائل الرقاب الإدارية اتسم بالطابع القصصي التاريخي دون تدخل في تلك الوقائع بالتحليل والتفصيل .

- الرقابة الإدارية في كتاب تهذيب الرياسة وترتيب السياسة للإمام
محمد بن علي القلعي (ت ٦٣٠هـ) .

عالج كتاب تهذيب الرياسة للقلعي الحياة السياسية للدولة الإسلامية ، كما
عالج الأمور الاجتماعية والإدارية ، وذلك من خلال وضع الأسس التي يستتير بها
الحكام ، والتي تتبع في أغلبها من الكتاب والسنة ، وأعمال الخلفاء وما توصل إليه
العقل السليم بالخبرة الطويلة ، فهو كتاب تأصيلي تاريخي .
وقد تطرق إلى بحث الرقابة الإدارية في باب اختيار الوزراء والعمال وذكر
ما يجب أن يتصفوا به من الخصال حيث جاء فيه " فأحسن الاختيار لهم ، وأكثر
الاستظهار عليهم ، وأعلم أنهم أنفاس الملك وحرابه ، قدم على مراعاة أحوالهم ،
ولا تمهل مكافأة أفعالهم .. ، ليتصرفوا لك في الأمانة ويتعففوا عن الخيانة " .
وبحثها أيضاً في باب ذم الحجاب بين الرعية وسلطانها حيث بين أنه " ليس
المراد بترك الحجاب أن يبرز السلطان إلى العوام على الدوام في الطرقات ، ويباشر
بنفسه في جميع الأوقات إنما المراد بذلك ألا يحجب عن مجلسه خواص الناس ،
وذوي المروءات وأرباب الشرف والبيوتات وأن يأذن للعلماء وأهل الدين ... ، ثم
يجعل لعوام الناس وكافة ذوي الحوائج والمتظلمين يوماً في الأسبوع أو في الشهر ،
على قدر الحاجة إليه " .
فطرحه لمسائل الرقابة تميز بالتحليل والتأصيل ، كما أكد على وجوب
ملاحظة الملاءمة عند ممارسة الرقابة ، فهو يتكلم بلسان الفقيه المؤصل الذي يوائم
بين الجانب النظري والواقع التطبيقي .

- الرقابة الإدارية في كتاب السياسة الشرعية للإمام أحمد بن عبد الحليم
ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) .

بحث الإمام ابن تيمية في كتاب السياسة الشرعية الأمور المتعلقة بالجهاز
الإداري للدولة بوجه عام ، حيث يعتبر دعوة لإصلاح الإدارة الحكومية من خلال

الأسس والمبادئ التي تضمنها كمحاسبة النبي (ﷺ) لابن اللثبية ، ومشاطرة الفاروق أموال عماله.

والخلاصة : أن معالجة الإمام ابن تيمية لمسائل الرقابة اتسمت بالطابع التأصيلي الذي يجمع بين الرواية والدراية .
حيث يورد الأدلة على المسألة ويحللها ويبين معانيها الفقهية الغامضة لتقرير المسألة المطروحة وتيسير فهمها وتطبيقها في الواقع .

- الرقابة الإدارية في كتاب الحسبة لابن تيمية .

كما تناول الإمام ابن تيمية بعض مسائل الرقابة الإدارية في كتاب الحسبة ، الذي نوه فيه بأهمية الحسبة في واقع المجتمع وفي واقع الجهاز الإداري ، فيقول معدداً وظائف المحتسب : " ويتعاهد الأئمة والمؤذنين ، فمن فرط منهم فيما يجب من حقوق الإمامة أو خرج عن الأذان المشروع ألزمه بذلك ، واستعان فيما يعجز عنه بوالي الحرب والحكم وكل مطاع يعين على ذلك " .
ثم استطرده في ذكر الأدلة وبيان الوظائف الأخرى للمحتسب. فالإمام ابن تيمية ذكر مهام المحتسب بشكل عام في كتابه سواء ما تعلق منها بالجهاز الإداري أو بأفراد المجتمع ، إذ قسمه إلى قسمين :
القسم الأول : في أداء الأمانات وما يتعلق بذلك ، القسم الثاني : اختص بالحدود والحقوق .

وتركز تناوله للرقابة الإدارية في القسم الأول باعتبارها من الأمانات التي يجب على الدولة أداؤها .

ففي الفصل الأول الذي بعنوان " استعمال الأصلح " يقول بعد أن أورد عدة أحاديث نبوية تقرر هذا المبدأ " فيجب على كل من ولي شيئاً من أمر المسلمين ... ، أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصلح من يقدر عليه ... ، فإن عدل عن الأحق الأصلح إلى غيره ... ، فقد خان الله ورسوله والمؤمنين " ثم استطرده في ذكر النصوص والآثار الدالة على ذلك .

وهذا النوع من الرقابة يطلق عليه في الفكر الإداري المعاصر " الرقابة الإدارية السابقة " الذي يقوم بها ولي الأمر لضمان نزاهة العامل ، وسلامة التصرف الإداري الذي سيؤديه فيما بعد .

ثم تكلم عن مراقبة الرئيس لمرووسيه ومحاسبته لهم في الفصل الخامس من القسم الأول ، وأورد السوابق التشريعية النبوية والتطبيقات الرأشدية المؤيدة لذلك والدالة عليه .

وما أوردناه واضح الدلالة على دور الحسبة في الرقابة الإدارية ، وخاصة فيما يتعلق بالأئمة والمؤننين باعتبار تبعيتهم للجهاز الإداري وقد اتبع في طرحه هذه المنهج الاستدلالي الفقهي ، أي نفس المنهج الذي اتبعه في كتاب السياسة الشرعية.

- الرقابة الإدارية في كتاب الطرق الحكيمة للإمام محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم (ت ٧٥١هـ).

يعتبر كتاب الطرق الحكيمة لابن القيم رسالة متخصصة في القضاء حيث تركز بحثه في مدى جواز الحكم بالفراصة والقرائن والاستدلال بالإمارات ، إلا إنه خلال بحثه هذا تعرض لبعض مسائل الرقابة الإدارية ، وذلك عند كلامه في بند الحكم فيما لا يتوقف على الدعوى ، فذكر الحسبة وأشار على إنها أفردت بولاية خاصة كولاية المظالم ، ثم استعرض وظائف المحتسب ، وأهمية الحسبة والأدلة على ذلك ، كما ذكر في بند محاسبة العمال إن النبي (ﷺ) كان يستوفي الحساب على عماله ، يحاسبهم على المستخرج والمصروف ، واستدل بمحاسبته عليه الصلاة والسلام لابن اللُتبية.

وفي هذا إشارة إلى وجوب الرقابة الإدارية الرئاسية .

وكان في طرحة لهذه المسائل مقتدياً بالمنهج الذي اتبعه شيخه ابن تيمية وهو المنهج الفقهي الاستدلالي الذي يجمع بين الرواية والدراية .

- الرقابة الإدارية في مقدمة ابن خلدون للعلامة عبد الرحمن بن محمد
بن خلدون (ت ٨٠٩هـ).

تحدث ابن خلدون في مقدمته عن العمران البشري بصفة عامة ، وعن الدول والممالك والخلافة والمراتب السلطانية ، ثم عن البلدان والأمصار ، وسائر العمران ، فجاءت مقدمته متضمنة للمبادئ الأساسية والدعائم الرئيسية في علم الاجتماع ، كما تضمنت أيضاً بعض مبادئ علم الإدارة ، من ذلك الرقابة الإدارية ، حيث تحدث في الفصل الحادي والثلاثين عن ولاية الحسبة وذكر مهام المحتسب حيث يقول ((ويحمل الناس على المصالح العامة في المدنية مثل المنع من المضايقة في الطرقات ، ومنع الحمالين وأهل السفن من الإكثار في الحمل ، والضرب على أيدي المعلمين في المكاتب وغيرها في ضربهم للصبيان المتعلمين ...)) ثم استطراد في ذكر الوظائف المتعدد للمحتسب .

كما تكلم في الفصل الحادي والخمسين الذي بعنوان ((ان العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره)) عن ضرورة الرقابة الإدارية في الدولة ووجوب مراقبة الإمام لعماله وولاته ، ومعرفة أحوال دولته . وهو في كل ذلك يبحث المسألة بأسلوب العالم الفقيه المؤصل ، الذي يهتم بالمواعمة بين المبادئ النظرية والواقع المعاش بما يكفل الرقي للمجتمع ، والاستقرار للدولة . فهو باحث اجتماعي وإداري في آن معا .

- الرقابة الإدارية في كتاب صبح الأعشى في صناعة الإنشا للإمام أحمد
بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ).

يعتبر كتاب صبح الأعشى للقلقشندي موسوعة علمية لما يتعلق بإدارة الدولة بشكل عام والإدارة المكتبية بشكل خاص ، حيث تكلم فيه عن أمور الكتابة والكتاب وما يحتاجون إليه في الجملة ، وعن الموظفين وواجباتهم ومسؤولياتهم وحقوقهم وشروط تعيينهم .

وقد تطرق في كتابه هذا إلى عدة مسائل تتعلق بالرقابة الإدارية .
ففي الباب الثالث من المقالة الثالثة تحت عنوان فيما يتعلق بالنظر في المظالم
وما يكتب من القصص ، تكلم عن ديوان المظالم فبين أهميته وما بلغه من التطور
في العصر العباسي وواقعه في زمانه .

كما أشار إلى الحسبة باعتبارها إحدى الوظائف الهامة في الدولة وذلك تحت
عنوان الصنف الثاني : من الوظائف بدمشق الوظائف الدينية وجميع ما يكتب فيها
تواقيع .

وتطرق أيضاً إلى ديوان البريد في خاتمة كتابه ، فبين معناه ونشأته وتطوره
، وما يلزم القائم عليه ووسائله ودوره الرقابي في الدولة ، كما عدد مراكزه الموجودة
في عصره .

وقد كان في كل ذلك يقوم بذكر الجهاز في عنوان مستقل ثم يفصل الكلام فيه
ويشير إلى أصله التاريخي في الدولة الإسلامية المتقدمة ، ثم يذكر موقعه من
الجهاز الإداري في عصره ، والدور الرقابي الذي يؤديه .
وعلى هذا فمعالجته لمواضيع الرقابة الإدارية اتسمت بالطابع الوصفي التحليلي ،
كما تميز منهجه في الكتابة بالتقسيم والتبويب لمختلف المسائل ، لذا كان الوضوح
سمة بارزة في أسلوبه .

- الرقابة الإدارية في كتاب التراتيب الإدارية للعلامة محمد عبد الحي

الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)

تحدث الكتاني في التراتيب الإدارية عن جميع نواحي الحياة في العهد النبوي،
السياسية والإدارية والاجتماعية وغيرها ، كما تعرض أيضاً للحياة الإدارية
والسياسية في عهد الخلفاء الراشدين ، فجاء كتابه متضمناً لأبرز الأمور الإدارية في
العهد النبوي والراشدي .

ومن الأمور التي طرحتها الرقابة الإدارية حيث أورد بعض الآثار النبوية
والراشدية الدالة على ممارسة النبي (ﷺ) وخلفائه للرقابة الرئاسية ففي باب

المحاسب أورد محاسبة النبي (ﷺ) لابن التبتية ، ومحاسبة أبي بكر لمعاذ ، وما كان يفعل الفاروق من أمره عماله بموافاته في موسم الحج ليتعرف على أحوالهم من قرب وليحاسبهم .

كما تكلم تحت عنوان النظر في المظالم (العدلية) عن النظر في المظالم وذكر أولاً أن الخلفاء كانوا يباشرونها بأنفسهم إلى أيام المهدي بالله .

ثم قال ((هذه الوظيفة كان يليها المصطفى بنفسه ، لأنه كان ينتقد أحكام قضاته وعماله ويناقشهم)) ثم ذكر الشواهد على ذلك من سيرة النبي (ﷺ) وخلفائه الراشدين .

كما أشار إلى الحسبة وأن الرسول عليه الصلاة والسلام مارسها في إدارته وأورد ما يؤيد ذلك ، وذلك في فصل فيما جاء عن الرسول الله (ﷺ) في الحسبة .

كما أشار إلى البداية الأولى لديوان البريد في زمن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم ، وذلك تحت عنوان ((اتخاذ البريد في زمن الخلفاء الراشدين)) والخلاصة أن الكتاني عند طرحه لمواضيع الرقابة الإدارية كان يوضح المسألة أولاً ويبين معناها وأهميتها ثم يورد الأدلة عليها من العهد النبوي والراشدي . وكل ذلك بأسلوب سهل مفهوم .

وبناءً عليه فإن معالجته للرقابة الإدارية كانت تعتمد على فقه النصوص والتوسع في الاستدلال بها .

فمنهج فقهي تأصيلي ، يهدف إلى تقرير القضية المطروحة بإيراد ما يؤيدها من النصوص الشرعية والسوابق التاريخية .

- الرقابة الإدارية في كتاب الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية للدكتور سعيد الحكيم .

بحث الدكتور الحكيم في كتابه هذا الرقابة على أعمال الإدارة فبين أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام الرقابة الشعبية ، والرقابة الإدارية ، والرقابة القضائية .

وقد اتبع منهج المقارنة في بحثه فكان يتطرق إلى الرقابة في النظم الوضعية، ثم يبحثها في الشريعة الإسلامية مشيراً إلى مواطن الاتفاق والاختلاف والتميز في كل نظام .

فيما يختص بالرقابة الإدارية قسمها إلى فصلين تكلم في الفصل الأول عن الرقابة الإدارية في النظم الوضعية ، فبين أنواعها ووسائلها في تلك الأنظمة ، أما في الفصل الثاني فقد تحدث عن الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية ، فبين أنواعها ووسائلها .

فهو - كما ترى - اتبع منهج المقارنة في بحثه وهو أسلوب معاصر اتبعه كثير من كتب في الرقابة أو الإدارة من الكتاب المسلمين المحدثين ، كما فصل كثيراً في أنواعها مع تقسيمها إلى فصول ومباحث يسهل معها الإحاطة بجوانبها المختلفة .

- الرقابة الإدارية في كتاب الرقابة الإدارية في الإسلام للدكتور

على محمد حسنين

درس الدكتور حسنين الرقابة الإدارية وفق المنهج المقارن حيث تكلم عنها أولاً في النظم الوضعية المعاصرة فبين أنواعها ووسائلها وخصائصها في تلك النظم، ثم بحثها في النظام الإسلامي، فبين أساسها الشرعي من القرآن والسنة ، وخصائصها العامة في النظام الإسلامي، وأنواعها الداخلية والخارجية، ثم ذكر أساليبها ، وكل ذلك مه المقارنة بالنظم الوضعية وذكر مزايا كل نظام. فقد اتبع المنهج المقارن كما فعل الحكيم .

الخلاصة :

وهكذا فقد تتبعنا واقع الرقابة الإدارية في كتب السياسة الشرعية ونحوها منذ القرن الثاني الهجري وحتى عصرنا الحاضر ، وأوضحنا ما تميز به كل كتاب عند طرحه للرقابة الإدارية ، والمنهج الذي اتبعه صاحبه في دراسته وهنا أريد أن أشير إلى الملاحظات التالية:-

- ان الرقابة الإدارية لم ترد بهذه المصطلح في كتب الأقدمين ، وإنما بحثوا مواضيعها خلال ذكرهم للأمور الواجبة على ولي الأمر ، والتي تستقيم بها أركان الدولة الإسلامية ، وكان بعضهم يبحثها تحت مراقبة ولي الأمر لعماله ومحاسبته لهم، كما أشار بعضهم إلى بعض أنواعها كالرقابة الخارجية المتمثلة في الدواوين ولا جرم في ذلك فهي لم تعرف بهذه التسمية إلا في العصر الحاضر ولامشاحة في الاصطلاح.

٢- تميزت المؤلفات المعاصرة بالمنهج الفقهي المقارن وبالتقسيم والتبويب لمواضيع الرقابة الإدارية المتعددة مما أكسبها سهولة في الفهم ووضوح في المعنى ، كما يستر ذلك الإحاطة بجوانبها المختلفة .

أما المؤلفات القديمة لا يوجد فيها هذا التفصيل لمواضيع الرقابة الإدارية وإنما تناولتها ضمن أبواب متعددة وعناوين مختلفة ، مع عدم بروز منهج المقارنة في كتاباتهم وربما كان ذلك لعدم وضوحها في الأنظمة الأخرى ، ولغلبة الفكر الإداري الإسلامي في ذلك الوقت ، لقوة الدولة الإسلامية ورفيها وتطورها.

٣- ان المنهج البحثي المقارن والذي برز في العصر الحديث ضروري في الواقع الحياتي للمسلمين ، لأنه تستطيع بواسطته الدولة الإسلامية التعرف على سبب ورقي الدول الأوروبية ، للاستفادة من تجاربها في واقع جهازها الإداري ، وهو أمر مقبول في الإسلام إذا كان ذلك لا يصادم مقاصد التشريع وروحه ، وقام على تحقيق المصلحة العامة ، والعمل بالمصالح المرسله يؤيد ذلك .

كما ان من محاسن هذا المنهج بيان أوجه السمو والتطور في النظام الإداري الإسلام، وحث الدول الإسلامية إلى الرجوع إلى دينها والعمل به.

الفصل الأول :

مفهوم الرقابة الإدارية ونبذة مختصرة
عنها في النظم الوضعية الحديثة

المبحث الأول : مفهوم الرقابة الإدارية .

المبحث الثاني : خصائص الرقابة الإدارية الجيدة.

المبحث الثالث : نبذة عن الرقابة الإدارية في النظام الوضعية
الحديثة .

الفصل الأول:

مفهوم الرقابة الإدارية ونبذة مختصرة عنها في النظم الوضعية الحديثة

يتناول هذا الفصل الحديث عن مفهوم الرقابة الإدارية وخصائصها وإعطاء نبذة عنها في النظم الوضعية الحديثة ، فكان في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : مفهوم الرقابة الإدارية.

نسعى من خلال هذا البحث إلى بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمتي " الرقابة " و " الإدارة " باعتبارهما الأساس التكويني لمصطلح " الرقابة الإدارية " لئلا يتسنى لنا بعد ذلك تبين المراد بهذا المصطلح المركب.

وذلك من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : المعنى اللغوي والاصطلاحي للرقابة .

أولاً : المعنى اللغوي للرقابة .

إن الأصل الاشتقائي للرقابة هو الفعل " رَقَبَ " وهذا يأتي في اللغة على معانٍ عدة ، اذكر منها : -

١ - الحفظ والحراسة والرعاية :

فرقبته : حفظته ، ورقباء : حفظة. (١)

(١) انظر : ابن منظور:لسان العرب ، ١٠ / ٤٢٤ ؛ مادة " رقب " والراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن / ٣٦٢ .
مادة " رقب " .

ورَقَبَ الشيءَ يرقبه ، وراقبه مراقبة وراقباً : حرسه .

ورقيب القوم : حارسهم ، والرقيب : الحارس.^(١)

ويقول العلامة ابن فارس : " الرء والقاف والباء أصل واحد مطرد يدل على الانتصاب لمراعاة شيء"^(٢) .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة ﴾^(٣)

٢- الانتظار والترصد :

فرقبه : انتظره ولاحظه ، وترقبه وارتقبه : انتظره ورصده^(٤) .

٣- الإشراف :

فارتقب : اشرف وعلا ، والمرقب والمرقبة : الموضع المشرف الذي يرتفع عليه الرقيب ، وما أوفيت عليه من علم أو راية لتتظر من بعد^(٥) .

فتأسيساً على ما تقدم فإن الرقابة لغة : المحافظة على الشيء ورعايته وحراسته ورصده والإشراف عليه .

ثانياً : المعنى الاصطلاحي للرقابة.

لم تتفق كلمة علماء الإدارة عموماً والذين كتبوا في الرقابة بوجه خاص على تعريف موحد للرقابة بمفهومها العام ، وإنما تعددت التعريفات التي قيلت بشأنها وتنوعت تبعاً للزاوية التي نظر منها كل منهم.

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، ١/ ٤٢٥ ، وانظر : الزبيدي ، تاج العروس ، ٢/ ٥١٦ ، مادة " رقب " .

(٢) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٢/ ٤٢٧ ، مادة " رقب " .

(٣) سورة التوبة / الآية (١٠) .

(٤) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ١/ ٤٢٤ - ٤٢٥ ، والزبيدي ، تاج العروس ، ٢/ ٥١٥ ،

والجوهرى ، الصحاح ، ١/ ١٥٩ .

(٥) ابن منظور ، لسان العرب ، ١/ ٤٢٥ . مادة " رقب " .

وقد يرجع هذا إلى الوظيفة التي يعتقد أنها يجب أن تتناط بالرقابة والأهداف التي يجب أن تحققها .

ولا مجال لإيراد ومناقشة كل تلك التعريفات وإنما سأكتفي بإيراد بعضها^(١) .

أ- فقد عرفت الرقابة بأنها : " عملية تركز على التهديد بالعقوبة والوعد بالمكافأة لتحقيق المشروعية ومنع الانحرافات "^(٢).

وهذا التعريف يمثل الاتجاه الكلاسيكي الذي ينظر إلى الرقابة على أنها عملية تفتيش وتخويف لأفراد التنظيم^(٣).

ب- وهناك اتجاه آخر يطلق عليه " الفكر السلوكي " ينظر إلى الرقابة من الجانب الإنساني ، ويرى انه عند تعريف الرقابة يجب التركيز على مدى القدرة على التأثير الإيجابي على سلوك الآخرين ، لذي فهي عندهم :

" قدرة فرد أو مجموعة من الأفراد في التأثير على سلوك فرد آخر أو مجموعة أخرى من الأفراد ، أو تنظيم معين ، بحيث يحقق هذا التأثير النتائج المرجوة"^(٤).

ج- أما الاتجاه التطبيقي فإنه يركز على الناحية التطبيقية للرقابة وخطوات القيام بها .

لذا فهي في نظرهم : تحديد لما تم تنفيذه عن طريق تقييم الأداء واتخاذ الإجراءات العلاجية إذا استلزم الأمر ، حتى يتمشى الأداء مع الخطط الموضوعة^(٥).

د- بينما يرى بعض الباحثين الإداريين أن أفضل تعريف للرقابة هو ما يجمع بين الاتجاهات الثلاثة المتقدمة في كل متكامل يتصف بالشمولية والعمومية ، وعليه فهي "

(١) انظر : زويلف ، والتظامين ، الرقابة الإدارية ، ص ١٩ - ٢٠ ، وبسيوني ، أصول علم الإدارة العامة ،

٣٤٥ - ٣٤٧ ، والشويكي ، مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة ، ص ٥٥

(٢) ياغي ، الرقابة في الإدارة العامة / ١٩ .

(٣) انظر المرجع السابق .

(٤) ناجي ، الرقابة على الأداء / ١٨ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ١٦ - ١٧ .

(٥) انظر : ناجي ، الرقابة على الأداء / ١٨ ، وياغي ، الرقابة في الإدارة العامة / ١٩ - ٢٠ .

مجهود إنساني يتم وفق خطوات معينة ، للوقوف على مدى اتفاق التنفيذ مع ما تم التخطيط له من أهداف ، وتصحيح مسار هذا التنفيذ - إن كان هناك انحراف - بأسلوب يحقق من ناحية التلاؤم والتكيف مع ظروف وعوامل الموقف، ومن ناحية أخرى التعادل والتوازن بين كفاءة وفعالية الأداء ، وبين الاعتبارات السلوكية والإنسانية للقائمين على هذا الأداء" (١).

وفي الحقيقة أن هذا التعريف قد تميز بما يلي :-

أ- أنه حوى الخطوط العريضة للرقابة ، التي أغفل كل تعريف من التعاريف السابقة واحداً منها أو أكثر. وبيانه كما يلي :-

- ١- أبرز الجوانب التطبيقي للعملية الرقابية المتمثل بوضع المعايير ، ومقارنة الأداء بها ، وتصحيح الفرق بين النتائج الفعلية والمرسومة.
- ٢- أشار إلى ضرورة اهتمام القائم بالرقابة بالجانب الإنساني للعاملين ، وذلك من خلال معالجة الموقف بشكل يقضي على الإفرازات الضرورية للمشكلة ، وفي الوقت نفسه يتلاءم مع الاعتبارات السلوكية لديهم ، بحيث لا تبقى عندهم أي رواسب نفسية سيئة ، مما يدفعهم إلى المزيد من الإخلاص والإتقان في العمليات التنفيذية المقبلة .
- ٣- لم يمنع القائم بالرقابة من استخدام نفوذه وسلطته في معاقبة المسيء بما يستحق إذا اقتضى الأمر ذلك .
- ب- أنه بين أن العملية الرقابية يجب أن تتم وفق منهج مرسوم ومنظم ، بعيداً عن الممارسة العشوائية التي لا تؤدي إلا إلى ما لا يحمد عقباه.
- ج- كما بين أن الرقابة عملية ملازمة للواقع التنفيذي والمالي للعملية التنفيذية، فهي تبدأ مع بداية التنفيذ ، ولا تنتهي إلا بعد التأكد من تحقق الأهداف المرجوة منه .

(١) بطيخ ، الرقابة على الأداء / ٢٢ ، وانظر : بسيوني ، أصول علم الإدارة العامة / ٣٤٦ - ٣٤٧ ، وناجي ، الرقابة على الأداء ص ٢٠ ، وعبد اللطيف ، تمييز الرقابة عما يختلط بها ، الإدارة ، ص ٩٤-٩٥ ، وياغي ، الرقابة / ٢٠.

د- وأخيراً فقد أشار هذا التعريف إلى أن دور الرقابة لا يقف عند اكتشاف الانحرافات والأخطاء في العملية التنفيذية ، بل يتعدى ذلك إلى بيان الوسائل العلاجية الكفيلة بتقويمها وتصحيحها .

المطلب الثاني : تعريف الإدارة.

أولاً : التعريف اللغوي للإدارة.

يدور الاستعمال الحقيقي للإدارة في اللغة على :

الإلزام ، والتنظيم ، والإحاطة^(١) .

فأداره على الأمر : حاول إلزامه به ، وأداره عنه : طلب منه تركه .

وأدار الشيء : نظمه .

وأدار الأمر : تعاطاه وأحاط به ، وداور الأمور : طلب وجوه مآثها وعالجها من وجوه كثيرة.

كما استعملت مجازاً في تصريف الأمور وتوجيهها^(٢).

وعلى هذا فالمعنى الحقيقي للإدارة هو الإحاطة بالشيء ومعالجته وتنظيمه،

ثم استعملت في تصريف أمور الإنسان وتنظيمها.

ثانياً : التعريف الاصطلاحي للإدارة.

الإدارة في اصطلاح علماء الإدارة تعني " توجيه وتسيير أعمال المشروع بقصد تحقيق أهداف محددة ، ويقوم شاغلو هذه الوظيفة بالتخطيط ورسم البيانات والتنظيم والتوجيه والرقابة"^(٣) .

فيتضح من التعريف السابق أن الإدارة تشتمل على العناصر التالية :-

١- وظائف أو عمليات إدارية .

٢- هدف أو أهداف محددة يجب تحقيقها.

(١) انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، ٤ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، والزمخشري ، اساس البلاغة ، ٢٨٧/١ ، وابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، ٢ / ٣١٠ ، ورضا ، معجم متن اللغة ، ٢ / ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٢) العلابي ، المرجع ، ٨٦/١ .

(٣) بدوي ، معجم مصطلحات العلوم الإدارية / ٢٥٤ ، وانظر : عساف ، أصول الإدارة / ١٢ - ١٣ والضحيان ، الإدارة في الإسلام / ٢١ ، وياغي ، مبادئ الإدارة العامة / ٤ - ٦ ، والعلي ، الإدارة في الإسلام / ١٧ - ١٩ ، وأحمد ، مبادئ الإدارة العامة / ٧

٣- موارد مادية .

٤- كوادر بشرية تقوم بتلك العمليات باستخدام الموارد المادية المتاحة لتحقيق الأهداف المنشودة ، وتتمثل هذه الكوادر بالمدير أو بالرئيس ومرؤوسيه .

ونظراً لتضمن الإدارة لهذه العناصر تطلق تارة على العمليات الإدارية ، وتارة أخرى على من يقوم بتلك العمليات^(١) .

لذا " فالإدارية " في موضوعنا نسبة إلى الإدارة بالإطلاق الثاني أي الإدارة كأشخاص ، كما سيتضح ذلك عند تعريف الرقابة الإدارية .

(١) انظر : ميشيل مان ، موسوعة العلوم الاجتماعية /٤٠٧ ، وعقيلي ، الإدارة /١٥ .

المطلب الثالث : مفهوم الرقابة الإدارية.

على هدي ما تقدم من مفهوم كلمتي " الرقابة " و " الإدارية " فإن المراد بالرقابة الإدارية : " قيام جهات الإدارة بمراجعة أعمالها ذاتيا ، لتصحيح ما قد يشوبها من أخطاء تتعلق بمخالفة المشروعية ، أو بعدم الملاءمة ، من خلال سحبها، أو إلغائها* ، أو تعديلها ، أو استبدالها بأخرى تكون سليمة"^(١) .

فهذا النوع من الرقابة - كما تلاحظ - يصدر عن الجهات الإدارية التي تكون الجهاز الإداري للدولة ، وترد على أعمال تلك الجهات وأعضائها. وهذا ما يميزها عن الأنواع الأخرى من الرقابة التي ترد على أداء الجهاز الإداري .

كالرقابة الشعبية " التي يباشرها الشعب بكافة فئاته على منظمات الجهاز الإداري للدولة ، ليطمئن إلى سير المرافق العامة بانتظام واطّراد من ناحية ، وليكشف عما يقع من أخطاء أو مخالفات داخل الهيئات الإدارية العامة ، للعمل على تصحيحها من ناحية أخرى"^(٢).

والرقابة القضائية التي يمارسها القضاء ممثلا بمحاكمه المختلفة على أداء الجهاز الإداري^(٣) .

* هناك فرق بين الإلغاء والسحب من حيث إن الثاني يكون باثر رجعي وليس كذلك الأول .

فالإلغاء الإداري : إزالة كل أثر لتقرر الإداري محل الإلغاء ، وذلك بالنسبة للمستقبل فقط مع بقاء آثاره الماضية سليمة .

أما السحب الإداري فهو إزالة انقرار الإداري بكافة آثاره الماضية والمستقبلية واعتباره كأن لم يكن . انظر : الحكيم ، الرقابة على اعمال الادارة / ٢٦٩ ، ٢٧٢ .

(١) عبد الوهاب ، الرقابة الادارية ، رسالة الخليج العربي ، ص ١٩٧ ، وانظر : خميس ، الرقابة الإدارية ، الادارة ، ص ٥٥ ، وجمال الدين ، الرقابة على أعمال الادارة / ١٧٧ ، وابوسن ، الادارة في الاسلام / ١٢٢ .

(٢) بسيوني ، أصول علم الادارة العامة / ٣٦٦ ، وانظر : الرشيدات ، الرقابة الإدارية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ص ٤١ .

(٣) انظر : بسيوني ، اصول علم الادارة العامة / ٣٧٥ ، والرشيدات ، الرقابة الادارية على اداء الادارة العامة الاردنية / ٥٠ .

فهذه الرقابات الثلاث وان اتحدت في المورد وهو اعمال الجهاز الإداري لكنها تختلف في المصدر كما هو بين .

فمصدر الرقابة الشعبية هو الشعب بمختلف فئاته ، ومصدر الرقابة القضائية هو القضاء ، بينما يعتبر الجهاز الإداري هو مصدر الرقابة الإدارية .
فيو يراقب نفسه بنفسه بمستوياته وأجهزته كافة.

وعلى هذا يقوم رئيس الدولة أو الامام أو الحاكم ، وكل والٍ أو مدير بل وكل عضو من أعضاء الجهاز الإداري ، بالتأكد والتحقق من مدى تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية والالتزام بها في واقع العملية الإدارية بمختلف مراحلها ومستوياتها مع تذليل المعوقات وتقويم الانحرافات ، وتصحيح الأخطاء - إن وجدت - بعد معرفة أسبابها.

فالرقابة الإدارية - على هذا - تحتوي على ثلاثة عناصر رئيسة (١):-
الأول : وضع المعايير (المقاييس) الخاصة بالاداء أو العملية التنفيذية .
الثاني : مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المرسومة أو المطلوب تحقيقها . أي تقييم الاداء الفعلي على ضوء تلك المعايير .
الثالث : تصحيح الانحرافات بعد معرفة اسبابها لتلافيها في المستقبل .

(١) انظر الغرياني ، الرقابة الإدارية وأجهزتها في المملكة العربية السعودية، الإدارة العامة، ص ٤١ - ٤٢.

المبحث الثاني : خصائص الرقابة الإدارية الجيدة .

يعتمد نجاح الرقابة الإدارية في تأدية وظيفتها على وجود الخصائص التالية:-

١- الوضوح^(١) : فالنظام الرقابي الفعال لا بد أن يكون واضحاً سهل الإدراك مفهوماً من قبل أولئك الذين يستخدمونه ، وإلا عدّ ضرباً من العبث ، ونوعاً من التعقيد ، وكان وسيلة إلى الانحراف والخطأ لا إلى التصحيح والتقويم.

٢- المرونة^(٢): بمعنى أن تكون الرقابة الإدارية قادرة على احتواء الظروف والأحوال المتغيرة والمتجددة والتكيف معها ، والتعامل معها بما يؤدي إلى إنجاح العملية التنفيذية.

أما إذا كانت الرقابة الإدارية جامدة بأن طلب من القائم عليها تطبيقها بغض النظر عن العوامل المحيطة والظروف الطارئة فإن الفشل وسوء العاقبة هو المآل الذي ينتظرها.

وعليه فلا بد أن تكون الرقابة الإدارية مرنة وقابلة للتعديل وفق تغير ظروف العمل وإلا أصبحت حجرة عثرة أمام المنظمة في سعيها نحو تحقيق أهدافها.

٣- الملاءمة^(٣): المقصود بالملاءمة هنا اتفاق النظام الرقابي مع طبيعة المؤسسة أو النشاط الذي تتم الرقابة عليه ، فالنظام الرقابي المستخدم في وزارة التربية لا يصلح لوزارة الخارجية حيث الاختلاف كبير بين طبيعة نشاط كل وزارة منهما.

(١)- انظر : زويلف والقطامين ، الرقابة الإدارية / ٢٢ ، وياغي ، الرقابة في الإدارة العامة/ ١٤٥ .

(٢)- انظر : عقيلي ، الإدارة/ ٤٤٤ ، والأغيش مبادئ وأهداف التخطيط الإداري / ٤١٥ ، وبسيوني ، أصول علم الإدارة العامة/ ٤٠٩ .

(٣)- انظر : عساف ، أصول الإدارة/ ٥٦١ ، والكيلاني ، القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام وضمائنها/ ١٨٨-١٩٨ ، وزويلف والقطامين ، الرقابة الإدارية / ٢١ .

كما إن النظام الرقابي المستخدم في الشؤون المالية يختلف عن ذلك المستخدم في شؤون العاملين . وهكذا .

وأيضاً يجب أن يتمشى النظام الرقابي مع فلسفة الإدارة في الميل إلى المركزية واللامركزية في تنظيم السلطة ، وإلى إيمانها بنوع وشكل القيادة التي تميل إليها ، فشكل النظام الرقابي ، المستخدم في النظام الإداري الإسلامي يختلف عن ذلك المستخدم في النظام الرئاسي ، والنظام الرقابي المستخدم في النظام البرلماني يختلف عن ذلك المستخدم في حكومة الجمعية النيابية ، إذ كل تلك التنظيمات تؤثر على شكل النظام الرقابي الذي قد ترضيه المنظمة.

٤- **الاقتصاد في التكاليف** ^(١): حيث يجب الموازنة بين عائد الرقابة الإدارية وتكاليفها، فالنظام الرقابي الناجح هو الذي تكون تكاليفه أقل من الضرر الذي تقوم بمعالجته ، ولكن هذه القاعدة نسبية ، إذ أن المزايا تتراوح بقدر أهمية المشكلة ، وحجم المنظمة ، ومدى ما يمكن أن يقدمه نظام الرقابة.

وعلى أية حال فإن المقصود بهذه الخصيصة عدم المغالاة في تكاليف الرقابة الإدارية ، وإلا كانت هي ذاتها انحرافاً يجب معالجته.

٥- **الموضوعية** ^(٢): أي أن تبستعد الرقابة الإدارية عن العوامل الشخصية كالمحاباة والعداوة ونحوها عند ممارستها، وإلا كانت عقيمة وغير مثمرة ، وبعيدة عن الواقع ، وعديمة الفائدة ، لأنها حينئذ ستؤثر بتلك العوامل التي عاصرت تطبيقها، ولن تكون مرآة حقيقية لنشاط المؤسسة.

(١) - انظر : الجهني ، الرقابة الإدارية / ١٧٧ ، والأغبش ، مبادئ وأهداف التخطيط الإداري / ٤١٥ ، وعقيلي ، الإدارة / ٤٤٦ .

(٢) - انظر : عقيلي ، الإدارة / ٤٤٦ ، والصباح ، الرقابة الإدارية / ٢٤ .

٦- السرعة في كشف الانحراف^(١): تتميز الرقابة الإدارية الجيدة بالسرعة في كشف الأخطاء والانحرافات حتى تقوم بمعالجتها في الوقت المناسب ، والتخفيف من آثارها الضرورية بأكبر قدر، وحتى يتسنى تلافيها في التصرفات الإدارية المقبلة.

فكلما كانت الرقابة الإدارية قادرة على تحقيق السرعة في كشف الانحرافات كلما زادت كفاءتها في تلافي أكبر قدر ممكن من آثار تلك الانحرافات، كما يمكنها ذلك من اكتشافها ليس فور وقوعها فحسب بل وحتى قبل وقوعها ، مما يكسبها أهمية وفاعلية سواء أثناء التنفيذ أو بعده ، وهذا بدوره يساعد في زيادة الإنتاج وتحقيق الأهداف المرسومة للعملية التنفيذية.

٧- الإيجابية^(٢): الرقابة الإدارية الناجحة هي التي لا تقتصر على اكتشاف الانحرافات والأخطاء فقط ، وإنما تتعدى ذلك إلى إيجاد الحلول المناسبة لها للقضاء على آثارها الضرورية أو التخفيف منها ، ولتجنب وقوعها فيما يجدر من أعمال.

فمهمة الرقابة الإدارية الفعالة ليست كشف الأخطاء والانحرافات وتصيّد المخالفات وتعيين الأفراد المسؤولين عنها فحسب بل تحديد أسبابها والعوامل والظروف التي أدت إلى حدوثها ، واقتراح الحلول المناسبة لها ، والسبل التي يجب اتباعها لمنع حدوثها أو الوقوع فيها مستقبلا ، إذ بذلك تكون الرقابة مثمرة وذات جدوى في الواقع.

٨- الإنسانية^(٣): ينبغي أن تقوم الرقابة الإدارية على أساس متين من الثقة بين الرئيس والمرؤوسين ، لتؤتي ثمارها المرجوة .

(١) - انظر : عساف ، الإدارة ، أصول الإدارة / ٥٦١ ، وزوليف والقطامين ، الرقابة الإدارية / ٢٢ .

(٢) - انظر : بسيوني ، أصول علم الإدارة العامة / ٤١٠ ، وعقيلي ، الإدارة / ٤٤٦ ، وياعي ، الرقابة في الإدارة العامة / ١٤٥ .

(٣) - انظر : الجهني ، الرقابة الإدارية / ١٧٨-١٨١ ، والصباح ، الرقابة الإدارية / ٢٤ .

لذا يجب أن تنتهج الوسائل التي لا تهدر كرامة العاملين أو تحط من شأنهم ،
وتتم بطريقة يشعر معها العاملون أنها أداة لمساعدتهم على تحسين الأداء ، وليس
لتخويفهم أو تصيد أخطائهم.

لأنها بذلك ستتمكن من الحصول على تأييدهم والتزامهم وتفهمهم لها ،
واشراكهم في تطبيقها عن قناعة ورضى .

فالرقابة الإدارية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة إلى تحقيق جدوى
إنتاجية عالية في جوٍّ من الشرعية ، وهذه الجدوى لن تتحقق إلا عن طريق التنفيذ
الشرعي السليم للخطة المرسومة ، وهذا بدوره يعتمد في المقام الأول على مدى
ارتفاع الروح المعنوية لدى العاملين .

فإذا أحسوا بالثقة والرعاية والاهتمام من قبل رؤسائهم فإنهم سيقومون
بأعمالهم عن رضى وقناعة تامة وسيكون الإنتاج وفق المستوى المطلوب ، أما إذا
أحسوا بالتعسف وعدم الثقة فإن الآثار الضربية هي المآل المحتوم للعملية التنفيذية .

فالنظام الرقابي الناجح هو الذي يراعي الجانب الإنساني لدى العاملين ،
بحيث يسعى إلى رفع معنوياتهم ، والتعامل معهم على أساس الثقة المتبادلة والجو
الأخلاقي الراقي . لأن هذا بالتالي سيؤدي إلى ضمان الالتزام بمبدأ الشرعية وتحقيق
مستوى عالٍ من الإنتاج.

المبحث الثالث: نبذة عن الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة

يشتمل هذا المبحث على المطالب التالية :-

- المطلب الأول : أساس الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة .
- المطلب الثاني : أنواع الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة.
- المطلب الثالث: اساليب الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة .

المطلب الأول: أساس الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة (١)

من المعلوم ان الادارة ايان ممارستها لمختلف وظائفها وسلطاتها التي حولها اياها الدستور ، يجب عليها الالتزام باللوائح والقوانين التي تحكم تصرفاتها المختلفة ، وإلا عادت تلك السلطات على الدستور - وهو مصدرها - بالنقض، وادت إلى الاخلل بمصالح الشعب الذي ما وجدت الادارة إلا لخدمته بتنظيمه وتديير شؤونه.

فالجهاز الاداري بمختلف مستوياته - ابتداءً من رئيس الدولة وحتى أدنى المستويات الادارية - يعتبر مسئولاً - بناءً على تلك السلطة - عن تطبيق قواعد القانون والالتزام بها ، لذا فإنه يحق لعضو الإدارة بل يجب عليه مراجعة أعماله الإدارية ، ليتأكد من مدى اتفاقها مع القواعد القانونية ، قبل ان يتعرض للمساءلة أمام المستويات العليا.

فسلطته على ذلك التصرف يترتب عليها مسئوليته عن اثاره المادية والمعنوية، وهذه توجب عليه مراقبته - سواء كانت رقابة تلقائية أو بناء على تظلم - ليتحقق من مدى شرعيته .

والأمر نفسه بالنسبة للرئيس على مرؤوسيه في مختلف درجات التسلسل الوظيفي .

(١) انظر: الحكيم، الرقابة على أعمال الإدارة / ٩، ٢٨٠ - ٢٨١، وياغي، الرقابة في الإدارة العامة / ١٩٥-١٩٧، والجهنى، الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر، ص ٢٠٦-٢١٠، وجمال الدين، الرقابة على أعمال الإدارة / ١٧٩ - ١٨١، وحجازي، الرقابة الذاتية للإدارة العامة على أعمالها، العلوم الإدارية، ص ٤٤-٤٧، ٥٤.

إذ على عاتق الرئيس تقع مسؤولية حسن سير المرافق العامة واحترام مبدأ الشرعية ، لذا يجب عليه مراقبة مرؤوسيه بمقتضى رابطة التبعية والخضوع ، ليتأكد من مدى مشروعية وملاءمة انشطتهم الادارية بأوجهها المختلفة .

وهكذا فإن سلطة مراقبة الموظفين يجب أن تكون بيد الرئيس في كل وحدة إدارية وصولاً إلى الرئيس الأعلى ، سواء أقام بذلك بنفسه ، أم بواسطة الهيئات والأجهزة المختصة بذلك .

فالرقابة الإدارية - كما ترى - تهدف إلى المحافظة على مبدأ الشرعية ولذا فهي تستمد شرعيتها وأساسها القانوني منه .

وهذا يبين أيضاً مدى أهميتها في الواقع التطبيقي .

وعلى هذا فالرقابة الإدارية - سواء أكانت داخلية أم خارجية تعتبر ضماناً أوليَّةً لاحترام الإدارة لمقتضيات مبدأ الشرعية وتحقيق الصالح العام ، هذا إذا اتسمت بالجديَّة والموضوعيَّة والإخلاص والإحساس القوي بالمسئولية .

اذ يجب ان يحرص الجهاز الإداري - بمختلف مستوياته ومنظماته - على رقابة الجوانب القانونية لمختلف أوجه النشاط الإداري لتحديد مدى الالتزام بالقواعد القانونية التي تحكمه ، وإلا تعرض للمساءلة قضائياً أو شعبياً ، لان تصرفه - كما قلنا - منوط باحترام مبدأ الشرعية.

إن أساس الرقابة الإدارية في النظم الوضعية هو ، مبدأ الشرعية الذي هو الخضوع للقانون بمعناه العام لتحقيق المصالح العامة والخاصة.

المطلب الثاني : أنواع الرقابة الادارية في النظم الوضعية الحديثة.

الرقابة الادارية - كما تقدم - نقد الإدارة لذاتها بذاتها.
وهذا يوحي بمدى أهمية وجدوى مثل هذه الرقابة ، إذا مورست كما ينبغي،
وكان واقعها العملي انعكاساً لتصورها النظري المطلوب (١) .
والرقابة الإدارية قد تتم من داخل المنظمة وقد تقوم بها أجهزة خارجية
مستقلة .

لذا فهناك نوعان للرقابة الإدارية باعتبار مصدرها هما: (٢)
الأول : الرقابة الإدارية الداخلية .
الثانية : الرقابة الإدارية الخارجية.

النوع الأول : الرقابة الإدارية الداخلية.

يقصد بالرقابة الداخلية أنواع الرقابة التي تمارسها كل وزارة أو مؤسسة أو
مصلحة أو إدارة على أوجه النشاط الذي تؤديه (٣).
أي هي الرقابة التي تجري داخل المنظمة الإدارية ، سواء من أعضاء
الإدارة ذاتهم ، أو من رؤسائهم.
لذا فهي نوعان -
أ- رقابة ذاتية.
ب- رقابة رئاسية .
واليك تفصيل كل منهما :

(١) انظر : ديموك ، وجردير أوخنت ، ولويس كوينج ، الإدارة العامة ، ص ٤٩٨ .

(٢) انظر : بسميوني ، اصول علم الإدارة العامة / ٣٧٩ ، والغرياني ، الرقابة الإدارية وأجهزتها في المملكة
العربية السعودية / ٤٤ .

(٣) البطمة ، الرقابة الإدارية ، معهد الإدارة العامة ، ص ١١١ .

أ- الرقابة الذاتية. (١)

وهي التي يقوم بها عضو الإدارة للنظر في مدى شرعية وصحة ما صدر عنه من تصرفات إدارية .

وتتخصص في نوعين :

١- الرقابة الذاتية التلقائية.

٢- الرقابة الذاتية بناء على تظلم.

١- الرقابة الذاتية التلقائية.

وهي التي يمارسها عضو الإدارة من تلقاء نفسه على ما صدر عنه من تصرف ، وذلك بمراجعة نفسه ، وتقليب النظر والفحص الدقيق لتصرفه ، ليتأكد من مدى مشروعيته ، حتى يتمكن من تدارك ما قد يكتشفه من خطأ أو انحراف، إما بإلغائه أو تعديله أو استبداله ، إذ عليه ان يؤدي ما نيظ به من عمل بدقة وأمانة ، وان يتقيد بما توجبه اللوائح والقوانين.

فضمير الفرد هو المحرك لهذه الرقابة ، لذا فهي تتأثر قوة وضعفاً بمدى التزام واقتناع عضو الإدارة بقواعد النظام ومبادئه ، وبمدى احساسه بالمسئولية تجاه ذاته ومجتمعه.

٢- الرقابة الذاتية بناء على تظلم.

ومقتضى هذه الرقابة ان يتوجه ذو الشأن (المتضرر) بتظلمه إلى العضو الذي صدر عنه التصرف الإداري ، ملتمسا منه إعادة النظر فيه ، إما بسحبه أو الغائه أو تعديله ، رفعا لما لحق به من ضرر من جراء ذلك التصرف ، ولذا فإنه يجب على المتظلم ان يبين في تظلمه الأسباب التي يستند إليها.

(١) انظر : الحكيم ، الرقابة على اعمال الادارة / ٢٦٣ ، ٢٦٦ ، وبطيخ ، الرقابة على اداء الجهاز الاداري / ١٩٠ - ١٩١ ، وحسنين ، الرقابة الإدارية في الإسلام / ١٧.

فعضو الإدارة - هنا - هو الذي يباشر عملية الرقابة ، لكن أساس تحريكها هو الشخص المتظلم (صاحب المصلحة) . وهذا هو الفرق بين هذا النوع والنوع الأول ، اذ العضو الإداري نفسه هو الذي يحرك الرقابة التلقائية.

ب- الرقابة الرئاسية (١)

تتمثل الرقابة الرئاسية في قيام الرئيس الإداري بفحص وتتبع أعمال وأشخاص مرؤوسيه - سواء قام بذلك بنفسه أو بواسطة معاونيه. فهي لا تقتصر على أعمال المرؤوسين فقط بل تتعدى إلى أشخاصهم لما يعكسه سلوكهم الشخصي من تأثير على تلك الأعمال . وهذا الحق مقرر للرئيس بناء على مسؤوليته المباشرة عن سير العمل في حدود اختصاصه .

ومناطق الرقابة الرئاسية هو التدرج الوظيفي في الجهاز الإداري اذ تخضع أو تتبع كل فئة من الموظفين لرئيس مباشر لها ، وهذا الأخير يتبع لرئيس أعلى منه ، وهكذا وصولاً إلى رئيس الدولة .

فكل رئيس مسئول عن أعمال وأعضاء الوحدة التابعة له ، وعلى عاتقه تقع مسؤولية الرقابة في تلك الوحدة ، سواء قام بذلك من تلقاء نفسه ، أو بناء على تظلم أو شكوى من ذوي الشأن (٢).

فالرقابة الرئاسية بالنظر إلى سبب تحريكها تنقسم إلى قسمين :

١- الرقابة الرئاسية التلقائية .

٢- الرقابة الرئاسية بناء على تظلم .

واليك تعريفاً مبسطاً بكل منهما .

١- الرقابة الرئاسية التلقائية .

وهي - كما أشرنا سابقاً - التي يمارسها الرئيس من تلقاء نفسه على أشخاص مرؤوسيه وأعمالهم الإدارية ، بغية التحقق من مدى انضباطهم وتقيدهم

(١) انظر محمد ، مبادئ في الإدارة العامة / ٢٦٧ ، والقبيلات ، الرقابة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية ٤٨-٦١ ، والجهني ، الرقابة الادارية بين القانون الاداري وعلم الادارة العامة / ٣٣٨ - ٣٤٩ .

(٢) انظر : بطيخ الرقابة على اداء الجهاز الاداري / ١٩٤

باللوائح والقوانين، ومن مدى شرعية وملاءمة الأعمال التي يقومون بها سواء
بأثرها بنفسه أو بواسطة معاونيه.

فتحريك الرقابة هنا جاء من ذات الرئيس ، إحساسا منه بالمسئولية ، واداء
لواجبه.

٢- الرقابة الرئاسية بناء على تظلم .

وهذه أيضا يباشرها الرئيس الإداري بنفسه أو بواسطة أحد معاونيه ، لفحص
مدى شرعية وملاءمة أعمال وحدته ، لكنها تحرك عن طريق المتضرر بالتصرف
الإداري محل الرقابة .

وذلك بأن يتوجه ذو الشأن إلى الرئيس طالبا منه إعادة النظر في تصرف أحد
أعضاء وحدته ، لإنصافه ورفع الضرر الذي لحق به أو سيلحق إذا ما تم ذلك
التصرف. فيقوم الرئيس بدوره بفحص ومراجعة تصرف مرؤوسه المتظلم منه ،
فإذا تبين له عدم مشروعيته أو عدم ملاءمته بسبب الأوضاع والظروف المحيطة ،
كان عليه ان يتخذ الإجراء المناسب لتحقيق مبدأ المشروعية والملاءمة ، وذلك إما
بالغاء ذلك التصرف أو سحبه أو تعديله أو استبدال آخر سليم به (١).

(١) انظر: الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٢٦٧.

النوع الثاني : الرقابة الإدارية الخارجية.

وهي تلك الرقابة التي تمارسها أجهزة أو هيئات متخصصة على أداء الجهاز الإداري .

ويختص كل جهاز من هذه الأجهزة برقابة نوع معين من أوجه النشاط الإداري المختلفة ، وتمتد رقابتها لتشمل كافة المنظمات الإدارية في الدولة^(١). فهذه الرقابة تتولاها أجهزة إدارية مركزية مستقلة عن المنظمات الإدارية محل المراقبة ، وإن دخلت في التشكيل العام للجهاز الإداري للدولة ، لذا كانت رقابتها خارجية ، إذ لا تصدر من داخل المنظمة الإدارية ذاتها بل من خارجها بواسطة تلك الأجهزة .

فهي متممة ومساندة للرقابة الداخلية المتمثلة بالرقابة الولائية والرئاسية، ولا يمكن الاستغناء عن أي منهما^(٢) .

لأن الرقابة الداخلية وإن كانت تتسم بدرجة عالية من الفعالية والدقة ، لقربها من محل الرقابة ، لكنها قد تفتقر إلى الحياد والموضوعية خصوصاً إذا كان من يقوم بها هو الذي باشر التصرف الإداري محل الرقابة .

أما الرقابة الخارجية فإنها تتسم بالحياد والموضوعية نتيجة استقلال وحصانة أعضائها ، وما يتمتعون به من سلطات تمكنهم من القيام بالرقابة على أحسن وجه ، لكنها في المقابل قد تفتقد ما تتميز به الرقابة الداخلية من الفعالية ، لمباشرتها من خارج المنظمة المعنية .

فهناك - كما ترى - تكامل بين نوعي الرقابة الإدارية .

(١) - انظر : عاشور ، الإدارة العامة ، ص ٤١١-٤١٢ ، ورشيد ، نظرية الإدارة العامة / ٢٧١ .

(٢) - انظر : عبد الوهاب ، الإدارة العامة ، ٣٤٧-٣٤٨ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٢٠١ .

هذا ولا يوجد شكل محدد ، أو نمط معين للرقابة الإدارية الخارجية ، وإنما تقوم كل دولة بإنشاء ما تراه مناسباً وملائماً لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من تلك الأجهزة الرقابية المتخصصة .^(١)

أود الإشارة إلى أن هناك نوعاً آخر من الرقابة الإدارية الخارجية - ذكره كثير من كتاب الإدارة -^(٢) يطلق عليه " الرقابة الوصائية " أو " الوصاية الإدارية " تمارسه السلطة المركزية على أشخاص وأعمال المنظمات أو الهيئات اللامركزية ، كتلك الرقابة التي تمارسها الدولة على وحدات الحكم المحلي .

فهي إدارية بالنظر إلى مصدرها وموردها ، وخارجية لأن الجهات المركزية التي تتولاها تعتبر عضواً خارجاً عن المنظمات اللامركزية التي تتمتع بشخصيتها المعنوية المستقلة ، وكيانها الذاتي المنفصل .

وهذه الرقابة تمارسها السلطة المركزية أو من يمثلها على اختصاصات وأعمال وأعضاء الهيئات اللامركزية ، وذلك للتأكد من مدى قانونيتها ، ومدى تحقيقها للأهداف التي أنشئت من أجلها ، وتهدف كذلك إلى المحافظة على وحدة الدولة من الناحيتين السياسية والقانونية ، حتى لا تصبح تلك الهيئات اللامركزية دولاً ضمن الدولة .

ما تقدم كان أهم وأبرز أنواع الرقابة الإدارية ، وإلا فهناك أنواع أخرى عديدة ، إلى درجة أنه يصعب الإلمام بها جميعاً في مثل هذه العجالة ، وذلك لتعدد الاتجاهات واختلاف الزاوية التي ينظر منها كل كاتب في الإدارة العامة عند ذكره لأنواع الرقابة الإدارية .

واليك بعضاً منها باعتباراتها المختلفة : -

(١) - انظر: بطيخ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٢٠١، والرشيدات، الرقابة الإدارية وأثرها على أداء الإدارة العامة الأردنية/ ٦٤.

(٢) - انظر: الجهني ، الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة ، ص ٣٢١-٣٣٨، ورمضان ، الوصاية على الهيئات المحلية ، رسالة دكتوراة ، جامعة عين شمس ، ص ٦٣-٦٥ ، وعبد الوهاب ، الإدارة العامة / ٣٤٦-٣٤٧، والقبيلات ، نرقابة الإدارية والمالية / ٦٢-٦٣.

أ- تنقسم الرقابة الإدارية باعتبار وقت مباشرتها إلى قسمين^(١):-

١- رقابة سابقة :

وتسمى الرقابة الوقائية أو المانعة ، وهي تبدأ عند أو قبل عمليات التنفيذ، وتكون مواكبة لتلك العمليات ، وتهدف إلى منع الانحرافات والأخطاء منذ البداية وقبل الانتهاء من التنفيذ.

٢- رقابة لاحقة :

وتسمى الرقابة العلاجية ، وتتم بعد التنفيذ ، سواء بعد تنفيذ الخطة بأكملها، وإنجاز جميع مراحلها أو بعد تنفيذ مرحلة أو أكثر منها. ويطلق على المراقبة الجزئية لكل مرحلة من مراحل العمل اسم الرقابة الإشرافية أو المستمرة .

وفي الرقابة اللاحقة تتم مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المطلوب تحقيقها، واكتشاف الانحرافات والأخطاء - إن وجدت - ومعرفة أسبابها ، لمحاولة إيجاد وسائل لتصحيحها في الوقت المناسب.

ب- أنواع الرقابة الإدارية حسب أهدافها :^(٢)

ينطوي هذا التقسيم على نوعين هما:-

١- الرقابة السلبية :-

وهي التي تسعى إلى اكتشاف الانحرافات والأخطاء بل وتصيدها والبحث عنها فقط ، دون أن تلفت أنظار المسؤولين إلى مواطن القوة والضعف في العملية التنفيذية ، أو الوسائل الناجحة للقضاء على مثل تلك الانحرافات والأخطاء.

(١) - انظر : الصباح ، مبادئ الرقابة الإدارية ، ص ٢٤-٢٦ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري، ص ٢٣٧-٢٧٤.

(٢) - انظر : ياغي ، الرقابة في الإدارة العامة / ٩٢ ، وعارف ، الرقابة الإدارية ودورها في تحقيق كفاءة العمل الإداري ، ١٩٩٦ ، رسالة نكتوراه ، ص ١٤٢-١٤٣.

٢- الرقابة الإيجابية :-

وهدف هذه الرقابة التأكد من أن الأنشطة الإدارية تسير وفقاً للوائح والقوانين والتعليمات المعمول بها في المنظمة ، بما يكفل تحقيق الأهداف من جهة، والنظر إلى المستقبل والتنبؤ بالأخطاء والانحرافات المحتملة مع اتخاذ كافة الإجراءات لتلافيها من جهة أخرى.

فغايتها - كما ترى - ضمان حسن سير العمل ، وليس تصيد الأخطاء كما في الرقابة السلبية .

ج- أنواع الرقابة الإدارية باعتبار نوع وسائل جمع المعلومات (١).

تتنوع الرقابة الإدارية بهذا الاعتبار إلى نوعين :

١- الرقابة على الوثائق والمستندات والسجلات :

ويتمثل هذا النوع في الرقابة على الوثائق والسجلات الموجودة في المنظمة، وذلك بفحصها والتثبت من صحتها وسيرها وفقاً للوائح والأنظمة والتعليمات المعمول بها .

٢- الرقابة على سلوك العاملين وأدائهم للعمل :

ويعتمد هذا النوع على الملاحظة الشخصية لسلوك العاملين وأدائهم الوظيفي. هذا وهناك أنواع عديدة - كما ذكرت آنفاً - ، فللرقابة الإدارية باعتبار الأنشطة التي ترد عليها خمسة أنواع وهي : الرقابة الفنية ، والرقابة الإدارية ، والرقابة المالية (المحاسبية) ، والرقابة الاقتصادية ، والرقابة على الأنشطة الروتينية المتكررة .

ومن أنواع الرقابة الإدارية أيضاً : الرقابة الشاملة ، والرقابة الجزئية ، والرقابة المفاجئة ، والرقابة الدورية ، والرقابة على نوعية العمل ، والرقابة على كمية العمل وهكذا (١).

(١) - ياغي ، الرقابة في الإدارة العامة/١٠٣.

ومهما يكن من أمر فإن تعدد هذه الأنواع إنما يظهر فقط من الناحية النظرية ، نظراً لاختلاف الاعتبار التصنيفي لكل منها، إما في الواقع العملي التطبيقي فلا اختلاف بينها وإنما هي متداخلة ومتكاملة يسعى جميعها إلى الارتقاء بالعملية الرقابية والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن لضمان احترام مبدأ الشرعية وتحقيق الصالح العام في واقع مختلف منظمات الجهاز الإداري للدولة.

(١) - انظر: الصباح ، الرقابة الإدارية بين النظرية والتطبيق ، ص١٤٣-١٤٨ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري ، ص٢٧٤-٢٧٦ ، وحسن ، الرقابة الإدارية ، " المجلة العربية للإدارة " ، ص٤٩-٥٠.

المطلب الثالث : أساليب الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة.

يقصد بوسائل الرقابة الإدارية الأدوات والطرق التي تستخدم لتحقيق ما نيط بالرقابة من أهداف. (١)

فكل وسيلة من هذه الوسائل تمكن القائم بالمراقبة من قياس مستوى الأداء ، لمعرفة مدى تحقق الأهداف المرسومة من خلال مقارنتها بما هو متحقق فعلاً ، ومن ثم التأكد من مدى شرعية وملاءمة العملية التنفيذية في تلك الوحدة الإدارية . وإليك تلك الوسائل (٢) :

أولاً : الإشراف الإداري .

يقصد بالإشراف الإداري ملاحظة جهود العاملين لتوجيهها إلى الطرق التي تكفل القيام بالعمل على النحو المطلوب (٣) .

وعلى هذا فالإشراف مجموعة من الجهود الإدارية والفنية التي تبذلها جهة الرقابة تجاه الجهة المشمولة بالإشراف بغية تحقيق الأهداف المطلوبة ، من خلال الارتقاء بالعمل الإداري بل وبأعضاء الوحدة الخاضعة للرقابة . ويتم ذلك باستخدام عدة وسائل أهمها (٤) :

- ١- الملاحظة الشخصية : وهي اتصال مباشر بين المشرف والأفراد محل الإشراف، للإطلاع على مستوى أدائهم والكيفية التي يتم بها ، ومعاونتهم على النهوض بالمستوى الادائي .
- ٢- الاجتماعات الدورية بين المشرفين والقائمين بالعمل ، حيث يتم فيها استعراض سير العمل .

(١)- انظر : الجهني ، الرقابة الإدارية / ٣٧٩.

(٢)- من يرغب بمزيد من التفصيل عن وسائل الرقابة الإدارية فينظر ، بعيرة ، الرقابة الإدارية في المؤسسات، ص ٢٦-٥٥ ، وعبد الفتاح ، الإدارة العامة ، ص ٣٠٧-٣١٠ ، وعارف ، الرقابة الإدارية ودورها في تحقيق كفاءة العمل الإداري / ١٤٨-١٦١.

(٣)- الجهني ، الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة / ٣٨٧.

(٤) - انظر : المرجع السابق / ٣٩١-٣٩٣ ، وياعى ، الرقابة في الإدارة العامة / ٧٦.

- ٣- استثمارات الاستقصاء : وهي استبانات لجمع المعلومات والإطلاع على آراء الأفراد لتقييم أدائهم الوظيفي .
- ٤- دراسة حجم وكمية العمل : إذ يجب أن تكون كمية العمل ممثلة للواقع .
- ٥- تخطيط العمل : أي وضع خطط عملية وشاملة لسير العمل في المنظمة .

فالإشراف الإداري - بوسائله المتعددة - يعتبر ضماناً من ضمانات المحافظة على مبدأ الشرعية والملاءمة في الوحدة الخاضعة له ، ووسيلة لكشف الانحرافات والأخطاء وتقويمها بعد معرفة أسبابها ، والجهة المسئولة عنها .

ثانياً : المتابعة (١).

المقصود بالمتابعة التعرف الآني الدائم والمستمر على كيفية سير العملية التنفيذية في مراحلها المختلفة ؛ لمقارنة ما تحقق فعلاً في كل مرحلة بالمطلوب تحقيقه في تلك المرحلة ، واكتشاف المعوقات ، وبيان سبل تذليلها ، لتلافياً في المراحل اللاحقة .

فهي ضمان واقعي مباشر لحسن سير العملية التنفيذية . وهذا يتطلب من القائم بالمتابعة الإلمام بواقع وأبعاد العملية التنفيذية ، من خلال الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة عنها بصفة دورية منتظمة ، لأنه بوساطة تلك البيانات والمعلومات يستطيع إصدار القرارات الصائبة اللازمة لمواصلة التنفيذ السليم والدقيق للخطة .

فالمتابعة - إذن - فحص دقيق متبصر لكل جزء من أجزاء العملية التنفيذية، لتحقيق التنفيذ السليم للخطة المرسومة .

(١) - انظر : الصباح ، مبادئ الرقابة الإدارية / ١٣٠-١٣١ ، وياغي ، الرقابة في الإدارة العامة / ٧٩.

ثالثاً : التفتيش الإداري (١).

التفتيش الإداري هو فحص سلامة الأعمال الإدارية شكلاً وموضوعاً .
فالمفتش يسعى من خلال استخدام هذه الوسيلة إلى التحقق من حسن سير أداء الأعمال ودقة إنجازها ، وكذلك سلامة الإجراءات ، لكشف الأخطاء ، ومعرفة أسبابها ، وتحديد مسؤولية مرتكبه ، ومن ثم المقترحات التي يراها لتلافيها في المستقبل ، ويضع كل ذلك في تقارير ليرفعها إلى الجهات المختصة .
فالتفتيش بأنواعه - الشكلي والموضوعي ، والداخلي والخارجي ، والدوري والفجائي ، والكلي والجزئي - يستهدف التأكد من تحقيق الأغراض التي أنشئت الوحدة من أجلها ، وحسن سير العمل وسلامة الإجراءات فيها .

رابعاً : التحريات الإدارية (٢).

يقصد بالتحريات الإدارية استكشاف أسباب التعقيدات المكتبية والانحرافات القيادية ، التي تتمثل عادة في المحاباة والاسترشاء واختلاس الأموال العامة ، وإهمال الواجبات الوظيفية ، وإساءة استعمال السلطة .
فالتحريات الإدارية بمختلف وسائلها الفنية تقوم بالكشف عن المخالفات المالية والإدارية ، والجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لوظائفهم .
فهي وسيلة للرقابة على الموظفين الإداريين لإبراز العناصر الصالحة منهم لمكافأتهم ، وكشف العناصر السيئة ، والتصدي لانحراف البعض منهم وضبطهم في حالات التلبس بالجرائم لمعاقبتهم جزاءً وفاقاً .
وهي تتم غالباً بطريقة سرية ، لكن يجب أن تتم بأسلوب يراعي فيه المحافظة على سمعة وكرامة الموظف ، لأن هدفها الارتقاء به أخلاقياً ووظيفياً ، لا مجرد التسمير .

(١) - انظر : الشوبكي ، مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة / ٢٧٧ ، والغرياني ، الرقابة الإدارية وأجهزتها / ٤٦ ، والجهني ، الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة / ٤٣٥-٤٤٥ .
(٢) - انظر : الجهني ، الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة / ٤٢١-٤٢٥ .

خامساً : التقارير الإدارية^(١).

التقارير الإدارية هي الوسائل التي يتم بواسطتها تقدير كفاءة عمال الإدارة، أو بيان كيفية سير الأعمال الإدارية في المنظمة الإدارية ، لأنها توفر المعلومات والبيانات الكافية عن الموظفين ، وعن سير العمل ، والإمكانات المتاحة .

وهي في العادة ترفع من أدنى مستويات التنظيم إلى أعلاه ، وعلى هذا فالتقارير الإدارية - سواء كانت تقارير دورية أو تقارير سير الأعمال ، أو تقارير الفحص ، أو تقارير كفاءة الموظفين ، أو غير ذلك - تعتبر وسيلة استشارية توجيهية لأنها تزود المسؤول الإداري بالمعلومات اللازمة التي تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة .

وقد تكون التقارير الإدارية تنفيذية ، وذلك عندما توجه من الرئيس إلى المرؤوس ، حيث تتضمن شرحاً حول كيفية تنفيذ العمل . وبوجه عام فإن التقارير الإدارية - الاستشارية منها والتنفيذية - تعتبر من أهم الوسائل الرقابية خاصة إذا كانت عاكسة لكفاءة العمال أو لسير الأعمال الإدارية في المنظمة ، واتسمت بالحياد والموضوعية .

سادساً : فحص الشكاوي^(٢).

الشكاوي هي تلك التظلمات التي يقدمها أصحاب المصالح إلى الإدارة المختصة لرفع الضرر الذي لحق بهم أو سيلحق إذا تم تنفيذ ذلك التصرف . ويعتبر فحص الشكاوي وسيلة فعالة للرقابة ، لأنه يكشف أوجه الانحراف أو الخطأ في التصرف الإداري ، سواء كانت أخطاء إجرائية أو وظيفية أو سلوكية أو غيرها .

(١) - انظر : الصباح ، مبادئ الرقابة الإدارية / ١٢٤-١٢٩ ، وبسيوني ، أصول علم الإدارة العامة / ٣٥٨-٣٥٩ .

(٢) - انظر : ياغي ، الرقابة في الإدارة العامة / ٧٧-٧٨ ، والجهني ، الرقابة الإدارية بين القانون والإداري وعلم الإدارة العامة / ٤٢٦-٤٣٤ .

فمن قَدّمت إليه الشكوى - سواء كان عضو الإدارة الذي صدر منه التصرف محل الشكوى (التظلم الولائي) أو رئيسه (التظلم الرئاسي) - يجب عليه - إذا كانت مستوفية للشروط القانونية لتقديمها - إعادة النظر في ذلك التصرف محل التظلم ومراجعته ، للتأكد من مدى شرعيته أو ملاءمته ، ونتيجة هذا الفحص هي التي تحدد مصير ذلك التصرف ، إما التعديل أو الإلغاء أو السحب أو الاستبدال .

ففحص الشكاوي - إذا جانبته الأهواء النفسية والضغوط الخارجية ، واتسم بالجديّة والموضوعية - يعتبر وسيلة رقابية فعالة ، لمعرفة قانونية وملاءمة التصرفات الإدارية .

سابعاً : السجلات والمراجعة الداخلية .^(١)

تعتبر السجلات وسيلة رئيسية للرقابة الداخلية حيث تستخرج منها البيانات عن الأداء الفعلي للأعمال ، كما تقارن تلك البيانات بما هو مقرر إنجازها . فهي تساعد على معرفة التطور التاريخي للأعمال ، والتوقع باتجاهاتها في المستقبل . كذلك فإن المراجعة الداخلية والتي تعني التقييم المستمر للمشروع في جميع مراحلها ، والذي يتم بواسطة عاملين متخصصين في المحاسبة والعمليات المالية ، تعتبر أداة فعالة للتحقق من حسن إثبات العمليات ، والكشف عن الأخطاء والانحرافات في النواحي المالية ومعالجتها .

ثامناً : الميزانيات التقديرية^(٢)

الميزانية التقديرية هي الخطة المالية التي تقوم بموجبها الدولة بتوزيع إيراداتها المتوقعة على نفقاتها المتوقعة ، خلال فترة زمنية معينة ، تحدد بسنة غالباً .

(١) انظر الغرياني ، الرقاب الإدارية / ٤٦ ، و صاف ، أصول الإدارة / ٥٦٦ .

(٢) انظر : سالم وآخرون ، المفاهيم الإدارية الحديثة / ٢٠٠ ، وعبد الفتاح ، الإدارة العامة / ٣٠٩ ، والصباح ، الرقابة الإدارية / ٩٩ ، وياعي ، الرقابة في الإدارة العامة / ١٥٢ - ١٥٣ .

وتعتبر من الأساليب الرقابية الفعالة في الإدارة المعاصرة ، حيث تقوم المؤسسة بواسطتها بمقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة ، فإذا كان المتحقق أقل من المستوى المطلوب كشفت أسباب ذلك ، واتخذت من الحلول ما يقضى عليها أو يحفف منها ، ويكفل عدم الوقوع فيها في العمليات المقبلة .
فهي تساعد على كشف الانحرافات وبيان أسبابها وطرق تقويمها ، وتلافيها في المستقبل .

فهي وسيلة رقابة ووقاية على الصرف دون إسراف أو إهمال ، ووقاية من الاختلاسات المالية أو الصرف بدون وجه حق ، وبالتالي تقوم بدور بارز في الحفاظ على أموال الدولة ومواردها ، من خلال الضوابط الإنفاقية التي تتضمنها والتي يجب عدم تخطيها ، إلا بناءً على وجود مسوغات قوية ومقنعة ، ومع هذا ينظر إلى تلك التجاوزات الإنفاقية على أنها قصور في العمل ، وعدم دقة في التنبؤ بالاحتياجات المالية من قبل المؤسسة ، مما يجعلها تحسب ألف حساب قبل أن تقدم على مثل ذلك .

فالميزانيات التقديرية إذن ضمانات قوية لعدم التلاعب بأموال الدولة عند الإنفاق، ووسيلة رقابية هامة في الجهاز الإداري وتحديدًا فيما يتعلق بالرقابة المالية.

الفصل الثاني .

أدلة مشروعية الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية

المبحث الأول : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من القرآن الكريم .

المبحث الثاني : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من السنة النبوية .

المبحث الثالث : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من تطبيقات العهد
الراشدي .

المبحث الرابع : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من بعض الأصول
والقواعد التشريعية .

المبحث الخامس : الحكم الشرعي للرقابة الإدارية في الإسلام.

الفصل الثاني: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية

الرقابة الإدارية - كما تقدم - قيام الإدارة بالنظر في أعمالها ، للتأكد من مدى مطابقتها والتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها ، وتحقيقها لمصالح المجتمع ، وكشف ما قد يشوبها من انحراف ، أو عدم ملاءمة ، لتقويمها أو استبدالها . سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي .

فنتطبيق شرع الله وتنفيذه هو الهدف الأسمى الذي تسعى إليه الإدارة الإسلامية.

وعليه فإن ولي الأمر - ابتداءً من رئيس الدولة إلى أدنى مستويات الرئاسة الإدارية - لا تنتهي أو تسقط مسئوليته بمجرد تعيين الأكفاء والأمناء ، وإنما هو مطالب " بأن يباشر بنفسه مشارفه الأمور وتصفح الأحوال ، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة ، فقد يخون الأمين، ويغش الناصح " (١).

كما أن عضو الإدارة - رئيساً أو مرؤوساً - مسئول أمام الله وأمام الأمة عن سلوكه ، وهذه المسئولية تعطيه الحق ، بل توجب عليه مراقبة نفسه ومن تحت يده ، ليتدارك كل ما يحرك تلك المسئولية .

وإذا كانت الرقابة الإدارية بهذه الأهمية ، فما الأسس الشرعية التي تقوم عليها ؟

هذا ما سنتبينه من خلال المباحث التالية .

(١) - الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٠ .

المبحث الأول: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من القرآن الكريم

يعد القرآن الكريم الأساس الأول لمشروعية الرقابة الإدارية ويتضح ذلك مما يلي : -

أولاً: الآيات القرآنية الدالة على مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من المبادئ الأساسية ، والأصول الكلية في الشريعة الإسلامية ، يقول الإمام الغزالي : " إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر القطب الأعظم في الدين ، وهو المهم الذي ابتعث الله له النبيين أجمعين: (١). لذا فقد وردت آيات كثيرة تدل على وجوبه أذكر منها :-

١- قول الله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون ﴾ (٢).

وجه الدلالة :

دلّت الآية الكريمة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لكن هل وجوبه عيني أم كفائي ؟.

الجمهور على الثاني (٣) ، باعتبار أن " من " للتبويض ، يقول الإمام القرطبي بعد أن ذكر القول بأن " منكم " للتبويض ، والقول بأنها للبيان : " والقول الأول أصح ، فإنه يدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية ، وقد عينهم الله تعالى بقوله : -

﴿ الذي إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة .. ﴾ الآية، وليس كل الناس مكنوا (٤).

(١) - الغزالي ، إحياء علوم الدين ، ٣٣٣/٢ .

(٢) - سورة آل عمران (الآية /١٠٤).

(٣) - انظر : ابن عطية ، المحرر الوجيز ٢٥٥/٣ ، والزمخشري ، انكشاف ، ٤٢٥/١ ، وأطفيش ، تيسر التفسير ، ١٣٧/٢ . وابن عاشور التحريز والتوير ، ٣٩/٤ ، وأبو فارس ، الأمر بالمعروف ، ٢٤/٤ .

(٤) - القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ١٦٥/٤ .

وعلى هذا فالآية الكريمة لم تعين شخصاً أو جماعة بعينها للقيام بهذا الواجب، وإنما قصدت حصول هذا الفعل الذي فرض على الأمة وقوعه ، بحيث يأثم الجميع إذا لم يقم به أحد .

وذهب بعض العلماء إلى ان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض عيني، وحملوا " منكم " في الآية على بيان الجنس ، أي لتكونوا أمة تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر (١).

وبذا يتعين كل فرد من أفراد الأمة للقيام بهذا الواجب ، بقطع النظر عن حاله ومدى قدرته ، اللهم إلا في وسيلة أو كيفية القيام بذلك .

وعموماً : فإن الآية نص في وجوب هذا المبدأ على الأمة بوجه عام ، وعلى الإدارة الإسلامية بوجه خاص ، بل وعلى كونه من الواجبات العينية عليها، حتى على مذهب الجمهور ، باعتبارها ولاية إسلامية " وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر " (٢).

وباعتبارها قادرة على ذلك بمقتضى السلطة التي تتمتع بها يقول الإمام ابن تيمية متحدثاً عن مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : " ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره ، والقدرة هو السلطان والولاية ، فذوو السلطان أقدر من غيرهم وعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم ، ومناط الوجوب هو القدرة " (٣).

٢- وقوله تعالى : ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ (٤).
وجه الدلالة :

أفادت هذه الآية بأن الأمة المحمدية تعتبر خير الأمم ما دامت تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله .

(١) - انظر : البيهقي ، معالم التنزيل ، ٨٤/٢ ، ورضا ، المنار ، ٢٢/٤ ، ٢٣ ، وأبو فارس ، الأمر بالمعروف/٤١ .

(٢) - ابن القيم ، الطرق الحكيمة /٢٣٨ .

(٣) - ابن تيمية ، الحسبة /١٢ ، ١٣ .

(٤) - سورة آل عمران /١١٠ .

بمعنى أن " هذه الخيرية التي فرضها الله لهذه الأمة إنما يأخذ بحظه منها من عمل بهذه الشروط من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله " (١) ، مما يدل على أن هذه الشروط علة لتلك الخيرية ، ولا وجود لها بدونها ، مما يحتم فرضية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على الأمة ، لأن " ما كان فيه خيريتهم يجدر أن يفرض عليهم " (٢) ، إضافة إلى أنه يمثل الوجود الحقيقي للأمة الإسلامية في هذه الحياة ، المنبثق عن أساس خلافتها في الأرض .

إذا ظهر لك ذلك فأعلم أن وجوب هذا المبدأ يعتبر أكثر ثبوتاً وتأكيداً وتعيناً في حق الإدارة ، نظراً لتأهلها لتجسيده في الواقع المعاش ، لما لها من السلطة والقوة التي لم تمنحها الأمة لها إلا للمحافظة على كيانها ، والقيام بمستلزمات خيريتها التي منها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٣- قوله تعالى : ﴿ الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور ﴾ (٣) .

وجه الدلالة:

يقول الإمام ابن عطية : " ويتجه الأمر في جميع الناس ، وإنما الآية آخذة عهداً على كل من مكنه الله تعالى ، كل على قدر ما مكن ، فأما الصلاة والزكاة فكل مأخوذ بإقامتها ، وأما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فكل بحسب قوته ، والآية أمكن ما هي في الملوك " (٤) .

وجاء في فتح البيان : ﴿ أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ﴾ هذا جواب الشرط ، وفيه إيجاب الأمر بالمعروف والنهي على من مكنه الله في الأرض ، وأقدره على القيام بذلك " (٥) .

(١) - ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ٢٦٦/٣ .

(٢) - ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ٤٨/٤ .

(٣) - سورة الحج الآية /٤١ .

(٤) - ابن عطية ، المحرر الوجيز ، ٢٩٤/١٠ .

(٥) - القنوجي ، فتح البيان ، ٤٧٨/٤ ، ٤٧٩ .

فالأية دليل بَيِّن في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لأنها قرنته بالصلاة والزكاة ، وهما فرضان فكذلك هو ، فالعطف يقتضي التسوية في الحكم غالباً^(١).

ولا يخفى مدى وجوبه على الإدارة ، إذ الخطاب موجه إليها في المقام الأول ، فالأية أمكن ما تكون فيها .

إضافة إلى ما سبق هناك آيات أخرى تدل على وجوب هذا المبدأ وتؤكد على أهميته ، كقوله تعالى : ﴿يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف وأنه عن المنكر، واصبر على ما أصابك أن ذلك من عزم الأمور﴾^(٢).

فوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ظاهر من الآية ، وإن جاء على لسان سيدنا لقمان ، فهذا لا يصرفه عن الوجوب خاصة مع تأيده بالآيات السابقة .
جاء في فتح البيان : " ووجه تخصيص هذه الطاعات إنها أمهات العبادات وعماد الخير كله ، " إن ذلك " الطاعات المذكورة التي وصاه بها ، (من عزم الأمور) أي مما جعله الله عزيمة وأوجبه على عباده ، وحثمه على المكافين ولم يرخص في تركه " ^(٣).

كما جعله الله من الصفات التي تميز شخصية المؤمن وتحفظ لها استقلاليتها وكيانها ، فقال تعالى : ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله ، أولئك سيرحمهم الله ، إن الله عزيز حكيم ﴾^(٤).

وكما ترى أن الله قدم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله ، وهذه الأمور لا وجود للشريعة الإسلامية بدونها ، فلأي معنى قُدم ؟.

(١) - انظر ، أبو فارس ، الأمر بالمعروف / ٣٢

(٢) - سورة لقمان / ١٧.

(٣) - القنوجي ، فتح البيان ، ٣٠٠/٥.

(٤) - سورة التوبة / ٧١

لا شك أنه قدم لعظم مكانته وأهميته وضرورته في واقع المجتمع ، وما كان هذا شأنه لا يقول منصف بعدم وجوبه .

فوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمر لا مرية فيه ، لذا ذكر الإمام القرطبي أنه من الأمور المجمع عليها لدى علماء المسلمين ^(١).

لكن كيف يدل ذلك على مشروعية الرقابة الإدارية ؟

أقول : بالنظر إلى الوجود الواقعي للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في المجتمع الإسلامية نجد أن له ثلاثة أشكال أو وظائف :-

الأول : شكلا أو وظيفة اجتماعية وهي التي يمارسها أفراد الأمة بعضهم تجاه بعض.

الثاني : شكلا سياسياً وهو ما تقوم به الأمة تجاه الحكومة.

الثالث : شكلا إدارياً وهو الذي تمارسه الحكومة تجاه نفسها أي الذي يتم داخل الجهاز الإداري ، وتجاه أفراد المجتمع .

والذي يهمنا هنا هو الشق الأول من الشكل الثالث ، فالإدارة الإسلامية كما يجب عليها القيام بهذا الواجب تجاه أفراد الأمة يجب عليها من باب أولى القيام بذلك تجاه نفسها ، سواء تمثل ذلك بما يقوم به كل رئيس على مرؤوسيه ، أو بما تقوم به الأجهزة المختصة على مختلف المؤسسات الإدارية ، أو تمثل بما يقوم به عضو الإدارة - رئيسا ومرؤوساً - تجاه نفسه ، لأن الالتزام بالشريعة وتطبيقها كما يجب عليها تجاه أفراد الأمة ، يجب عليها تجاه نفسها باعتبارها مخاطبة بذلك ، وباعتباره سبب وجودها وغايتها.

(١) - انظر القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٤٨/٤.

فتقرير واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على عاتق الإدارة في النظام الإسلامي من شأنه أن يفضي إلى تقرير حقها في الرقابة الإدارية على نفسها أعمالاً وعمالاً .

فقبل أن تقوم بممارسة هذا الواجب على غيرها يجب عليها إصلاح نفسها ، وتلافي كل ما يشوب تصرفاتها من انحرافات أو أخطاء ، لتدارك نفسها قبل الوقوع تحت المساءلة .

وعلى هذا فدلالة القرآن الكريم على وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا تقتصر على ما تقوم به الإدارة تجاه أفراد الأمة وإنما تشمل بطريق أولى وجوب تطبيقه في واقعها وهو ما يسمى " بالرقابة الإدارية " .

ثانياً : الآيات التي تدل على وجوب مبدأ العدل .

يمتاز الفقه الإسلامي بإقامة أحكامه على أساس من العدل المطلق الذي لا يتأثر بأي اعتبار كان ، لأنه حيثما وجد العدل فتم شرع الله ودينه ، إذ يتم بذلك الحفاظ على استمرارية كيان المجتمع المسلم بجميع جوانبه ومجالاته الحياتية .

فالعدل من الأصول الكلية التي يقوم عليها التشريع الإسلامي ، وبه يتسق النظام التشريعي نظراً وتطبيقاً .

وهو الهدف الذي بعث لأجله الرسل وأنزلت الشرائع والأحكام قال الله تعالى: **﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾** (١) .

وقد أفاض القرآن الكريم بوجوب إقامة العدل في المجتمع الإسلامي حكومة وشعباً، وبنصوص أمرة إليك، بعضاً منها : -

١- قال الله تعالى : **﴿ إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى ﴾** (٢) .

وجه الدلالة:

فالأية الكريمة نصت على وجوب العدل المطلق الذي يشمل جميع جوانب ومجالات الحياة الإنسانية .

" فالمسلم مأمور بالعدل في ذاته ، ومأمور بالعدل في المعاملة ، وهي معاملة مع خالقه بالاعتراف له بصفاته وبأداء حقوقه ، ومعاملة مع المخلوقات من أصول المعاشرة العائلية والمخالطة الاجتماعية وذلك في الأقوال والأفعال ، ومن هذا تفرعت شعب نظام المعاملات الاجتماعية ، من آداب ، وحقوق ، وأقضية ، وشهادات ، ومعاملة مع الأمم " (٣) .

(١) - سورة الحديد / ٢٥ .

(٢) - سورة النحل / ٩٠ .

(٣) - ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، ٢٥٥/١٣ .

فالإسلام يربّي أفرادَه بذلك على التوسط وعدم الإفراط أو التفريط في مختلف شئون حياتهم ، وعلى إيصال الحقوق إلى أصحابها ، وعدم البغي عليهم . وهذا متوجه إلى كل فرد من أفراد الأمة لكنه في حق ذوي السلطة أشد تأكيداً ووجوباً ، لأنهم أقدر على القيام بذلك تجاه أنفسهم أولاً ، ثم تجاه غيرهم .

٢- وقال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ، ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ، أن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما ، فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا ، وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون بصيراً ﴾ (١) .

وجه الدلالة:

أكد هذا النص القرآني على وجوب إقامة العدل في واقع المجتمع ، وإمعاناً منه في بيان أهميته وضرورته لا يكتفي بمجرد الأمر بالإتيان به الذي يصدق بمرّة واحدة، وإنما يطلب من المؤمنين أن يعدوا أنفسهم إعداداً خاصاً بحيث يكون العدل جبلةً وطبيعة فيهم يصدر عنها دون تكلف أو تأثر بهوى نفسي أو خارجي كالقراية ونحوها . ولا أدل من ذلك على الوجوب (٢) .

وهذا الخطاب يتوجه أولاً إلى الإدارة الإسلامية باعتبارها المسئول الأول عن إقامة العدل في المجتمع الإسلامي .

٣- وقال الله تعالى: ﴿ ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى . واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون ﴾ (٣) .

(١) - سورة النساء / ١٣٥ .

(٢) - رضا ، المنار ، ٣٦٧/٥ .

(٣) - سورة المائدة / ٨ .

وجه الدلالة :

دلّت الآية الكريمة دلالة قاطعة على وجوب إقامة العدل ، حيث نهت عن تركه تحت تأثير أي ظرف من الظروف ، وصرّحت بالأمر به تأكيداً وتشديداً على وجوبه وأهميته وضرورته في الحياة بمختلف جوانبها وفي الآية " تنبيه عظيم على وجوب العدل مع الكفار الذين هم أعداء الله تعالى ، فما الظن بوجوبه مع المؤمنين الذين هم أولياؤه وأحباؤه " (١).

وعليه فإنه يجب على المسلم أن يلتزم بالعدل في تعامله مع الآخرين ، وإن كانوا كفاراً ، لأن الإسلام لم يفرق بين البشر في ميزان العدل ، وهذه مثالية لم يرق إليها أي تشريع آخر .

وإذا كان هذا واجباً على الفرد المسلم ، فإن وجوبه على الإدارة أشد وأكث ، بالنظر إلى دورها في واقع المجتمع الإسلامي ، وتمثيلها له في التعامل مع المجتمعات أو الدول الأخرى .

٤- وقال الله تعالى : « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (٢).

وجه الدلالة:

يقول الإمام الرازي : " أجمعوا على أن من كان حاكماً وجب عليه أن يحكم بالعدل قال تعالى « وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » والتقدير أن الله يأمركم إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ... وحاصل الأمر فيه أن يكون مقصود الحاكم بحكمه إيصال الحق إلى مستحقه وأن لا يمتزج ذلك بغرض آخر" (٣).

٥٤٥٥٣٨

(١) - الرازي ، التفسير الكبير ، ٣٢٠/١١ ، وانظر : القاسمي ، محاسن التأويل ، ٧٣/٦ .

(٢) - سورة النساء / ٥٨ .

(٣) - الرازي ، التفسير الكبير ، ١١٠/١ - ١١١ .

فالأية نص في وجوب العدل في الحكم ، ويدخل ما عداه بالمعنى ، فهي " خطاب للولاة والأمراء والحكام ، ويدخل في ذلك بالمعنى جميع الخلق " (١).
 فيجب على الإدارة أن تتوخى العدل فيما تأتي وتذر من التصرفات وذلك بالالتزام بأحكام الشريعة ، لأنها العدل مجسداً ، وإلا استحققت أن توسم بما جاء في قوله تعالى: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون ﴾ (٢). وقوله: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ﴾ (٣). وقوله: ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ﴾ (٤). لأنها رغبت عن الحكم بما أنزل الله من أحكام الحق والعدل (٥).

= صلة الرقابة الإدارية بمبدأ العدل.

فهذه الآيات - وغيرها مما لا يتسع المقام لذكرها - ناطقة بوجود العدل على أفراد الأمة عموماً ، وعلى الحكومة الإسلامية خصوصاً في جميع تصرفاتها سواء داخل الجهاز الإداري أو في تعاملها مع أفراد الأمة أو الدول الأخرى .
 ولتبيين دلالاته على وجوب الرقابة الإدارية أقول : -

إن الرقابة الإدارية إما أن يقوم بها عضو الإدارة على أعماله وإما أن تمارس عليه من قبل رئيسه أو الأجهزة المختصة .

أما وجوب الرقابة الولائية فدلالة هذه الآيات عليه واضحة جلية ، لأن الفرد أياً كان موقعه يجب عليه توخي العدل في جميع تصرفاته ، وذلك بإيصال الحقوق غير منتقوصة إلى مستحقيها ، وعدم التأثير بالأهواء النفسية أو النوازع الخارجية ، وإلا كان متعدياً لحدود الله ، ومجانباً للعدل ، لذا فعلى عضو الإدارة أن يراجع نفسه فيما صدر أو سيصدر عنه من قرار أو تصرف ويزنه بميزان العدل ، ليرى مدى

(١) - القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢٥٨/٥ ، وانظر : الأوسى ، روح المعاني ، ٦٤/٥ .

(٢) - سورة المائدة / ٤٤ .

(٣) - سورة المائدة / ٤٥ .

(٤) - سورة المائدة / ٤٧ .

(٥) - انظر : رضا المنار ، ٣٣١/٦ ، ٣٣٣ ، وابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، ٧٣/٣ ، ٧٤ .

التزامه بالشرعية الإسلامية وتحقيقه لمصالح المجتمع العامة والخاصة ، ويتدارك ما قد يشوبه من انحراف أو خطأ أو عدم ملاءمة ، بتصحيحه وتقويمه ، نزولاً عند مقتضيات العدل .

فهذه الرقابة تجسد مبدأ العدل على المستوى الفردي في الجهاز الإداري ، وهي وسيلة غايتها العدل ، والعدل واجب ، فكذاك ما أدى إليه ، لأن الوسيلة تأخذ حكم غايتها .

أما الرقابة التي يمارسها الرئيس الإداري أو الأجهزة المتخصصة على عمال الإدارة وأعمالهم فإنها أوجب من سابقتها ، باعتبارها أكثر فاعلية في تحقيق مبدأ العدل .

وبيان ذلك :

أن عضو الإدارة وإن كان يجب عليه الالتزام بأحكام الشريعة وتوخي العدل في تصرفاته ، لكن الشيطان يجري في الإنسان مجرى الدم من العروق ، فقد يعميه الهوى ، وتأسره الشهوات فيتردى في دركات الظلم ، ويتعدى حدود الله في تصرفاته ، أو قد يخطئ في اتخاذ بعض القرارات الإدارية أو في تنفيذها ، فهو ليس معصوماً من الخطأ ، وهنا تظهر أهمية رقابة الرئيس المباشر أو من ينوب عنه ، إذ يقوم من خلال المراقبة بإعادة الأمور إلى نصابها ، وإرجاعه إلى جادة الصواب .

فكل رئيس مهما كان مستواه مسئول عن سلوك مرؤوسيه وأعمالهم الإدارية، ويقع على عاتقه وجوب تحقيق العدل في مؤسسته سواء في معاملات أفرادها فيما بينهم ، أو عند تعاملهم مع أفراد الأمة .

وهذا لن يتحقق إلا إذا كان مطلعاً على كل ما يجري ، ومشرفاً على جميع مراحل العملية التنفيذية في مؤسسته ، ليستطيع اكتشاف ما قد يكتنفها من حيف أو زيف أو خطأ ، واتخاذ ما يكفل شرعيتها من الحلول .

فإقامة العدل هنا لا تتم - كما ترى - إلا بالرقابة الإدارية ، ومعلوم إنه " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " (١).

على أن " العدل في الإسلام ليس شعاراً يرفع ، بل هو سلوك يجب أن يجد أثره العاكس واقعاً مطبقاً في حياة الناس ، وسياسة نافذة تكشف عنها ممارسة السلطة لأعمالها حين تقوم بمهامها ونشاطها " (٢).

ومن هنا يظهر لنا مدى مشروعية الرقابة الإدارية بل وضرورتها في واقع الجهاز الإداري ، بل وفي واقع المجتمع ، فهي العدل في أقوى صورته وأرقى مظاهره ، لأنها من الأسس التي تقوم عليها السياسة الإسلامية العادلة .

ثالثاً : الآيات الدالة على وجوب الأمانة .

الأمانة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المدنية ، وبها يحفظ العمران ، فلا صلاح لأمة ولا بقاء لدولة إلا بالأمانة ، لأنها إذا فقدت انعدمت الثقة في المعاملات ، وهذا مؤذن بالهلاك والزوال .

لذا اهتم الإسلام بالأمانة اهتماماً بالغاً ، وجاء آي الذكر الحكيم أمراً بالمحافظة عليها ومراعاتها في مختلف السلوك الحياتي للمجتمع المسلم .
من ذلك :-

١- قول الله تعالى : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ﴾ (٣).

وجه الدلالة :

فهذا أمر من المولى عزوجل للأمة بأداء الأمانات بمختلف أنواعها .
جاء في التفسير الكبير : " أمر {سبحانه} المؤمنين في هذه الآية بأداء الأمانات في جميع الأمور ، سواء كانت تلك الأمور من باب المذاهب والديانات ، أو من باب الدنيا والمعاملات " (٤)، وفي ذلك سعادة الدنيا ونعيم الآخرة .

(١) - انظر : الأمدي ، الأحكام ، ١١٠/١-١١٢ ، والغزالي ، المستصفي ، ١٣٨/١-١٣٩ .

(٢) - سعيد ، السلطة السياسية / ٢١٠ .

(٣) - سورة النساء / ٥٨ .

(٤) - الرازي ، التفسير الكبير ، ١٠/١٠٨ .

فالأية - كما يقول الامام القرطبي - : " عامة في جميع الناس ، فهي تتناول الولاية فيما إليهم من الأمانات في قسمة الأموال ، ورد الظلمات ، والعدل في الحكومات ، وتتناول من دونهم من الناس في حفظ الودائع والتحرز في الشهادات وغير ذلك " (١).

وكما أن الخطاب عام يشمل كل أحد ، فكذلك الأمانات (٢) ، إذ قد تكون في معاملة الإنسان مع خالقه ، وذلك بالانتمار بما أمره والانتهاه عما نهاه، وقد تكون في تعامله مع غيره من بني جنسه، وذلك باداء جميع حقوقهم المادية والمعنوية الواجبة عليه، وقد تكون في معاملته مع نفسه ، وذلك بأن يختار لها الأنفع والأصلح له في الدين والدنيا، وإن لا يقدم بسبب ثورة الشهوة أو سورة الغضب على ما يضره في دنياه وأخراه.

وإذا كان هذا على مستوى الشخص العادي ، فما بالك بوجوبه على الإدارة بما تملكه من سلطان، وما يقع على كاهلها من مسئولية ؟

٢- وقوله تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ، وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون ﴾ (٣).

وجه الدلالة:

فهذا النص القرآني يحذر المؤمنين من إضاعة الأمانة وخيانتها ، سواء كان ذلك في شئون دينهم أو دنياهم.

جاء في فتح البيان : " نهاهم الله عن أن يخونوه بترك شيء مما افترضه عليهم، أو يخونوا رسوله بترك شيء مما آمنهم الله عليه، أو بترك شيء مما سنه لهم ، أو يخونوا شيئاً من الأمانات التي انتمنوا عليها " (٤).

(١) - القرطبي ، الجامع لإحكام القرآن ، ٢٥٦/٥ .

(٢) - انظر : الرازي ، التفسير الكبير ، ١٠٩/١٠ ، والأوسى ، روح المعاني ، ٦٣/٥ .

(٣) - سورة الأنفال/٢٧

(٤) - القنوجي ، فتح البيان ، ٢٧/٣

فيجب على أفراد المجتمع الاسلامي ، حكومة وشعبا - أداء الأمانة وعدم خيانتها، صيانة لكيانهم وحفظا له من الزوال.
وكما أمر الله بأداء الأمانة ، جعلها صفة من صفات عباده الصالحين يمتازون بها عن غيرهم .

قال تعالى: ﴿ والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون^(١) ﴾ فوصفهم بحفظ الأمانة ورعايتها^(٢)، وفي ذلك اشارة لطيفة إلى مدى الارتباط بين الايمان والأمانة، وأن الخائن لا يكون من المؤمنين.

ولبيان كيفية دلالة مبدأ الأمانة على وجوب الرقابة الإدارية أقول:-
دللت الآيات الكريمة - كما رأيت - على وجوب إقامة الأمانة والمحافظة عليها في المجتمع المسلم، لكنه في حق الإدارة أقوى وأظهر ، لأنها مسؤولة عن أداء الأمانة التي وجبت عليها تجاه الأمة المتمثلة في تحقيق مصالحها العامة والخاصة ، من خلال الخدمات التي يجب على الإدارة القيام بها .
وهي مسؤولة كذلك عن المحافظة على أداء الأمانة في واقع المجتمع ، فيما يجري بين الأفراد والجماعات من معاملات ، وذلك بالنظر إلى ما تتمتع به من سلطات تقديرية واسعة ، والتناسب الطردي بين هذه السلطات والمسئولية الملقاة على عاتقها .

فيجب على عضو الإدارة النظر فيما يقوم به من أعمال تجاه المجتمع ، ليتبين مدى سلامتها وشرعيتها ، وتقويمها إن شابها أي عيب ، أداء للأمانة الملقاة على عاتقه.

وكما يجب هذا على عضو الإدارة تجاه نفسه ، يجب بصورة أوضح وأقوى على الرئيس تجاه مرؤوسيه ، وعلى الأجهزة الرقابية تجاه أفراد الجهاز الإداري .
لأن الوازع الديني لدى الفرد قد يخبو بفعل الأهواء النفسية والنوازع الخارجية ، فيخون أمانته ، خاصة إذا ألقى حبله على غاربه ، أما إذا كان هناك من

(١) - سورة المؤمنون/٨

(٢) - انظر : القنوجي ، فتح البيان، ٥٠٥/٤

يراقب سلوكه وأعماله ، ويكشف زيفها ويحاسبه فإنه سيتردد ألف مرة قبل أن يقدم على ما من شأنه أن يوقعه تحت طائلة العقاب .

على أن الرئيس لا يعفيه من المسؤولية تفويض السلطة إلى غيره . وإنما هو مسئول عن تصرفات مرؤوسيه ، للتلازم الحتمي بين السلطة والمسئولية .

فيجب عليه حمل أفراد مؤسسته على أداء أمانتهم الواجبة عليهم للمجتمع ، وكذلك الأجهزة الرقابية باعتبار اختصاصها بذلك ، وهذا لا يتم إلا عن طريق الرقابة الإدارية ، مما يدل على حتميتها وضرورتها في واقع الجهاز الإداري .
وعليه فإن دلالة آيات الأمانة على وجوب الرقابة الإدارية التزامية ^(١) عقلية بمعنى أن الرقاب الإدارية من لوازم أداء الإدارة لأمانتها.

أما إذا اعتبرنا الرقابة الإدارية في حد ذاتها نوعاً من الأمانة أو جزءاً منها، وهذا يظهر بالنسبة للأجهزة الرقابية ، فحينئذ تكون دلالتها عليها تضمنية ^(٢) .

رابعاً : آيات قرآنية أخرى تدل على وجوب الرقابة الإدارية .

إضافة إلى ما تقدم فإن هناك نصوص قرآنية كثيرة تدل على وجوب الرقابة الإدارية منها :

١- قول الله تعالى : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة ، فبينبكم بما كنتم تعملون ﴾ ^(٣).

وجه الدلالة :

" أي قل لهم أيها الرسول اعملوا لندياكم وآخرتكم وأنفسكم وأمتكم ، فسيرى الله عملكم خيراً كان أو شراً ، فيجب عليكم أن تراقبوه تعالى في أعمالكم ، وأن

(١) - الدلالة الالتزامية ، هي دلالة اللفظ على لازم عقلي أو عرفي . الدريني ، المناهج الأصولية / ٢٢٢.

(٢) - الدلالة التضمنية : هي دلالة اللفظ على جزء معناه . المرجع السابق / ٢٢٢.

(٣) - سورة التوبة / ١٠٥

تَحَرَّوا بِهَا مَرْضَاتِهِ وَمَرْضَاةَ رَسُولِهِ وَجَمَاعَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْخَيْرِ لِعِبَادِهِ" (١) ، وإلا فإن الجزاء من جنس العمل، إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر .

ففي الآية وعد ووعد مرتبطان بما يصدر عن الإنسان من عمل (٢). فالفرد المسلم يجب عليه مراقبة الله في جميع تصرفاته ، بأن يلتزم بأحكام الشريعة ولا يريم عنها ، وإلا عرض نفسه للعقاب الدنيوي باعتبار أنه مراقب من قبل الدولة ، وللعقاب الأخروي باعتبار مراقبة الله له .

هذا على المستوى الفردي العام ، أما على المستوى الإداري فإن عضو الإدارة يجب عليه مراقبة الله في أعماله ، وذلك بالنظر المستمر فيها لمعرفة مدى اتقاقها وأحكام الشريعة وإزالة ما بها من عيوب تخل بمبدأ الشريعة ، وهو ما تمثله الرقابة الإدارية كما يجب على الرئيس - بمختلف مستوياته - مراقبة رؤوسيه ، وعلى الأجهزة المتخصصة القيام بذلك ، لأنهم مسئولون عن أي مخالفة تصدر داخل نطاق سلطتهم .

فالمسئولية على قدر السلطة ، وهذه الرقابة تستمد شرعيتها من قوله تعالى: ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ " باعتبار به النبي والقائد ، أما النبوة فانتهت بموته ، وأما قيادة الأمة ومسئوليتها فمستمرة فيمن يعقبه من الخلفاء والأمراء والقادة للمسلمين إلى قيام الساعة " (٣). أما مشروعية رقابة الأجهزة المختصة فباعتبارها نائبة لرئيس الدولة . فهذه الآية الكريمة وغيرها من الآيات كقوله تعالى: ﴿ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٤) وقوله : ﴿ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينًا ﴾ (٥) وقوله : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (٦) وقوله : ﴿ وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِنَظَرِهِ ذَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا ، أَقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ

(١) - رضا ، المنار ، ٢٧/١١ ، ٢٩ ،

(٢) - الألويسي ، روح المعاني ، ١٦/١١ ،

(٣) - المزحاجي ، الرقابة في الإدارة الإسلامية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية / ١٠٣ ،

(٤) - سورة النساء / ١

(٥) - سورة الطور / ٢١

(٦) - سورة الزلزلة / ٧ ، ٨ ،

عليك حسيباً»^(١) ، تؤكد على مسئولية كل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي عن كل تصرفاته ، بثة عضو الإدارة ، الذي توسع وظيفته الإدارية من نطاق مسئوليته ، فهو بالإضافة إلى مسئوليته كأبي فرد مسلم ، مسئول عن ممارسته الشخصية للسلطة العامة التي يقتضيها قيامه بوظيفته الإدارية ، وكذا فهو مسئول عن أعمال مرؤوسيه من عمال الجهاز الإداري ، باعتباره مصدر سلطاتهم ، ومعلوم أن تفويضه بعض سلطاته إليهم لا يعفيه من المسئولية عن انحرافاتهم أو أخطائهم .

لذا يجب عليه أن يباشر من فوض إليه السلطة ، وأن يتابع ويراقب حسن تنفيذها ، وأدائه لعمله^(٢) .

٢- ومن الآيات الدالة على وجوب الرقابة الإدارية قوله تعالى : ﴿ يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى الله توبة نصوحاً ﴾^(٣) ، وقوله : ﴿ وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون ﴾^(٤) ، وقوله : ﴿ فأما من تاب وأمن وعمل صالحاً فعسى أن يكون من المفلحين ﴾^(٥) ، وقوله : ﴿ وأني لغفار لمن تاب وأمن وعمل صالحاً ثم اهتدي ﴾^(٦) ، وقوله : ﴿ أنه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾^(٧) .

وجه الدلالة :

فهذه الآيات - وغيرها كثير - تدل دلالة واضحة وصريحة على وجوب التوبة ، والحث عليها ، وعلى أن المؤمن الحق لا يصر على ما اجترحه من السيئات والمعاصي ، وإنما يسارع إلى التوبة منها ، والرجوع إلى ربه ، بالإقلاع

(١) - سورة الإسراء / ١٣ ، ١٤

(٢) - انظر : عبد الوهاب ، الرقابة الإدارية ، رسالة الخليج العربي / ٢١٦ ، وجاهين ، التنظيمات الإدارية في الإسلام / ٧٢

(٣) - سورة الأعراف / ١٥٣

(٤) - سورة النور / ٣١

(٥) - سورة القصص / ٦٧

(٦) - سورة طه / ٨٢

(٧) - سورة الأنعام / ٥٤

عن تلك المعاصي ، والندم على فعلها ، والعزم على عدم العودة إليها ، وبداية حياة جديدة زادها العمل الصالح وغايتها مرضاة الله تعالى (١).

وهي ناطقة كذلك بأن التوبة هي طريق الفلاح ومغفرة الله ورضوانه لكل مسرف على نفسه (٢) ، وفي ذلك إشارة إلى أهميتها في واقع المجتمع الإسلامي ، فهي تعيد الاعتبار إلى الشخصية المسلمة ، وتجعل منها خلقاً جديداً لا تخدشه عثرات الماضي ، ولا تأسره عوامل القنوط ، بل يصبح عضواً صالحاً خيراً نافعاً لنفسه ولمجتمعه ، وعلى ذلك فلا جرم أن تتفق الأمة على وجوب التوبة على كل من ظلم نفسه من أفراد المجتمع الإسلامي (٣) ، وهي في حق عضو الإدارة أشد وجوباً .

فعليه أن يحاسب نفسه ويراجع كل ما صدر عنه من عمل ، للتخلص من أي مظلمة اقترفها في حق أفراد أمته ، لتكون توبته خالصة مقبولة .

إذ من الثابت فقها إن الإساءة إذا كانت في حق الغير ، فإن التوبة منها لا تقبل إلا بعد التخلص من تبعاتها (٤).

" ولا يخفى أن مجال انحراف أو خطأ عضو الإدارة الذي تقوم بصدده الرقابة الإدارية يتعلق في أغلب الأحيان بحقوق العباد" (٥) وذلك بالنظر إلى طبيعة الوظيفة الإدارية.

فالرقابة الإدارية - على هذا - تمثل تجسيدا واقعياً لإخلاص عضو الإدارة في توبته، فهي روح التوبة وحياتها، وكفى بذلك دلالة على وجوبها.

(١) - انظر : دروزة : المستور القرآني ، ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ ،

(٢) - انظر : الرازي ، التفسير الكبير ، ٣٧٣/١٥ - ٣٧٤ ، وقطب ، في ظلال القرآن ، ٢٥١٤/٤

(٣) - انظر ، القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٩٠/٥ ، والغزالي ، إحياء علوم الدين ، ٦/٢

(٤) - انظر : اطفيش ، شرح النيل ، ٣٦٦/١٧ ، والنووي ، روضة الطالبين ، ٢٤٦/١١ ، والبهوتي ، كشف القناع ، ٤٢٥/٦ .

(٥) - عبد الوهاب ، الرقابة الادارية ، رسالة الخليج العربي / ٢١٣

المبحث الثاني: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من السنة النبوية.

الأساس الثاني لمشروعية الرقابة الإدارية هو السنة النبوية المطهرة ، القولية منها والفعلية .

وبيان ذلك كما يلي : -

المطلب الأول : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من السنة القولية .

أولاً: الأحاديث التي تدل على وجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مبدأ عظيم ، وأصل أصيل في الإسلام، لذا جاءت السنة النبوية مؤيدة للقرآن في إيجابه ، وتأكيدده ، وبيان أهميته. ومما يدل على ذلك :

- قوله (ﷺ) : " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان " (١).

وقوله - عليه الصلاة والسلام - " مثل القائم على حدود الله ، والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها ، وبعضهم أسفلها ، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم ، فقالوا : لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا . فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً " (٢).

(١) - أخرجه الإمام مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن طريق أبي سعيد الخدري ، واللفظ لمسلم . أنظر: مسلم ، صحيح بشرح النووي ، ٢٢،٢٥/٢ ، وأبو داود ، سنن ، كتاب الملاحم ، برقم ٤٣٤٠ ، ١٢٣/٣ ، والترمذي ، سنن ، باب ما جاء في تغيير المنكر باليد أو اللسان أو القلب ، برقم ٢٢٦٣ ، ٢١٨/٣ ، وابن ماجه ، سنن بشرح السندي ، كتاب الفتن ، برقم ٤٠١٣ ، ٣٦٤/٤ ،

(٢) - أخرجه الإمام البخاري والترمذي بنحوه عن طريق النعمان بن بشير ، واللفظ للبخاري . أنظر: البخاري ، صحيح بحاشية السندي ، كتاب المظالم ، باب هل يقرع في القسمة والاستهام ، ٧٥/٢ ، والترمذي ، سنن ، برقم ٢٢٦٤ ، ٢١٨/٣ .

قوله (ﷺ) : " والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف وتنتهون عن المنكر ، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه فتدعونه ، فلا يستجيب لكم " (١).

وجه الدلالة :

فهذه الأحاديث بينة الدلالة على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وضرورته لبقاء المجتمع المسلم وسلامته .

فالحديث الأول نص على وجوب تغيير المنكر إما باليد أو اللسان أو القلب، بحسب حالة المسلم ، ومدى قدرته ، ومدى نجاعة تلك الوسيلة في تحقيق غايتها (٢). أما حديث السفينة فقد بين فيه الرسول (ﷺ) ضرورة هذا المبدأ في واقع المجتمع ، وأهميته وفاعليته في حفظ كيانه وبقاء أركانه ويظهر هذا جلياً من قوله (ﷺ) : " فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً ، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً".

أما الحديث الثالث فدلالته على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بينه ، لأنه (ﷺ) جعل غضب الله وعذابه هو المصير الذي ينتظر الأمة المسلمة إذا لم تقم بهذا المبدأ .

جاء في تحفة الأحوذى " والمعنى والله أن أحد الأمرين واقع ، إما الأمر والنهي منكم ، وإما إنزال العذاب من ربكم ، ثم عدم استجابة الدعاء له في دفعه عنكم ، بحيث لا يجتمعان ولا يرتفعان ، فإن كان الأمر والنهي لم يكن عذاب ، وإن لم يكونا كان عذاب عظيم " (٣).

وعليه فإن وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمر لا مرية فيه بل هو مما " تطابق على وجوبه الكتاب والسنة وإجماع الأمة " (٤).

(١) - أخرجه الترمذي من طريق حذيفة بن اليمان وحسنه ، وابن ماجه من طريق السيدة عائشة بلفظ " مروا بالمعروف وانها عن المنكر ، قبل أن تدعوا فلا يستجاب لكم " انظر : الترمذي ، سنن ، برقم ٢٢٥٩ ، ٣١٧/٣ ، وابن ماجه ، سنن بشرح السندي برقم ٤٠٠٤ ، ٤ / ٣٥٩ .

(٢) - انظر : النووي ، شرح صحيح مسلم ، ٢٢/٢ ، ٢٥ ، وأبيادي ، عون المعبود ، ٤٩٢/١١ .

(٣) - المباركفوري ، تحفة الأحوذى ، ٢٢٦/٦ .

(٤) - النووي ، شرح صحيح مسلم ، ٢٢/٢ .

وما كان هذا شأنه بالنظر إلى مجموع الأمة ، فكيف به في حق الإدارة وهي ربان السفينة وقاندها والمسئول عن سلامتها .
فوجوبه عليها تجاه نفسها عمالاً وأعمالاً ، وتجاه أفراد الأمة ، أوضح من الشمس في رابعة النهار .

لذا يجب على كل فرد من أفراد الإدارة - بغض النظر عن مسماه الوظيفي- تطبيق هذا المبدأ على نفسه أولاً ، بتوخي الالتزام بأحكام الشريعة في جميع تصرفاته ، من خلال استمرارية مراجعتها واتخاذ الوسائل المناسبة لتصحيح المعيب منها .

وكذا يجب الأمر نفسه على الرئيس تجاه رؤوسيه ، وعلى الأجهزة الرقابية تجاه من هم داخل نطاق صلاحيتها .
وهذا يطلق عليه الرقابة الإدارية .

إذا فالرقابة الإدارية واجبة بوجوب مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لأنها تعتبر تجسيدا حقيقياً له في واقع الجهاز الإداري الإسلامي .

ثانياً : الأحاديث الدالة على وجوب مبدأ العدل .

العدل من الأصول التي قامت عليها الشريعة الإسلامية ، وأوجبت الالتزام به على كل فرد من أفراد المجتمع ، كما تبين من الآيات القرآنية .
ولا يتسع المجال لاستقصاء الأحاديث النبوية الواردة فيه ، لذا سوف يقتصر الباحث على بعض منها ، وخاصة تلك التي تتعلق بشئون الحكم والإدارة :

أ- فالإمام العادل من السبعة الذين يظلمهم الله في ظله ، يوم لا ظل إلا ظله .

يقول عليه الصلاة والسلام : " سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله ، الإمام العادل ، وشاب نشأ في عبادة ربه ، ورجل قلبه معلق في المساجد ، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ، ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال فقال :

إني أخاف الله ، ورجل تصدق أخفى حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه ، ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه " (١).

وجه الدلالة .

فهو يشير إلى أهمية العدل وخاصة في شئون الحكم ، ومدى الرقي الأخروي الذي ينتظر ولي الأمر المتصف به ، الذي كان العدل منهجه ودينه ، سواء في داخل الجهاز الإداري أو تجاه أفراد أمته .

ب- ومن ذلك قوله (ﷺ) : " إن أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم منه مجلساً أمام عادل ، وابعض الناس إلى الله وأبعدهم منه مجلساً إمام جائر " (٢).

وجه الدلالة .

نصّ هذا الحديث الشريف على أن إقامة العدل طريق إلى رضا الله ومحبته، والسعادة الأخروية ، وإن في إضاعته وتركه غضب الله ومقته ، والشقاء الأبدي (٣). ولا يخفى ما يتضمنه من الأسلوب البليغ في إيجاب العدل والحث عليه من خلال بيان قوة الترابط والتلازم بينه وبين الغاية التي تستشرفها كل الأحكام والمبادئ والأصول الشرعية في الإسلام ، إلا وهي محبة الله ورضاه ، مما يحتم على كل فرد في المجتمع توخي العدل في حياته. والحديث خص ولي الأمر باعتبار ما يتمتع به من سلطان .

(١) - أخرجه الإمام البخاري من طريق أبي هريرة ، البخاري ، صحيح بحاشية المستدي ، كتاب الصلاة ، باب من جلس في المسجد ينظر الصلاة ، ١/١٢١

(٢) - أخرجه الإمام الترمذي من طريق أبي سعيد الخدري ، وقال عنه : " حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ". الترمذي ، سنن بشرح تحفة الأحوذى ، برقم ١٣٤٤ ، ٤/٤٦٦ . وهذا الحديث في سننه عطية بن سعد العوفي ، وقد ضعفه كثير من علماء الحديث. انظر : المباركفوري ، تحفة الأحوذى ، ٤/٤٦٦.

(٣) - انظر المباركفوري ، تحفة الأحوذى ، ٤/٤٦٦

ج- ومما يدل كذلك على وجوب العدل قوله (ﷺ) : " إن المقسطين عند الله على منابر من نور ، عن يمين الرحمن عزوجل ، وكلنا بيده يمين ، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولّوا " (١).

وجه الدلالة .

وكما هو ظاهر من النص النبوي أن تلك المنزلة والمكانة التي نالها المقسطون كانت نتيجة لاتخاذهم العدل منهجاً في حياتهم بمختلف جوانبها .
فهذا الأحاديث متطابقة على إيجاب العدل على كل فرد من أفراد الأمة مع التركيز على القائد الإداري ، نظراً إلى واقعه الوظيفي وأثره في كيان الأمة .
وبالتالي يجب على عضو الإدارة تحقيق العدل في كل تصرفاته ، وذلك بمراجعتها وإعادة النظر فيها ، لكشف زيفها وتقويمه ، التزاماً بالشرعية وتحقيقاً للعدل والمصلحة .

والأمر نفسه يجب على الرئيس تجاه مرؤوسيه ، وعلى الأجهزة داخل نطاق صلاحيتها ، وإلا تعرضوا للمساءلة أمام الله وأمام الأمة .
فالعدل من المبادئ التي يجب على الإدارة تحقيقها والالتزام بها ، ولا يتم ذلك على الوجه المطلوب إلا بممارسة الرقابة الإدارية ، مما يحتم وجوبها ، لأن " ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب " (٢).

ثالثاً: الأحاديث الدالة على وجوب الأمانة .

لما كانت الأمانة من أهم أسس بقاء المجتمع ، وأحد عوامل تطوره وازدهاره، حرص الرسول (ﷺ) على الحث عليها والتحذير من خيانتها ، وإيجابها على كل فرد من أفراد الأمة .

(١) - أخرجه مسلم من طريق عبد الله بن عمرو ، كتاب الإمارة ، باب فضيلة الإمام العادل برقم ١٨٢٧ ، ١٤٥٨/٣ ، والترمذي من طريق أبي هريرة وحسنه ، الترمذي ، سنن بشرح تحفة الأحوذني ، برقم ٣٨٢٢ ، ٤٠/١٠ .

(٢) - انظر : الأمدي ، الأحكام ١١٠/١ - ١١٢ ، والغزالي ، المستصفي ، ١٣٨/١ - ١٣٩ .

فقد جعل خيانتها من علامات المنافق حيث قال - عليه الصلاة والسلام - :
 " آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان " (١).
 فخيانة الأمانة والإيمان لا يجتمعان في نفس واحدة .
 واعتبر (ﷺ) تضييع الأمانة من أشرار الساعة فقال : " إذا ضيعت الأمانة
 فانتظر الساعة " (٢).
 كما ورد الأمر بها نصاً في قوله (ﷺ) : " أذ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من
 خاتك " (٣) . فالأمر في الحديث للوجوب لعدم الصارف (٤).
 وجه الدلالة .

فهذه الأحاديث وغيرها ناطقة بوجوب الأمانة ، وعظيم خطرها في المجتمع
 المسلم، فيجب على كل مسلم أداء ما لزمه من حقوق تجاه نفسه أو خالقه أو بني
 جنسه ، وإلا عدّ خائناً مسلوب الإيمان .
 وعضو الإدارة أول المخاطبين بذلك ، لما يقع عليه من واجبات تجاه المجتمع
 بحكم وظيفته التي يشير إلى أهميتها وخطر مآلها قوله - عليه الصلاة والسلام -
 - لأبي ذر حين سأله الإمارة : " يا أبا ذر إنك ضعيف ، وإنها أمانة، وإنها يوم
 القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها " (٥).

(١) أخرجه الشيخان من طريق أبي هريرة واللفظ للبخاري ، انظر : البخاري ، صحيح بحاشية السندي ، كتاب
 الإيمان ، باب علامة المنافق ، ١٥/١ ، ومسلم ، صحيح ، كتاب الإيمان ، باب بيان خصال المنافق ،
 ٧٨/١ .

(٢) - أخرجه الإمام البخاري من طريق أبي هريرة ، البخاري ، صحيح بشرح فتح الباري ، ٢٧٩/١١ .

(٣) - أخرجه الإمام الترمذي من طريق أبي هريرة وقال عنه " هذا حديث حسن غريب . الترمذي ، سنن بشرح
 تحفة الأحوذى ، ٤٠٠/٤ .

(٤) - انظر : المباركفوري ، تحفة الأحوذى ، ٤٠٠/٤ .

(٥) - أخرجه مسلم من طريق أبي ذر ، مسلم ، صحيح ، كتاب الإمارة ، باب كراهية الإمارة بغير ضرورة ،
 برقم ١٨٢٥ ، ١٤٥٧/٣ .

فالوظيفة الإدارية في الإسلام أمانة لما يتعلق بها من مصالح المجتمع ، والموظف- رئيساً أو مرؤوساً - مسئول عن أي تقصير أو إهمال فيها ، ولا يعفيه من ذلك إلا قيامه بأداء ما يجب عليه فيها .

ولا يخفى عليك أن الرقابة الإدارية من لوازم أداء الأمانة في الإدارة ، فعضو الإدارة ليتمكن من أداء أمانته الوظيفية يجب عليه مراجعة النظر فيما صدر أو سيصدر عنه من تصرفات ليرى مدى شرعيتها ، وتحقيقها لمصالح المجتمع ، ولتصحيح وتقويم الانحرافات أو الأخطاء إن وجدت ، تأدية للأمانة وقياماً بالواجب على أحسن وجه .

والأمر نفسه يجب على الرئيس تجاه مرؤوسيه ، باعتباره مصدر سلطاتهم والمسئول عن إهمالهم وتقصيرهم، وعدم تأديتهم لأماناتهم الوظيفية . فتأدية عضو الإدارة لإمانته الوظيفية يستلزم عقلاً قيامه بالرقابة الإدارية ، وعليه فدلالة هذه الأحاديث عليها التزامية عقلية.

ولك أن تتصورها جزءاً من الأمانة الملقاة على عاتق الإدارة باعتبارها من الواجبات الوظيفية المنوطة بها ، ويظهر هذا جلياً بالنسبة للأجهزة المتخصصة ، التي تمثل الرقابة الإدارية الهدف الذي تسعى لتحقيقه ، والأمانة التي يجب عليها القيام بها ، لأنها وظيفتها ، وحينئذ فدلالة الأحاديث عليها تضمنية لكونها جزءاً أو نوعاً من أنواع الأمانة بمعناها العام ، كأصل أو مبدأ من مبادئ الشريعة الإسلامية الشامل لجميع جوانب الحياة المختلفة الإدارية والسياسية والاجتماعية وغيرها .

رابعاً : أحاديث نبوية أخرى تدل على وجوب الرقابة الإدارية .

إضافة إلى ما تقدم هناك أحاديث كثيرة تدل على وجوب الرقابة الإدارية منها:-

أ- قول النبي (ﷺ) : " ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول

عنهم ، والمرأة راعية على بيت بعلمها وولده وهي مسنولة عنهم ، والعبد راع على مال سيده وهو مسنول عنه ، ألا فكلكم راع وكلكم مسنول عن رعيته " (١) .
وجه الدلالة .

فالسطة الحاكمة في الدولة الإسلامية وعلى رأسها الإمام أو الأمير يقع عليها واجب القيام بأمور الرعية الدينية والدنيوية ، وهي مسنولة مسنولية مزدوجة أمام الله وأمام الأمة عن كل تقصير أو إهمال أو اعتداء يقع منها ، يدل على هذا قوله عليه السلام : " فالأمير الذي على الناس راع وهو مسنول عن رعيته " .

يقول الإمام النووي : " الراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما قام عليه ، وهو ما تحت نظره ، ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء فهو مطالب بالعدل فيه ، والقيام بمصالحه في دينه ودينه وامتلاكاته " (٢) لذا يلزمها لتدارك الوقوع في تلك المسنولية قيام كل عضو منها بالنظر في أعماله وعرضها على أحكام الشريعة لكشف عوارها ، واتخاذ الوسيلة المناسبة لاعادتها إلى الطريق المستقيم .
كما يجب ذلك على الرئيس تجاه رؤوسيه ، وعلى الأجهزة المتخصصة داخل نطاق تخصصها .

فالرقابة الإدارية من أسس الإدارة الشرعية التي أوجبها الحديث على الجهاز الإداري ، فيجب عليه القيام بها ، وإلا لم يأمن من الدخول تحت وعيد قوله (ﷺ) :
" ما من وال يلي رعية من المسلمين فيموت وهو غاش لهم ، إلا حرم الله عليه الجنة " (٣) .

(١) - أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي من طريق ابن عمر واللفظ لمسلم . مسلم ، صحيح بشرح النووي ، فضيلة الأمير العادل .. ، ٢١٣/١١ ، وأبو داود ، سنن ، كتاب الخراج والإمارة والقيء ، برقم ٢٩٢٨ ، ١٣٠/٣ ، والترمذي ، سنن ، باب ما جاء في الإمام ، برقم ١٧٥٧ ، ١٢٤/٣ .

(٢) - النووي ، شرح صحيح مسلم ، ٢١٣/١١ .

(٣) - أخرجه الشيخان من طريق معقل بن يسار واللفظ للبخاري ، البخاري صحيح بشرح فتح الباري ، كتاب الأحكام ، باب من استرعى رعية فلم ينصح ، ١٠٩/١٣ ، مسلم ، صحيح بشرح النووي ، باب فضيلة الإمام العادل .. ، ٢١٥/١١ .

لأن النفس أمارة بالسوء ، والشيطان للإنسان عدو مبين ، فقد يغش الناصح ويخون الأمين ، وممارسة الرقابة بأنواعها على الوجه الشرعي الصحيح تعتبر الدواء الناجع لكل هذه الأدواء .

ب- وما يدل على وجوب الرقابة أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام : " الكَيْس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماتي " (١). وقوله : " لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره وقد أضله في أرض فلاة " (٢). وقوله (ﷺ) : " كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون " (٣).
وجه الدلالة .

فالحديث الأول أشار إلى مدى أهمية الرقابة على النفس ومحاسبتها فجعلها من صفات العاقل المتبصر في العواقب ، الذي لا تستعبده نفسه وشهواتها ، بل يقوم بمحاسبتها ، وأطرها على الحق قبل أن تحاسب أمام الله وأمام الناس ، وأن أسير الهوى والشهوات هو المقصر في القيام بذلك ، فلا يحاسب نفسه ، ولا يزن أعماله بميزان الشرع ، ولذا فعاقبته وخيمة ومسئوليته عظيمة (٤) .
وعضو الإدارة أحق أن يقوم بذلك ، لأهمية وظيفته وخطرها ، وعظم مسئوليته .

(١)- أخرجه الإمام الترمذي وحسنه وابن ماجه من طريق شداد بن أوس واللفظ للترمذي ، الترمذي ، سنن بشرح تحفة الأحوذى ، أبواب صفة القيامة ، برقم ٢٥٧٧ ، ١٣٢/٧ ، وابن ماجه ، سنن ، كتاب الزهد ، باب ذكر الموت والاستعداد له ، برقم ٤٢٦٠ ، ٤٢٣/٢ .

(٢)- أخرجه الشيخان واللفظ للبخاري ، البخاري صحيح بشرح فتح الباري ، كتاب الدعوات ، ٩٠/١١ ، ومسلم ، صحيح ، كتاب التوبة ، برقم ٢٦٧٥ ، ٢٧٤٤ - ٢٧٤٧ ، ٢١٠٢/٤ ، ٢١٠٥ .

(٣)- أخرجه ابن ماجه والترمذي والدارمي من طريق أنس بن مالك ، وقال عنه الترمذي : " هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث علي بن مسعدة عن قتادة . ابن ماجه ، سنن ، كتاب الزهد ، باب ذكر التوبة ، برقم ٤٢٥١ ، ٤٢٠/٢ ، والترمذي ، سنن بشرح التحفة ، أبواب صفة القيامة ، برقم ٢٦١٦ ، ١٧٠/٧ ، ١٧١ ، والدارمي ، سنن ، كتاب الرقائق ، باب التوبة ، ٣٠٣/٢ .

(٤)- انظر : المباركفوري ، تحفة الأحوذى ، ١٣٢/٧ .

أما الحديثان الآخران ففيهما حث وتأكيد على وجوب المسارعة بالتوبة وإنها تخلق من صاحبها خلقاً جديداً ، لا تأسره عثرات الماضي ، ولا تقضي عليه عوامل الفنون ، بل هو عامل بناء في مجتمعه يجعل مرضاة ربه نصب عينيه في كل تصرفاته المستقبلية ، ويتلافى ما بدر منه من تقصير في تصرفاته السابقة واللاحقة، إن في حق نفسه أو ربه ، أو بني جلدته .

وفي ذلك دعوة خاصة لعضو الإدارة بوجوب النظر في تصرفاته وعدم التماذي في الضلال ، بل عليه إصلاح ما أفسده ، وأداء ما وجب في ذمته من حقوق تجاه الغير ، وهو ما تقوم به الرقابة الإدارية .

وعليه فإن الرقابة الإدارية تعتبر مؤشراً حقيقياً على المحاسبة الصادقة للنفس، والتوبة الخالصة من كل معصية ، وما كان كذلك فلا يقول منصف بعدم وجوبه ومشروعيته .

المطلب الثاني: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من السنة الفعلية.

ولأهمية الرقابة الإدارية وضرورتها ، مارسها الرسول (ﷺ) عملياً ، باعتباراه القائد العام .

فقد كان عليه الصلاة والسلام يراقب عماله ويحاسبهم على المستخرج والمصروف (١).

من ذلك :-

أ- ما رواه أبو حميد الساعدي (٢) - رضي الله عنه - " أن النبي (ﷺ) استعمل ابن الأُتْبِيَّةَ (٣) على صدقات بني سليم ، فلما جاء إلى رسول الله (ﷺ) وحاسبه قال: هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي ، فقال رسول الله (ﷺ) : " فهلاً جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً ، ثم قام رسول الله (ﷺ) فخطب الناس وحمد الله وأثنى عليه ثم قال :-" أما بعد فإني استعمل رجالاً منكم على أمور مما ولاني الله ، فيأتي أحدكم فيقول : هذا لكم وهذه هدية أهديت لي ، فهلاً جلس في بيت أبيه وبيت أمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً ، فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً بغير حقه إلا جاء الله يحمله يوم القيامة . ألا فلأعرفن ما جاء الله

(١) - انظر : ابن تيمية، الحسبة / ٢٨ ، وابن القيم، الطرق الحكيمة / ٢٤٨ ، والكتاني ، التراتيب الإدارية ، ٢٠٧/١

(٢) - أبو حميد الساعدي ، الصحابي المشهور ، اختلف في اسمه ، فقيل عبد الرحمن بن عمرو بن سعد ، وقيل المنذر بن سعد بن مالك ، وأمه أمامة بنت ثعلبة ، توفي في آخر خلافة معاوية . انظر ، ابن الأثير ، أسد الغابة ، ١٧٤/٥ .

(٣) - ابن الأُتْبِيَّةَ ، أو ابن اللثبية ، اسمه عبد الله واللثبية أمه ، وهو أزدي ، استعمله النبي (صلى الله عليه وسلم) على بعض الصدقات . ابن الأثير ، أسد الغابة ، ٢٥٠/٣ .

رجل ببعير له رغاء (١) ، أو ببقرة لها خوار (٢) ، أو شاة تَنعِر (٣) ، ثم رفع يديه حتى رأيت بياض إبضية - ألا هل بلغت (٤).

وجه الدلالة .

فالحديث بيّن الدلالة على ممارسة النبي (ﷺ) للرقابة على عماله وأعمالهم (٥). فقد بيّن (ﷺ) لابن اللُّتبية ما الذي كان يجب أن يكون عليه ، وإنه لو كان في بيت أبيه وأمه فإنه لا يُعرف ولا يُذكر له ، ولا تأتيه الهدية ، وما أنته إلا لأنه يدير عملاً فيه مصلحة عامة ، أي بسبب موقعه الوظيفي ، وهو ليس طريقاً مشروعاً لمثل ذلك الكسب ، مخافة الإضرار بمصالح المجتمع ، والإخلال بأحكام الشريعة. ولأهمية القضية وعظيم خطرها ، لم يكتف عليه الصلاة والسلام بمجرد تأنيب العامل وبيان خطئه ، بل قام خطيباً في الناس وحذّر من مغبة استغلال المناصب ، وبيّن سوء عاقبته .

فهذا الحديث بما يتضمنه من بيان عملي ونظري لأهمية الرقابة الإدارية ، يعتبر معلماً عظيماً في طريق الحكم والإدارة إلى ن يرث الله الأرض ومن عليها (٦).

ب- كما روي عنه (ﷺ) أنه عزل العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين ، لأن وفد عبد القيس شكاه ، وولى أبان بن سعيد (٧).

(١) - الرُّغاء : صوت الإبل ، ابن منظور ، لسان العرب ، ٣٢٩/١٤ .

(٢) - الخوار : صوت الثور وما اشدت من صوت البقر والعجل ، وقد يطلق على صوت الغنم والظباء والمهائم .

ابن منظور ، اللسان ، ٢٦١/٤

(٣) - التَّعِير : صوت الغنم ، ويَعْتَرُ العنز تعير بالكسر يُعَارُ صاحته . ابن منظور ، اللسان ، ٣٠١/٥

(٤) - أخرجه الشيخان واللفظ للبخاري . البخاري ، صحيح بشرح فتح الباري ، كتاب الأحكام ، باب محاسبة

الإمام عماله ، ١٦١/١٣ ، ومسلم ، صحيح بشرح النووي ، باب تحريم هدايا العمال ، ٢١٨/١١ - ٢٢٠ .

(٥) - انظر : النووي ، شرح صحيح مسلم ، ٢٢٠/١١ ، وابن حجر ، فتح الباري ، ١٤٣/١٣ ، ١٦١ .

(٦) - انظر : القرشي ، أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء ، ٦٦٦/١

(٧) - ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٣٦٠/٤ ، وابن حجر ، الإصابة ، ١٠/١ .

وجه الدلالة .

وهذا يدل على أنه عليه الصلاة والسلام كان يراقب عماله ويكشف عوار أعمالهم ، وكانت وسيلته هنا سؤال الوفد عن أخبار العامل ، وكيفية سيرته في عمله^(١) ، ومدى صلاحيته لذلك العمل ، حتى إذا تبين له عدم صلاحيته للعمل الإداري ، لم يتوان في عزله ، وإن كانت سيرته الشخصية حسنة ، إذا المنظور له هنا هو السيرة الوظيفية في المقام الأول ، وقد تقدم أنه (ﷺ) رفض استعمال أبي ذر (رضي الله عنه)^(٢) - مع قوله فيه : " ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر " ^(٣).

فتلخص مما تقدم أن الرقابة الإدارية من أساسيات وأصول الإدارة الناجحة في الإسلام ، وإنه يجب على عضو الإدارة القيام بها تجاه نفسه أولاً ، ثم تجاه من هم تحت يده .

(١) - انظر ، علي ، الإدارة الإسلامية / ١٢.

(٢) - أبو ذر الغفاري ، اختلف في اسمه اختلافاً كثيراً ، والمشهور أنه جندب بن جنادة بن قيس بن عمرو ، من كبار الصحابة وفضلائهم ، يقال أنه أسلم بعد أربعة ، ثم انصرف إلى بلاد قومه وأقام بها حتى قدم على رسول الله (ﷺ) المدينة ، وتوفي بالرَبِذَةِ سنة ٣١ ، سنة ٣٢ . انظر : ابن الأثير ، أسد الغابة ، ١٨٦/٥ - ١٨٨.

(٣) - أخرجه الإمام أحمد وابن ماجه والترمذي وحسنه عن طريق عبدالله بن عمرو ، أحمد ، الممسند ، ١٧٥/٢ ، ٢٢٣ ، ابن ماجه ، سنن بشرح السندي ، فضل أبي ذر برقم (١٥٦) ، ١٠٢/١ ، والترمذي ، سنن بشرح تحفة الأحوذى ، أبواب المناقب برقم (٤٠٥٣) ، ٢٠٥/١٠ .

المبحث الثالث: أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من تطبيقات العهد الراشدي

سار الخلفاء الراشدون - رضوان الله عليهم - على النهج القويم الذي اختطه لهم ووضع أسسه القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في ممارستهم للرقابة الإدارية تجاه أنفسهم وعمالهم ، حرصاً منهم على قيام هؤلاء بأعمالهم خير قيام ، وعدم خروجهم على حدود السلطات المخولة لهم .

فقد كان الصديق - رضي الله عنه - دائم المراقبة لنفسه ، شديد المحاسبة لها ، ليكون خفيف الظهر من أية تبعة ، بريئ الذمة من أي مسئولية ، ويكفي دليلاً على ذلك قوله وهو على فراش الموت للسيدة عائشة - رضي الله عنها - : " أما والله لقد كنت حريصاً على أن أوفر فيء المسلمين ، على أنني قد أصبت من اللحم واللبن ، فاتظري ما كان عندنا فابلغيه عمر - وما كان عنده دينار ولا درهم ، ما كان إلا خادماً ولقحه (١) ومحبباً (٢) - فلما رجعوا من جنازته أمرت به عائشة إلى عمر . فقال : رحم الله أبا بكر ، لقد أتعب من بعده " (٣) .

كما مارس - رضوان الله عليه - الرقابة الإدارية على عماله وولاته ، والدليل على ذلك أنه لما قدم عليه معاذ بن جبل (٤) من اليمن بعد وفاة النبي (ﷺ) قال له : " ارفع حسابك . فقال معاذ : احسابان ؟ حساب من الله ، وحساب منكم ، والله لا ألي لكم عملاً أبداً " (٥) .

أما الفاروق - رضي الله عنه - فقد وجدت الرقابة الإدارية في عهده أرضاً خصبة ، فضربت بجورها في أعماق إدارته توجيهاً وتقييداً وتطبيقاً .

(١) - اللقحة بكسر اللام وفتحها : الناقة القريبة العهد بالنواج . ابن منظور ، اللسان ، ٥٨١/٢ .

(٢) - المحلب بكسر الميم ، الإناء الذي يحلب فيه اللبن . ابن منظور ، اللسان ، ٣٢٩/١ .

(٣) - ابن سلام ، الأموال / ٢٨١ ، والسيوطي ، تاريخ الخلفاء / ٧٨ ، ٧٩ .

(٤) - الصحابي الجليل معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي ، أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار ، شهد المشاهد كلها مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أخى الرسول (صلى الله عليه وسلم) بينه وبين عبد الله بن مسعود ، أسلم وهو ابن ثمانين سنة ، وهو أعلم الناس بالحلال والحرام ، توفي ١٨هـ في طاعون عمواس . انظر : ابن الأثير ، أسد الغابة ، ٣٧٦-٣٧٨ .

(٥) - الخزاعي ، تخريج الدلالات السمعية / ٢٦٢ ، والكتاني ، الترتيب الإدارية ، ٢٠٧/١ .

فيقول موجهاً : " حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا ، وتزينوا للعرض الأكبر وإنما يخف الحساب يوم القيامة على من حاسب نفسه في الدنيا " (١).

وها هو يضع القاعدة التي يجب أن يسير عليها ولي الأمر في إدارته ، ليكون مؤدياً للأمانة الملقاة على عاتقه ، حيث يقول لمن حوله معلماً : " أرأيتم إن استعملت عليكم خير من أعلم وأمرته بالعدل أقضيت ما علي ؟ قالوا : نعم . فقال : لا حتى انظر في عمله أعمل ما أمرته أم لا " (٢) .

فولي الأمر لا تنتهي مهمته بمجرد تعيين العمال ، وتفويض بعض السلطات إليهم ، وإنما يجب عليه مراقبتهم ، ليتأكد من مدى التزامهم بما أمروا به ، وعدم تهاونهم أو تكاسلهم في أعمالهم ، أو إخلالهم بمصالح الأمة العامة والخاصة.

كما عني - رضوان الله عليه - عناية بالغة بتفعيل دور الرقابة الإدارية في واقع الجهاز الإداري ، أداءً للأمانة ، وتحقيقاً للعدل ، وإيماناً منه بضرورتها وأهميتها في الواقع المعاش ، إذ كل حكم أو توجيه يبقى مجرد عظة مثالية لا قيمة لها في واقع الحياة ، إذا لم يقم ولي الأمر بمتابعة تنفيذه ، ومراقبة تطبيقه على أرض الواقع .

يقول الإمام علي - رضي الله عنه - رأيت عمر على قتب (٣) يعدو ، فقلت : يا أمير المؤمنين أين تذهب ؟ قال : بعير نذ من أبل الصدقة أطلبه . فقلت : لقد أنزلت الخلفاء بعدك .

(١) - الترمذي ، سنن بشرح التحفة ، أبواب صفة القيامة ، ١٣٢/٧ .

(٢) - الصنعاني ، المصنف ، ٣٢٦/١١ .

(٣) - القتب : إكشاف البعير ، وقيل هو الرجل الصغير الذي على قدر السنام . ابن منظور ، اللسان ،

فقال : لا تلمني يا أبا الحسن ، فوالذي بعث محمداً (ﷺ) بالنبوة لو أن عناقاً (١) ذهبت بشاطئ الفرات لأخذ عمر بها يوم القيامة " (٢).

ألا يدلك هذا على حرص الفاروق على مراقبة نفسه ، والقيام بواجبه الوظيفي على أحسن الوجوه وأكملها ؟.

أما عن ممارسته للرقابة الإدارية على عماله وولاته ، فقد كان -رضي الله عنه- يراقب عماله ويحاسبهم محاسبة دقيقة ، حتى قيل : " أن علمه بمن نأى عنه من عماله ورعيته كعلمه بمن بات معه في مهاد واحد " (٣) . بل وكان يقاسمهم أموالهم إذا تبين أن دخلهم لا يسمح بتوفيرها ، وإنما خصّوا بها لأجل الولاية محاباة أو غيرها .

ومن الأمثلة على ذلك :-

يروى أنه بعث عثمان بن حنيف (٤) وحذيفة (٥) بن اليمان - رضي الله عنهما- لوضع الخراج على أرض السواد ، فلما أتياه ، قال : كيف فعلتما ؟ اتخافا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق ؟ فقالا : حملناها أمراً هي له مطيقة . قال : انظرا أن تكونا حملتما الأرض ما لا تطيق . قالوا : لا . فقال عمر : لئن سلمني الله لأدعن أرامل العراق لا يحتجن إلى رجل بعدي أبداً : فما أتت عليه إلا أربعة أيام حتى أصيب " (٦).

(١)- العناق : الأنثى من الماعز ، وقال الأزهري ، هي الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليه سنة . ابن منظور ، اللسان ، ١٠/٢٧٤-٢٧٥ .

(٢)- ابن الجوزي ، مناقب أميرة المؤمنين عمر / ١٩١

(٣)- الجاحظ ، التاج في أخلاق الملوك / ٢٧٨ ، والماوردي ، نصيحة الملوك / ٣٨٧ .

(٤) - هو عثمان بن حنيف الأنصاري الأوسي ، شهد أحداً والمشاهد بعدها ، واستعمله عمر بن الخطاب على مساحة سواد العراق ، واستعمله على البصرة ، ثم أخرج منها في نوبة وقعة الجمل ، فسكن الكوفة وبقي إلى زمان معاوية . انظر: ابن الأثير ، أسد الغابة، ٣/٣٧١

(٥)- هو حذيفة بن حمل بن جابر ، واليمان لقب أبيه ، شهد أحداً مع النبي (صلى الله عليه وسلم) ، استعمله عمر بن الخطاب على المدائن ، توفي ٣٦هـ بعد مقتل عثمان بأربعين ليلة . انظر : ابن الأثير ، أسد الغابة، ١/٣٩٠-٣٩٢ .

(٦) - ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٣٩ ، وأبو يوسف ، الخراج / ٣٦ ، ٣٧ .

فانظر كيف كان يراقب عملهما ويراجعه ، ويأمرهما بمراجعة نفسيهما في ذلك خوفاً من أي ظلم أو حيف .

وكان عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - إذا استعمل رجلاً أشهد عليه رهطاً من الأنصار وغيرهم ، واشترط عليه : أن لا يركب برذونا ، ولا يلبس ثوباً رقيقاً ، ولا يأكل نقيّاً^(١) ، ولا يغلق بابه دون حوائج الناس ، ولا يتخذ حاجباً .

فبينما هو يمشي في بعض طرق المدينة إذ هتف به رجل ، يا عمر : أترى هذه الشروط تتجيك من الله تعالى وعاملك عياض بن غنم^(٢) على مصر وقد لبس الرقيق واتخذ الحاجب . فدعا محمد بن مسلمة وكان رسوله إلى العمال فبعثه . وقال : انتني به على الحال التي تجده عليها ، فأتاه فوجد على بابه حاجباً ، فدخل فإذا عليه قميص رقيق ، قال : أجب أمير المؤمنين . فقال : دعني اطرح علي قبائي . فقال : لا ، إلا على حالك هذه . فقدم به عليه .

فلما رآه عمر قال : انزع قميصك . ودعا بمدرعة صوف وبربضة من غنم وعصا فقال : البس هذه المدرعة ، وخذ هذه العصا ، وأرع هذه الغنم ، وأشرب واسق من مربك واحفظ الفضل علينا . أسمعت؟ قال : نعم . والموت خير من هذا . فجعل يردد لها عليه ويردد الموت خير من هذا . فقال عمر : ولم تكره هذا ؟ وإنما سمى أبوك غنماً لأنه كان يرعى الغنم ، أترى يكون عندك خير؟ قال : نعم يا أمير المؤمنين . قال : انزع . وردة إلى عمله . فلم يكن له عامل يشبهه^(٣) .

وروي أن أحد الرعية لما نظر إلى أموال العمال تكثر استنكر ذلك إلى عمر بن الخطاب بأبيات شعر ، فبعث عمر إلى عماله فيهم سعد وأبو هريرة فشاطرهم أموالهم^(٤) .

(١) - السقي : الخبز الحواري : وهو لباب النقيق وأجوده وأخلصه . انظر : ابن منظور اللسان ، ٢٤٠/١٥ ، ٢٢٠/٤

(٢) - هو عياض بن غنم بن زهير القرشي ، له صحبة ، أسلم قبل الحديبية وشهداها ، كان مع أبي عبيدة في الشام فاستخلفه عليها لما مات ، فآقره الفاروق . توفي ٢٠هـ انظر : ابن الأثير ، أسد الغابة ، ١٦٤/٤ - ١٦٦

(٣) - أبو يوسف ، الخراج / ١١٦ ، وانظر : ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٤٣ - ١٤٤ .

(٤) - ابن سلام ، الأموال / ٢٨٢ - ٢٨٣

فهذه الوقائع وغيرها (١) مما لا يتسع المقام لذكرها تدل بجلاء على المحاسبة الدقيقة والشديدة التي كان الفاروق يتبعها مع عماله إذا اطلع منهم على ما يخل بأيّ من الواجبات الملقاة على عاتقهم .

ولم تكن شدته تلك انتقاماً منهم أو تسلطاً ، بل هي من باب الإدارة الحازمة التي فيها نصر للعامل على نفسه ، وحفاظاً على مصلحة العامة من انحرافه ، وتداركاً لما من شأنه إثارة المساءلة أمام الله وأمام الناس ، لتيقّنه بأن الخليفة أو الحاكم هو المسئول الأول عن انحرافات عماله وتقويمها ، حيث يقول : " أيما عامل لي ظلم أحداً فبلغتني مظلّمته فلم أغيرها ، فأنا ظلمته " (٢) .

وتأكيداً منه على أهمية مباشرة ولي الأمر للأمور بنفسه ، وإيصال الحقوق إلى أصحابها يقول : " لنن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية حولاً ، فبني أعلم أن للناس حوائج تقطع دوني ، أما عمالهم فلا يرفعونها إلي ، وأما هم فلا يصلون إلي ، فأسير إلى الشام ، فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الجزيرة (٣) . فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى مصر فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الكوفة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البصرة فأقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول هذا " (٤) .

(١) - كمحاسبته رضي الله عنه - لسعد بن أبي وقاص ، وعمرو بن العاص ، وخالد بن الوليد ، وعبد الله بن قريط الأزدي ، وأبو موسى الأشعري ، وشاطر بعض عماله أموالهم ، كخالد بن الوليد ، وعمرو بن العاص ، والنعمان بن عدي وغيرهم ، انظر تفصيل ذلك : ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٧٦/٧ - ٧٧ ، ١٠٠ - ١٠١ ، وابن القيم ، الطرق الحكيمة / ١٦ ، والطماوي ، عمر بن الخطاب / ٢٧٨ - ٢٨٦ ، والقرشي ، أوليات الفاروق السياسية ص ٣٨٥ - ٣٨٦ ، وأوليات الفاروق في الإدارة والقضاء / ١ - ٣٢٠ - ٣٢٦ ، والهوني ، النظم الإدارية والمالية في الدولة الإسلامية / ١٠٢ - ١٠٥ ، والبيدي ، دعائم الحكم / ٤١٦ - ٤١٧ .

(٢) - ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٤١ .

(٣) - المراد بالجزيرة : الأرض الواقعة بين دجلة والفرات . القرشي أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء ، ١ / ١٧٥ .

(٤) - الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢٠١/٤ - ٢٠٢ .

فهذه الجولة التفقدية تعتبر أسلوباً ميدانياً من أساليب الرقابة الإدارية ، ولا يخفى ما تحمله في طياتها من حرص الفاروق - رضي الله عنه - على تحقيق العدل، وأداء الأمانة ، والحفاظ على مصالح الأمة .

فهل هناك عدل بعد هذا العدل ، وحرص على مصلحة الأمة بعد هذا الحرص؟

ألا يكون صادقاً من قال له . وقد حُمِلَ إليه مال عظيم من الخمس فقال الفاروق: إن قوماً أدوا الأمانة في هذا لأمناء ، فقال له بعض الحاضرين : " إنك أدبت الأمانة إلى الله ، فأدوا إليك الأمانة ، ولو رتعت رتعوا " (١).

فهذا بعض جنى ممارسة الرقابة الإدارية على الوجه الشرعي ، وما أوجنا إلى ذلك في واقعنا الإداري .

كما اهتم سيدنا عثمان بن عفان - رضي الله عنه - بالرقابة الإدارية وحرص على تطبيقها في جهازه الإداري ، وحث عماله على تفعيلها في واقعهم الإداري .
فجاء في أول كتاب كتبه إلى عماله " أما بعد . فإن الله أمر الأئمة أن يكونوا رعاة، ولم يتقدم إليها أن يكونوا جباة ، وأن صدر هذه الأمة خلقوا رعاة ولم يخلقوا جباة، ألا وإن أعدل السير أن تنظروا في أمور المسلمين فيما عليهم ، فتعطوهم مالهم ، وتأخذوهم بما عليهم " (٢) ..

وجاء في أول كتاب له إلى أمراء الأجناد " أما بعد . فإنكم حماة المسلمين وذادتهم، وقد وضع لكم عمر ما لم يغب عنا ، بل كان عن مأمناً ، ولا يبلغني عن أحد منكم تغيير ولا تبديل ، فيغير الله ما بكم ، ويستبدل بكم غيركم ، فانظروا كيف تكونوا ، فإنني انظر فيما أُلزمني الله النظر فيه ، والقيام عليه " (٣).

فهذا نص صريح في الحث على ممارسة الرقابة الرئاسية أقصد قوله " فانظروا كيف تكونوا ، فإنني انظر فيما أُلزمني الله النظر فيه ، والقيام عليه " .

(١) - ابن تيمية ، السياسة الشرعية / ٤٧ . وانظر : ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ٩٥/١ .

(٢) - الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢٤٤/٤ - ٢٤٥ .

(٣) - الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢٤٥/٤ .

وكان يأخذ عماله بموافاته في كل موسم لمحاسبتهم والنظر في تصرفاتهم يدل على ذلك قوله في كتابه إلى أهل الأمصار: " أما بعد . فإني آخذ عمالي لموافاتي في كل موسم " (١).

وإيماناً منه بأهمية الرقابة الإدارية وضرورتها فقد بعث في آخر سنة من خلافته رجالاً من الصحابة إلى الأمصار حتى يرجعوا إليه بأخبار ولاته (٢).

أما علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - رابع الخلفاء الراشدين فإنه ترسّم خطى من سبقوه في الاهتمام بالرقابة الإدارية وممارستها والحث عليها .

فها هو يكتب إلى أحد عماله : " أما بعد . فاستخلف على عمك واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة كورة (٣) فتسألهم عن عمالهم ، وتنظر في سيرتهم " (٤).

وجاء في كتابه إلى بعض عماله : " فارفع إليّ حسابك ، واعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس " (٥).

فهو يطلب منه تقريراً حقيقياً عن كل تصرفاته وأعماله ، لينظر في مدى شرعيتها ، ويذكره بمراقبة الله ، فإنه وإن استطاع الإفلات من المساءلة الدنيوية ، فإنه لن يستطيع ذلك أمام الله تعالى ، وحينئذ سيكون عذابه عظيم ، وعقابه أليم .

ومن توجيهاته إلى أحد عماله : " انظر في أمور عمالك فاستعملهم اختباراً، ولا تولهم محاباة وأثرة .. ، ثم تفقد أعمالهم ، وأبعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم ، فإن تعاهدك في السرّ لأموالهم حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية " (٦).

(١) - المرجع السابق / ٣٤٢

(٢) - المرجع السابق / ٣٤١.

(٣) - الكورة : المدينة أو الصقع ، ابن منظور ، اللسان ، ١٥٦/٥.

(٤) - أبو يوسف ، الخراج / ١١٨.

(٥) - عبده ، شرح نهج البلاغة ، ٦٥/٣.

(٦) - المرجع السابق / ٩٥-٩٦.

فيو يأمره بممارسة الرقابة الإدارية على من هم تحت يده ، ويبين له مآلها
المحمود ، حتأ على الامتثال ، ومبالغة في الإقناع بضرورة القيام بها .
فهذا الاهتمام النظري والتطبيقي بالرقابة الإدارية في العهد الراشدي إن دل
على شيء فهو يدل على وجوبها ومشروعيتها ، وإنهم فهموا ذلك من القرآن
والسنة، ومن معاشتهم للواقع التشريعي في عهد الرسول (ﷺ).

المبحث الرابع : أدلة مشروعية الرقابة الإدارية من الأصول والقواعد التشريعية.

المطلب الأول : أصل النظر في المآلات .

المآل في اللغة : الرجوع والمصير. من آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً : أي رجع وصار^(١).

ومن هنا أطلق على الحال الذي يصير إليه الشيء أو النتيجة المترتبة عليه مآلاً باعتبار رجوعه ، وصيرورته إليه .

أما في الاصطلاح :

فيقول الإمام الشاطبي : " النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة ، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل"^(٢). بمعنى أنه لا يحكم على الأمر بالمشروعية أو عدمها دون النظر إلى مآله ، بل يجب إنعام النظر في المآل والنتائج المترتبة عليه من المصالح أو المفساد ، وبعد ذلك يتكيف الحكم الشرعي تبعاً لنوعية المآل المتوقع أو الواقع ، الذي يعتبر إفرازاً طبيعياً لملايسات ذلك الفعل .

وعلى هذا فإن أصل النظر في المآل هو : " تكيف الفعل بالمشروعية أو عدمها في ضوء نتيجته المترتبة عليه ، وفق سنن التشريع "^(٣) ذلك لأن الشارع الحكيم لم يقصد بتشريع الأحكام ذاتها بل قصد معانيها وهي المصالح التي أراد تحقيقها في الحياة ، وما تلك الأحكام إلا مجرد وسائل لتلك المقاصد . وعليه فإن الفعل لا يحكم عليه بالمشروعية أو عدمها مجرداً من مآله .

(١)- ابن منظور ، اللسان ، ١١/٣٢-٣٣.

(٢)- الشاطبي ، الموافقات ، ٤/٥٥٢.

(٣)- الذهب ، ١٩٩٤ ، مآلات الأفعال وأثرها في تغيير الأحكام ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ص ١٢.

فلا بد من اعتبار المسببات في الأسباب ، والمقاصد في الوسائل ، وذلك لتحقيق التوافق التام بين أفعال المكلفين وبين ما يترتب عليها من نتائج من جهة ، وبين المقاصد التشريعية التي قصد الشارع تحقيقها في الواقع المعيش من جهة أخرى.

وإلا اختل النظام التشريعي العام ، وانخرمت مصالح العباد ، لأننا حينئذ لا نتطلب مصلحة بفعل مشروع ، ولا نتوقع مفسدة بفعل ممنوع ، وهذا فيه مناقضة للشريعة، التي ما جاءت إلا لتحقيق مصالح العباد الدنيوية والأخروية .
 " لذا ، يلزم المجتهد في التشريع الاجتهادي أو التطبيقي - توفيقاً لهذه المناقضة - أن ينظر في هذه المآلات والنتائج ، ويمنع الفعل أو يأذن فيه على ضوء منها ، جرياً على سنة الله في اعتباره المصالح في الأحكام ، أو المسببات في الأسباب، دون النظر إلى الباعث أو القصد في آحاد الصور" (١).

لأن المكلف قد لا يكون قاصداً لمناقضة قصد الشارع ، إذ للظروف الملازمة للفعل دور كبير في تشكيل المآل التطبيقي ، الذي قد يكون مخالفاً للمآل الذي رسمه الشارع ، وشرع الحكم على وفقه .

وبما أن المآل هو مناط الحكم وجب أن يتغير الحكم بتغيره تحقيقاً لاتساق النظام التشريعي العام ، الذي يقضي " بأن الأسباب أو الوسائل المشروعة لا تكون أسباباً ، ووسائل للمفاسد ، وأن الأسباب أو الوسائل غير المشروعة لا تكون وسائل أو أسباباً للمصالح" (٢) ، وإلا حكم على الأولى بعدم المشروعية ، وعلى الثانية بالمشروعية نزولاً عند المآل الجديد.

على أن تأثير المآل لا يقتصر على تغيير الحكم فقط ، بل يمتد إلى درجة الحكم أيضاً ، فتكون درجة الحكم الشرعي على فعل أو تصرف بحسب قوة المصلحة أو المفسدة التي يؤول إليها ذلك الفعل أو التصرف (٣).

(١) - الدريني ، نظرية التعسف / ١٦٧-١٦٨ .

(٢) - الشاطبي ، الموافقات ، ٢١٤/١ .

(٣) - انظر : ابن عبد السلام ، قواعد الأحكام ، ١٢٣/١-١٢٧ ، والشاطبي ، الموافقات ، ١٩٠/١ .

وتأسيساً على ما تقدم فإنه يجب النظر في مآلات الأفعال ، وما ينتج عنها من مصالح أو مفسد ، ودرجة كل ، لتقرير الحكم الشرعي المناسب ، تحقيقاً لمقاصد التشريع ، وحفظاً لاتساق النظام التشريعي .

= صلة هذا الأصل بالرقابة الإدارية .

من المعلوم أنه يجب على الإدارة في الإسلام الالتزام بالشريعة في واقعها الإداري، فهي لم توجد إلا لتطبيقها ، والمحافظة على مصالح المجتمع العامة والخاصة.

لذا فهي مسئولة عن أي انحراف أو خطأ في تصرفاتها ، فعليها أن تتدارك كل ما من شأنه أن يثير تلك المسئولية ، سواء كان ذلك بالنظر في المآلات المتوقعة لتصرفاتها في ظل الظروف المحيطة بها ، لتلافي أي انحراف أو خطأ . وهذا يمثل الدور الوقائي للرقابة الإدارية ، الذي يمنع أو يدفع كل ما قد يؤول إلى الضرر أو المفسدة .

فالتصرف الإداري يمنع أو يؤذن فيه هنا بناء على ما يترتب عليه من مصالح أو مفسد ، بقطع النظر عن وصفه الذاتي ، من المشروعية أو عدمها ، إذ ما يكون ملائماً في وقت أو مكان أو لشخص ، قد لا يكون كذلك في غيره ، فملابسات التصرف ذات فاعلية كبيرة في تشكيل مآله ، ومن ثم في تكييف حكمه الشرعي .

فتقوم الإدارة مستهدية بالرقابة الإدارية السابقة ، المبنية على النظر في المآل المتوقع بمنع التصرف إذا أدى إلى مفسدة أو كانت مفسدته أكبر من مصلحته أو توازيها ، أو إجازته إذا تبين لها أنه يؤول إلى تحقيق مصلحة راجحة. لأنه " لا ضرر ولا ضرار في الإسلام " (١) ، و " درء المفسد أولى من جلب المصالح " (٢).

(١) - باز ، شرح المجلة ، ٢٩/١ (المادة/١٩). والزرقاء ، شرح القواعد الفقهية /١٦٥ وهذه القاعدة أصلها حديث نبوي أخرجه الزيلعي وأورد طرقه المتعددة وما قيل في بعضها.الزيلعي ، نصب الراية ، ٣٨٤-٣٨٦ .
(٢) - ابن نجيم ، الأشباه والنظائر/ ٩٩ ، وباز ، شرح المجلة ، ٣٢/١ (المادة /٣٠).

وهذا دليل على مثالية التشريع الإسلامي .

فالإدارة لا تقف مكتوفة الأيدي حتى يقع الضرر ، بل يجب عليها السعي إلى تلافي وقوعه ، من خلال النظر في مآل التصرف واتخاذ الطرق الكفيلة بذلك ، والتي تتمثل هنا بالرقابة الإدارية السابقة .

وفي ذلك دليل على مدى أهمية الدور الوقائي للرقابة في الواقع الإداري .

أمّا إذا كان التصرف واقعاً ، فإنه يجب على الإدارة أن تقوم من خلال الرقابة الإدارية اللاحقة بالنظر في الواقع المالي له واتخاذ الحلول المناسبة لتقويم الانحرافات إن وجدت .

فالمآلات الضرورية إذا وقعت نتيجة لسوء تصرف أو تقصير أو خطأ ، فالإدارة الإسلامية لا تقف حائرة أمامها ، بل يجب عليها اتخاذ الوسائل الكفيلة بإزالتها، لأن " الضرر يزال" ^(١) ، أو التخفيف منها بقدر الإمكان ، لأن " الضرر يدفع بقدر الإمكان " ^(٢) .

سواء كان ذلك بإلغاء التصرف ، أو سحبه ، أو تعديله ، بل وحتى بتعويض المتضرر إن ترتب عليه ضرر بأحد المواطنين . وهذا يمثل الدور العلاجي للرقابة الإدارية .

فأصل النظر في المآلات يؤيد ويؤكد مشروعية الرقابة الإدارية ، وأهميتها في الجهاز الإداري لما تقوم به من دور وقائي وعلاجي ، التزاماً بالشريعة ، وتحقيقاً للعدل والمصلحة .

(١) - ابن نجيم ، الإشباه والنظائر / ٩٤ ، وباز ، شرح المجلة ، ٢٩/١ (المادة/٢٠) .

(٢) - باز ، شرح المجلة ، ٣٢/١ (المادة/٣١) ، والزرقاء ، شرح القواعد الفقهية / ٢٠٧ .

المطلب الثاني : قاعدة " سد الذرائع "

السدفي اللغة : إغلاق الخلل وردم التَّم (١).

والذريعة : السبب أو الوسيلة إلى الشيء ، وجمعها ذرائع (٢).

فسد الذرائع لغة : إغلاقها وحسم مادتها .

واصطلاحاً :

" حسم مادة وسائل الفساد دفعاً لها" (٣).

وبعبارة أوضح هي " منع المشروع إذا أضحى وسيلة إلى الشيء المحرم أو الممنوع شرعاً" (٤).

بمعنى أنه إذا كانت هناك تصرفات مشروعة في ذاتها ، تؤدي في ظرف من الظروف أو بالنسبة لشخص من الأشخاص إلى نتائج أو مآلات تصادم الأصل العام الذي قامت عليه الشريعة من جلب المصالح ودرء المفساد ، سواء كان يقصد من المكلف أو بغير قصد ، فإنه يجب على المجتهد حينئذ أن يحكم بمنع تلك التصرفات نظراً لما يترتب عليها من مفساد أو أضرار ، وهو بذلك يحقق إرادة الشارع ويجتهد واقعياً ، لأن الشارع الحكيم لم يشرع ذلك الفعل ليكون وسيلة لجلب المفسدة، وإنما تغنياً به جلب المصلحة ، فإذا انحرف عن غايته المرسومة بفعل الظروف وكان وسيلة إلى مآل ممنوع ، وجب منعه توثيقاً للأصل الشرعي العام من جلب المصالح ودرء المفساد ، وتحقيقاً لإرادة المشرع ، التي هي العدل مجسداً .

فالوسيلة المشروعة لم تؤدّ بذاتها إلى المفسدة وإنما بفعل تغير الظروف ، إذ لو لم تتغير لما ترتب عليها مثل هذا المآل الضرري ، الذي يحرمه الشرع ويمنع كل ما أدى إليه .

(١) - ابن منظور ، اللسان ، ٢٠٧/٣ .

(٢) - المرجع السابق ، ٩٦/٨ .

(٣) - القرافي ، الفروق ، ٣٢/٢ .

(٤) - الدريني ، المناهج الأصولية / ٤٨٧ .

لأنه لا يعقل أن يحرم الشارع الحكيم شيئاً ، ولا يمنع الوسائل والطرق المؤدية إليه.

يقوم الإمام ابن القيم : " فإذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليها، فإنه يحرمها ويمنع منها ، تحقيقاً لتحريمه ، وتثبيتاً له ، ومنعاً أن يقرب حماه ، ولو أباح الوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم ، وإغراءً للنفوس به ، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء ، بل سياسية ملوك الدنيا تأبى ذلك

فإن أحدهم إذا منع جنده أو رعيته أو أهل بيته من شيء ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه لعدّ متناقضاً ، ولحصل من رعيته وجنده ضد مقصوده ، وكذلك الأطباء إذا أرادوا حسم الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه ، وإلا فسد عليهم ما يرومون إصلاحه .

فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال ؟ (١) .

فكل فعل أو تصرف آل إلى مفسدة قطعية أو غالبية فإنه يمنع وإن كان مشروعاً أصلاً ، اعتباراً بذلك المأل الممنوع " إذ كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة " (٢) ولا يقول منصف بغير هذا ، وإلا ناقض قصد الشارع ، وأدخل الخلل على النظام التشريعي .

وعليه فإنه لا خلاف بين العلماء في وجوب العمل بقاعدة " سد الذرائع " في الاجتهاد والتطبيق في الجملة ، وما جرى بينهم من اختلاف إنما هو في مدى تحقق هذه القاعدة في وقائع بعينها ، كمسائل بيوع الأجال ، أي في تحقق مناط القاعدة في تلك المسائل ، فمن رأى أنها تؤدي إلى مفسدة منعها ، ومن لم ير ذلك أجازها (٣) .

فقاعدة سد الذرائع تعتبر خطة تشريعية تسدّ خطى المجتهد بالرأي ، أو تعصمه من الاعتساف في الفهم والتطبيق على الوقائع الجزئية المتجددة ، إذ ينزل

(١) - ابن القيم ، إعلام الموقعين ، ١٤٧/٣ .

(٢) - القرافي ، الفروق ، ٣٣/٢ .

(٣) - انظر : القرافي ، الفروق ، ٣٣/٢ ، والشاطبي ، الموافقات ، ٥٥٨/٤ ، وشلبي ، أصول الفقه ٣١٠/١ ، والسيد ، بحوث في الاجتهاد فيما لا نص فيه ، ١٩٣/٢ .

بالقواعد المنطقية النظرية ، والأحكام الجزئية النظرية المجردة من أفقها المنطقي المجرد إلى الواقع المائل بظروفه الملائمة ، فيعمل على الموازنة بين مقتضيات القاعدة النظرية المجردة ، والواقع المعيش ، نزولاً عند مقتضيات المصلحة والعدل^(١).

ولا يخفى ما تقوم به هذه القاعدة من دور وقائي ، فهي تمنع الضرر قبل وقوعه ، بحسم مادته.

= صلة قاعدة " سد الذرائع " بالرقابة الإدارية .

وتأسيساً على ما تقدم فإنه يجب على كل رئيس في الإدارة - ابتداءً من رئيس الدولة إلى أدنى مستوى رئاسي فيها - القيام بمراقبة مؤوسيه باستمرار ، لأنه إذا أعطاهم الحرية المطلقة في التصرف دون أي رقيب أو حسيب ، فإن ذلك قد يؤدي إلى مآل ضرري ، وخيم العواقب على المجتمع .

فهم ليسو معصومين من الغش ، والخيانة والخطأ ، وإن أمكن استبعاد غشهم وخيانتهم لما يشترط فيهم من شروط شرعية عند توليتهم ، فخطوهم وارد ، والمآل الضرري متوقع ، وما دام في مقدور الإدارة تلافى وقوع الضرر ، فهي مطالبة باتخاذ الوسائل الكفيلة بدفعه ومنع وقوعه ، وتتمثل هنا بالرقابة الإدارية السابقة ، التي تقوم بدور وقائي فتمنع الضرر قبل وقوعه ، بمنع أسبابه وحسم مادته .

فسداً لنزعة الفساد والضرر يجب على الإدارة مراقبة نفسها أعمالاً وعمالاً .
ويظهر بذلك مدى الارتباط الوثيق بين قاعدة سد الذرائع والرقابة الإدارية في دورها الوقائي.

(١) - الدريني ، نظرية التعسف / ١٩ .

المبحث الخامس : الحكم الشرعي للرقابة الإدارية في الإسلام

نخلص مما تقدم حول تأسيس الرقابة الإدارية في الكتاب والسنة والسوابق التشريعية النبوية، والقواعد العامة للتشريع الإسلامي وتطبيقات الخلفاء الراشدين إلى أن إعمال الرقابة الإدارية يمثل أحد الواجبات الأساسية للقائمين على الإدارة في الدولة الإسلامية وأنها من الفروض العينية التي يجب على كل فرد في الجهاز الإداري للدولة ولا يسقط عنه هذا التكليف إلا قيامه به وأداؤه له .

فالعامل المرؤوس يمارس الرقابة الذاتية على أعماله كفرض عين عليه سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو بناء على تظلم .

والرئيس الإداري يجب عليه أن يمارس الرقابة الذاتية على أعماله وتصرفاته، ويمارس الرقابة الرئاسية على أعمال مرؤوسيه ، سواء كان ذلك تلقائياً أو بناءً على تظلم ، وذلك باعتبارهما فرض عين عليه يأثم إن تركهما، كما لا يخفى وجوب ذلك على الأجهزة والدواوين الرقابية المتخصصة ، لأن الغرض من إنشاء هذه الأجهزة هو ممارسة الرقابة الإدارية على مؤسسات الجهاز الإداري المختلفة ، فهي متعينة للقيام بذلك ولا يسقط عنها التكليف إلا بأدائه والقيام به ، وإلا كانت آثمة .

فالرقابة الإدارية وإن كانت من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو فرض كفائي على قول الجمهور إلا أن أعضاء الإدارة تعينوا للقيام بها وتوفرت لديهم القدرة لأدائها ، فلذا تكون فرض عين في حقهم ، ولا خلاف في ذلك حتى عند الجمهور ، بالنظر إلى توفر شروط الوجوب العيني في حقهم وهو القدرة .

يقول الإمام ابن القيم عند كلامه عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر : ((ويصير فرض عين على القادر الذي لم يقم به غيره من ذوي الولاية والسلطان فعليهم من الوجوب ما ليس على غيرهم فإن مناط الوجوب هو القدرة))^(١) .

(١) ابن القيم ، الطرق الحكيمة / ١٣٧ .

فـالرقابة الإدارية قسم خاص من مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
تـعين من يجب عليه القيام به فأصبح من الفروض العينية كالصلاة والصوم ونحوها .
وهي بهذا تختلف عن الرقابة الشعبية التي تكون فرض كفاية بالنظر إلى
جمهور الأمة ، كما قد تكون فرض عين كما في رقابة مجلس النواب أو البرلمان .
وعليه فإن عضو الإدارة أو الرئيس الإداري والأجهزة الرقابية المتخصصة
يأثم كل واحد منهم إذا لم يـقم بالرقابة الإدارية الواجبة عليه ، ولا يسقط عنه الإثم
قيام الجهات الأخرى بها ، لأنها من الفروض العينية عليه .

الفصل الثالث :

تطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي
وأنواعها.

المبحث الأول : تطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري
الإسلامي.

المبحث الثاني : أنواع الرقابة الإدارية في النظام الإداري
الإسلامي.

الفصل الثالث : تطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي وأنواعها.

سيقوم الباحث في هذا الفصل بتتبع التطور التاريخي للرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي ، ثم سيبين أنواعها ، وهذا من خلال المبحثين الآتيين.

المبحث الأول : تطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي.

إن الرقابة الإدارية وإن كانت من القواعد الأصلية في النظام الإداري الإسلامي منذ نشأته إلا أن بنياتها التكويني لم يتحقق أو يكتمل دفعة واحدة ، وإنما ارتبط بالنمو والتطور الذي لحق بالنظام الإداري الإسلامي من حيث اتساعه وتشعب أعماله.

وبياننا لذلك سنقوم بتتبع تاريخي لتطور الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي في عهده المتلاحقة.

أولاً : الرقابة الإدارية في العهد النبوي .

لقد مهد النبي (ﷺ) بما أوحى الله عزوجل إليه وبسياسته الرشيدة لإقامة الدولة الإسلامية ، فوضع أسس أنظمتها المختلفة ومنها النظام الإداري الذي يعني " بتنظيم شئون الناس في المجتمع المسلم ورعاية أمرهم وفق شريعة الله تعالى".^(١) وتعتبر الرقابة الإدارية من أهم أسس النظام الإداري في العهد النبوي حيث لم يكثف عليه الصلاة والسلام ببيان وجوبها بالسنة القولية^(٢) وإنما أكدته بممارستها في واقع إدارته ، وأوضح دليل على ذلك. ما روي من محاسبته (ﷺ) لابن اللثبية.^(٣)

(١) - الكيلاني وآخرون ، دراسات في الفكر العربي الإسلامي / ٢٧٧.

(٢) - ذكرنا أدلة وجوب الرقابة الإدارية من السنة في المبحث الثاني من الفصل السابق فليرجع إليه.

(٣) - سبق تخريجه ص ٨٥.

كان الرسول عليه الصلاة والسلام يسأل الوفود عن حال عماله وسيرتهم ، ولا يتوانى في عزل العامل إذا لاحظ أي خلل أو إنحراف في إدارته، وهذا ما فعله مع عامله على البحرين العلاء بن الحضرمي حيث عزله لأن وفد عبد القيس شكاه وولى أبا بن سعيد وأوصاه بعبد القيس خيراً.^(١)

فالمظاهر الأولى للرقابة الإدارية كانت في العهد النبوي حيث تمثلت - كما سلف - بالأدلة النظرية من نصوص الكتاب والسنة والأدلة التطبيقية التي تمثلت بممارسة -عليه الصلاة والسلام- لها في واقع إدارة دولته الفتية.

ويمكن إبراز ملامح الرقابة الإدارية في عهد النبوة فيما يلي:-^(٢)

١- تميز التنظيم الإداري في هذا العهد بالبساطة وعدم التعقيد ، لأن الدولة الإسلامية كانت حديثة النشأة ، صغيرة المساحة، قليلة السكان ، محدودة الموارد ، ولذا كانت الرقابة الإدارية مباشرة حيث اقتصرت على الرقابة الذاتية والرئاسية ، أما الرقابة الخارجية فلم توجد لعدم الحاجة إليها.^(٣)

٢- أن المظاهر النظرية والعملية للرقابة الإدارية في العهد النبوي تمثل الأساس الشرعي للرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

٣- أن الرسول (ﷺ) وضع القواعد العامة التي تقوم عليها الرقابة الإدارية ، ولم يتطرق إلى الجزئيات كوسائل تطبيقها وأنواعها إلا ما كانت الدولة الإسلامية بحاجة إليه في ذلك الوقت ، إشارة منه عليه الصلاة والسلام إلى جواز استحداث ما يناسب واقع الدولة الإسلامية من تلك الوسائل والأنواع ، والاستفادة من تجارب الآخرين وإن كانوا غير مسلمين ، إذا كان ذلك يحقق مصلحة الأمة ، ولا يصادم مقاصد التشريع وروحه.

(١)- سبق تخريجه ص ٨٥.

(٢) - إنظر : الكفراوي، الرقابة المالية / ١٢٠، والشباني ، نظام الحكم والإدارة / ١٨-١٩ ، والعلوي ، الإدارة في الإسلام / ٧٩.

وعبد الوهاب ، الرقابة الإدارية / ٢٠٦ .

(٣)- سيأتي تفصيل هذه الأنواع وضرب أمثلة عليها في المبحث الثاني من هذا الفصل.

ثانياً: الرقابة الإدارية في العهد الراشدي :-

التزم الخلفاء الراشدون -رضوان الله عليهم- بالمنهج النبوي في ممارسة الرقابة الإدارية^(١) ، إلا أنه ونتيجة لتوسع رقعة الدولة في عهدهم طرأ بعض التغيير على الهيكل التنظيمي للرقابة الإدارية عما كانت عليه في عهد الرسول (ﷺ)، وتحديدًا من حيث وسائل تطبيقها.

وتفصيلاً لهذا الإجمال أقول :-

لقد تغيرت أحوال الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين حيث إتسعت رقعتها، وزادت كثافتها السكانية ، وتعددت أجناس مواطنيها ، وكثرت أموالها ، مما أدى إلى زيادة حجم المسئوليات الملقاة على كاهل الإدارة ، وبروز الحاجة إلى تطوير النظام الإداري للدولة ليواكب الأوضاع الجديدة ، ويواجه المشكلات الإدارية التي أفرزها هذا التوسع ، خاصة في ظل زيادة عدد العمال الذين تم الإستعانة بهم لإدارة أمور الدولة ، ولذا عنى الخلفاء الراشدون - رضوان الله عليهم- بتطوير الجهاز الإداري للدولة وتنظيمه.

فأنشئت الدواوين والتي تمثلت في ديوان " العطاء والجند " الذي يختص بتحديد عطاء مواطني الدولة الإسلامية من المسلمين ، ورواتب الجند^(٢) . وديوان البريد الذي برز دوره في نقل الرسائل والمكاتبات بين الخليفة وعماله في أقطار الدولة المتعددة.^(٣)

كما أنه وفي سبيل إحكام الرقابة على عمال الأقاليم التابعة للدولة ، للتأكد من إلتزامهم بأحكام الشريعة الإسلامية وتطبيقهم لتوجيهات الحكومة المركزية ابتكرت وسائل جديدة لممارسة الرقابة الإدارية كالعمل بإقرار النمة المالية للعامل ،

(١)- أوردنا في الفصل السابق نماذج من ممارسة الخلفاء الراشدين للرقابة الإدارية لذا فلا داعي للإطالة بضرب الأمثلة هنا.

(٢)- إنظر: الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٠٨-٣٠٩ ، وص ٣١٤ - ٣١٥ ، وابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ٨٠-٨٣ ، والقشيري ، وأوليات الفاروق السياسية / ٣٥٣ .

(٣)- انظر تفصيل ديوان البريد في المبحث الثاني من هذا الفصل .

والجولات التفقدية ، وتفشي بيوت كبار الموظفين ، وبعث العيون والرقباء ،
واللقاءات الدورية ، والتقارير الإدارية.^(١)

فالرقابة الإدارية تطورت من الناحية التنظيمية عما كانت عليه في العهد
النبوي ، وهذا - كما أسلفنا - نتيجة لتطور الخارطة الإدارية للدولة وتوسعها.
ويمكن إجمال ملامح الرقابة الإدارية في العهد الراشدي في النقاط الآتية:-^(٢)

١- قامت الرقابة الإدارية من حيث الإطار العام على الأسس التي وضعها الرسول
(ﷺ)، وإن اختلفت من الناحية التطبيقية.

٢- ابتكر الخلفاء الراشدون - وخاصة الفاروق - أساليب جديدة لممارسة الرقابة
الإدارية ، مواكبة للتطور الإداري الذي صاحب توسع الدولة وزيادة مواردها ،
وتعدد أقاليمها ، وزيادة عدد عمالها.

٣- أن الرقابة الإدارية في العهد الراشدي لم تتغير من حيث الخارطة النوعية عنها
في العهد النبوي ، بمعنى أنها اقتصرت على الرقابة الذاتية والرئاسة فقط، أما
الرقابة الإدارية الخارجية المتمثلة في الدواوين الرقابية المتخصصة فلم توجد، وإن
بدت بعض ملامحها في مراقبة محمد بن مسلمة، وفي العيون الذين كان الفاروق
يبيئهم في الأقاليم ليكون على دراية تامة بحال العمال وسيرتهم الإدارية ، إلا أنها لم
تكن واضحة المعالم في هذا العهد ، حيث لم توجد دواوين متخصصة في الرقابة
بالمعنى المعروف، وإنما هي بدايات عرضية فقط.

ثالثاً : الرقابة الإدارية في العهد الأموي .

بانتهاء عهد الخلفاء الراشدين وقيام الدولة الأموية تطورت الأمور الإدارية
للدولة الإسلامية ، فأتسعت رقعتها ، وكانت مقسمة إلى عدة ولايات كل ولاية لها
تنظيمها الإداري الخاص بها مع تبعيتها للتنظيم المركزي في العاصمة.

(١) - سيأتي تفصيل كل وسيلة من هذه الوسائل وضرب أمثلة عليها في الفصل الرابع.

(٢) - انظر: بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٣٢٢ ، وجعفر ، المبادئ الأساسية للوظيفة العامة في
الإسلام / ٥١ ، والشباني، نظام الحكم والإدارة / ٢٤ - ٢٥.

وتطورت تبعاً لذلك الرقابة الإدارية ، حيث دعت الحاجة إلى إنشاء أجهزة متخصصة في الرقابة ، كدار الاستخراج التي أنشئت للتحقيق مع الجبابة وموظفي الخراج عند اعتزالهم أعمالهم الإدارية. (١)

كما ظهر الدور الرقابي لديوان البريد إذ يعتبر معاوية بن أبي سفيان أول من طوره ليقوم بهذه المهمة. (٢)

وفي الحقيقة إن عبد الملك بن مروان هو المنظم الحقيقي للإدارة الأموية ، وخاصة فيما يتعلق بالرقابة الخارجية ، حيث عرب الدواوين وطورها ، وخصص يوماً للنظر في المظالم بعد أن كان الخلفاء الراشدون ينظرون فيها متى رفعت إليهم. (٣)

هذا على مستوى الرقابة الإدارية الخارجية أما على المستوى الداخلي فقد عنيت به الدولة الأموية كذلك ومن الوقائع الدالة على ذلك :-

ما روي أن بعض كتاب عبد الملك بن مروان قبل هدية فقال له محاسباً: " والله أن كنت قبلت هدية لا تنوي مكافأة المهدي لها إنك لنيم دني، وإن قبلتها تستكفي رجلاً لم تكن تستكفيه لولاها إنك خائن ، وإن نويت تعويض المهدي عن هديته وإن تخون له أمانة ولا تتلم له ديناً ، فقد قبلت ما بسط عليك لسان معامليك ، واطمع فيك سائر مجاوريك ، وسلبك هيبة سلطانك" ثم صرفه عن عمله. (٤)

وروي أن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه- كان يراقب عماله ولا يفتأ يبحث عن سيرتهم ورضا الناس عنهم ، وإذا شكى إليه عامل وتحقق من ظلمه عزله ، ثم لا يستعين به أبداً. (٥)

(١) - انظر الكفراوي ، الرقابة المالية / ١٣٧.

(٢) - انظر : القلقشندي ، صبح الأعيى ، ٤١٣/١٤ ، وابن الأثير ، الكامل ، ١٣/٤ ، وعلي ، الإدارة الإسلامية / ٧٨ .

(٣) - انظر: ابن الأثير، الكامل، ٥٢٢/٤ ، والشباني ، نظام الحكم والإدارة/١٤٣، والكيلاني وأخرون ، دراسات في الفكر العربي/ ٢٨٤ .

(٤) - الجهشيارى ، كتاب الوزراء وكتابات / ٤٣-٤٤ .

(٥) - انظر : أبو يوسف ، الخراج / ١١٩ ، وعلي ، الإدارة الإسلامية / ١٠٣ .

- كما بلغ من شدة محاسبته لعماله ومراقبته لأعمالهم أن أمرهم بعدم إنفاذ أي حد من الحدود من قتل أو قطع إلا إذا عرض عليه وأمر بتنفيذه، وفي هذا من المبالغة في المراقبة وعدم الثقة بالعامل ما لا يخفى ، وقد يكون مرجعه تفشي ضعف الوازع الديني في ذلك الوقت.^(١)

وبناءً على ما تقدم فإن الرقابة الإدارية في العهد الأموي تبدو عليها الملامح

الآتية :-

- ١ - إرساء وتدعيم القواعد السابقة التي استقرت في العهد النبوي والراشدي.
- ٢ - التوسع في تنظيم الخارطة النوعية للرقابة الإدارية ، فلم تعد قاصرة على الرقابة الذاتية والرئاسة ، إنما شملت إضافة إلى ذلك الرقابة الخارجية، حيث بدأ ظهور الدور الرقابي للدواوين ، كديوان البريد ، وديوان المظالم الذي بدأت نواته في هذا العصر وذلك بتحديد يوم للنظر في المظالم ، فتطور الرقابة الإدارية في هذا العصر تجسد في ظهور ملامح رقابة الأجهزة المتخصصة حيث لم تكن بهذا الوضوح فيما سبق.

رابعاً : الرقابة الإدارية في العهد العباسي وما بعده .

تولى العباسيون أمر الدولة الإسلامية بعد سقوط الدولة الأموية ، فأعادوا تنظيم جهازها الإداري بما يوافق عصرهم ويواكب المتغيرات الحياتية الراهنة. فنظموا الرقابة الإدارية على وجه يستطيعون من خلاله إحكام سيطرتهم على أمور الدولة في أقاليمها المختلفة ، خاصة مع تفشي ضعف الوازع الديني بين الناس لتقادم العهد بالإسلام ، وطبيعة الإتساع السكاني والمكاني الذي لحق بالدولة آنذاك ، فأولوا الدواوين الرقابية إهتماماً كبيراً، إذ لم يعد من الممكن الإكتفاء بالرقابة الرئاسية والذاتية لتحقيق الإشراف الفعال على كافة أمور الدولة وذلك لاستشراء ضعف الوازع الديني من جهة، وتفخم الجهاز الإداري وزيادة عدد عماله من جهة

(١) - انظر ابن الأثير ، الكامل ، ٥ / ٦١ ، والخضري ، تاريخ الأمم الإسلامية ، ٢ / ٢١٢ .

أخرى . لذا أنشأوا عدة دواوين رقابية وهي: (١) ديوان الحسبة ، وديوان المظالم ، وديوان الأزمة ، وديوان السلطنة ، إضافة إلى ديوان البريد. (٢)
كما عنوا أيضاً بتفعيل الرقابة الداخلية لأنها الركن المكمل للرقابة الخارجية، ولا تستقيم أمور الدولة إلا بتكامل هذين النوعين .

ومما يدل على اهتمامهم بها ما روي أن أبا جعفر المنصور حاسب القواد عند الفراغ من بناء بغداد فالزم كلا منهم بما بقي عنده فأخذه ، حتى أن أحدهم بقي عنده خمسة عشر درهماً فحبسه وأخذها منه . ولقب بأبي الدواينق لتشدده في محاسبة العمال والكتاب. (٣)

كما روي أن الرشيد كان يقسم الأيام والليالي إلى سبع ليال ، فليلة للوزراء يذاكرهم أمور الناس ويشاورهم في المهم منها، وليلة للكتاب يحمل عليهم الدواوين ، ويحاسبهم عما لزم من أموال المسلمين ، ويرتب ما ظهر من صلاح أمور المسلمين ، وليلة للقواد وأمراء الأجناد يذاكرهم أمر الأمصار ويسألهم عن الأخبار ، ويوقفهم على ما تبين له من صلاح الكور وسد الثغور ، وليلة للعلماء والفقهاء ، وليلة للقراء والعباد ، وليلة لنسائه وأهله ، وليلة يخلو فيها بنفسه. (٤)

فهو كما ترى خصص وقتاً لمحاسبة عماله وولاته وسؤالهم عن أحوال الرعية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن إبراز ملامح الرقابة الإدارية في العصر العباسي كما يلي:-

١- إكمال البناء التنظيمي للرقابة الإدارية حيث أصبحت تتكون من الرقابة الداخلية المتمثلة في الرقابة الذاتية والرئاسية، والرقابة الخارجية المتمثلة في الدواوين الرقابية المتخصصة .

(١) - انظر : الشيباني ، نظام الحكم والإدارة/٦٥-٦٦ ، وحسنين، الرقابة الإدارية/ ١٨٥ - ١٨٦ ، والهزامة وآخرون ،النظم الإسلامية/ ١٠٥ ، وانكفراوي ، الرقابة المالية / ١٣٩-١٤١ .

(٢) - سيأتي تفصيل هذه الدواوين في المبحث الثاني من هذا الفصل.

(٣) - انظر : ابن الأثير ، الكامل ، ٥ / ٥٧٥ ، وعلي ، الإدارة الإسلامية / ١٢٤ .

(٤) - ابن قتيبة ، الامامة والسياسة ، ١٥٦/٢ .

٢- أن رقابة الأجهزة المتخصصة لم تظهر بشكل واضح إلا في هذا العصر حيث اكتمل بناؤها وزاد عددها فهناك ديوان البريد وديوان الحسبة وديوان المظالم ، وديوان الأمانة، وديوان السلطنة.

٣- أن الرقابة الإدارية بلغت من التطور والرقى في هذا العصر ما أصبحت معه تقف في نفس المستوى مع أرقى النظم السائدة في العصر الحاضر .

هذا ما كان من رقى الرقابة الإدارية في العصور الإسلامية المتلاحقة حتى العصر العباسي حيث بلغت أوج تطورها .

أما في العصر العثماني فإنه لم يكن هناك جديد في هذا المجال عما كان عليه الوضع في العصور السابقة ، إلا ما كان من اختلاف مسميات أجهزتها وطغيان اللغة التركية عليها ، حيث أطلق (الدفتر دار) على الجهاز الذي يقوم بالمراقبة المالية ، وكان لكل ولاية (دفتر دار) خاص بها ، ويعتبر (الدفتر دار) وكيل السلطان في الولاية ، حيث كان مسئولاً أمام الباب العالي عن أموال الولاية ، فلم يكن يسمح للوالي بمغادرة الولاية عند نقله أو عزله إلا بعد أن يؤدي حساباً دقيقاً يثبت فيه براءة ذمته.^(١)

كما كان في كل منطقة من مناطق الولاية موظف تابع لدفتر دار الولاية يسمى (محاسبة جي) يقوم بدور (الدفتر دار) في تلك المنطقة.^(٢)

وهكذا نرى أن الرقابة الإدارية في الإسلام قد استندت إلى المصادر الإسلامية، كما كانت حصيلة الخبرة والتجربة ، وعرضة للتغيير والتبديل .

ومهما يكن من أمر فإن الإسلام لم يفرض شكلاً معيناً للرقابة الإدارية ولم يحدد تفاصيل وجزئيات ، ولكنه فعل ما هو أفضل فقدم الأسس والقواعد والمبادئ العامة وترك التطبيقات العملية للاجتهاد حسب اختلاف الظروف والأحوال وحسب ما تقتضيه مصلحة الأمة ، وهذا من شأنه تحقيق المرونة والصلاحية للتطبيق في كل

(١) - انظر : أحمد ، النولة العثمانية / ٨٤ - ٨٥

(٢) - انظر : النجار ، الإدارة العثمانية / ٢٠٧ .

وقت ، وهو ما لمسناه من خلال تتبعنا للتطور التاريخي للرقابة الإدارية في العصور الإسلامية المتعاقبة.

المبحث الثاني: أنواع الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي.

بعد النظر في السوابق التشريعية والوقائع التطبيقية للرقابة الإدارية في صدر الإسلام ، تبين أن أهم وأبرز أقسامها في النظام الإداري الإسلامي القسمان الآتيان:-

الأول : الرقابة الذاتية ، والرقابة الرئاسية ، ورقابة الأجهزة والدواوين المتخصصة وهذا باعتبار القائم بها.

الثاني : الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة.

وهذا بالنظر إلى وقت ممارستها .

المطلب الأول : أنواع الرقابة الإدارية باعتبار القائم بها .

بما أن الرقابة الإدارية تهدف إلى التحقق من شرعية التصرف الإداري وملاءمته، من خلال مراجعته وتقويمه من أي انحراف ، لذا - وحرصاً على تحقيق ذلك الهدف السامي - تعددت جهات القيام بها في النظام الإداري الإسلامي. فهناك الرقابة الذاتية التي يجريها عضو الإدارة على أعماله ليتأكد من شرعيتها وملاءمتها ، وتقويمها من أي انحراف وبجانبيها رقابة أخرى يقوم بها الرئيس تجاه مروضيه وتصرفاتهم ، ليرى مدى شرعيتها وملاءمتها ، وتحقيقها للمصالح المرجوة منها ، وتقويمها إن لزم الأمر. وهذه الرقابة وسابقتها يطلق عليهما عند علماء الإدارة الرقابة الداخلية .

وبالإضافة إلى ما سبق وجد في النظام الإداري الإسلامي أجهزة رقابية متخصصة عرفت بالدواوين مهمتها التأكد من مدى التزام المؤسسات الإدارية بمبدأ الشرعية في تصرفاتها ، وتلافي ما قد يشوبها من انحراف أو خطأ.

ويطلق على هذه الرقابة " الرقابة الخارجية " .

وفيما يلي بيان لهذه الأنواع في النظام الإداري الإسلامي .

أ : الرقابة الذاتية.

الرقابة الذاتية هي تلك التي يقوم بها عضو الإدارة ، للنظر في مدى شرعية وملاءمة ما صدر منه ، أو سيصدر من تصرفات إدارية ، واتخاذ ما يكفل تقويمها من أي انحراف أن وجد ، تجنباً لأي مساءلة دنيوية أو أخروية (١).

فهي تعتمد على يقظة الضمير ، التي تعتبر انعكاساً للوازع الديني لدى الفرد المسلم. لذا فالإسلام يربي أفرادَهُ دوماً على الإحساس بالمسئولية المترتبة على تصرفاتهم .

فقد قال تعالى : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ﴾ (٢).

وقال تعالى : ﴿ إن الله كان عليكم رقيباً ﴾ (٣) .

وقال الرسول (ﷺ) :- " الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني " (٤).

وقال (عليه الصلاة والسلام) :- " الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ، فإن لم تكن تراه فاته يراك " (٥).

(١) انظر : الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣١٢ - ٣١٥ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٢٩٣ - ٢٩٤ .

(٢) سورة التوبة / ١٠٥ .

(٣) سورة النساء / ١ .

(٤) سبق تخريجه ص ٨٢ .

(٥) أخرجه الامام مسلم من طريق عمر بن الخطاب ، ومن طريق أبي هريرة ،

راجع : مسلم ، صحيح ، كتاب الإيمان ، الحديث رقم (٩٥٨) ، ٣٧/١ .

وهذا يجعل كل فرد منهم حريصاً على النظر في تصرفاته ومراجعتها ووزنها بميزان الشرع ، سواء كان ذلك بدافع ذاتي تلقائي ، أو بدافع خارجي تظلمي.

وعليه فإن الرقابة الذاتية تنقسم من حيث وسيلة تحريكها إلى قسمين :-

١- الرقابة الذاتية التلقائية .

٢- الرقابة الذاتية بناءً على تظلم .

أولاً : الرقابة الذاتية التلقائية (١)

تقوم الرقابة التلقائية في النظام الإداري الإسلامي على أساس عقدي متين ، ذلك لأن عضو الإدارة وهو يمارس وظيفته يعلم يقيناً بأن الله مطلع عليه وعالم بخفايا نفسه .

قال تعالى: ﴿ يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ﴾ (٢) .

وقال : ﴿ وكان الله على كل شيء رقيباً ﴾ (٣) .

ويدرك تمام الإدراك انه إن استطاع الإفلات من المساءلة الدنيوية ، فإنه لن يستطيع ذلك يوم القيامة ، قال الله تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ (٤).

وقال تعالى : ﴿ كل نفس بما كسبت رهينة ﴾ (٥).

(١) انظر عبد الوهاب ، الرقابة الإدارية / ٢٣٢-٢٣٤ ، وحسنيين ، الرقابة الإدارية ص ١١٨ ، والفايز ، الفكر الإداري / ١١٤-١١٧ .

(٢) سورة شافر / ١٩ .

(٣) سورة الأحزاب / ٥٢ .

(٤) سورة الزلزلة / ٧ ، ٨ .

(٥) سورة المنثر / ٣٨ .

لذا فهو في كل تصرفاته يستشعر هذا ويجعله نصب عينيه ، مما يحذوه إلى إتقان عمله والقيام به على احسن وجه . تجسيدا لقوله (ﷺ) : " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقته " (١) .

فهذه التربية الوجدانية تثمر رقابة ضميرية لدى عضو الإدارة المسلم ، تتمثل واقعاً بمراجعته التلقائية الدائمة والمتكررة لما يقوم به من تصرفات ، فيزنها بميزان الشرع قبل أن توزن عليه ، ويحاسب نفسه قبل أن يحاسب ، ويستدرك ما قد يكون في تلك التصرفات من خطأ أو انحراف أو عدم ملاءمة . مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الجديدة أو ما غاب عنه منها عند تحديده لتلك الملاءمة ، ليكون تصرفه شرعياً محققاً للغاية المرسومة له شرعاً .

فالإسلام يهتم كثيراً بتقوية الوازع الديني لدى عضو الإدارة ، وتتمية إحساسه بالمسئولية ، لأن الضمير الحي هو أداة فاعلية الرقابة الذاتية وحياتها .

وأعني بحياة الضمير هنا التمسك الحقيقي الصادق بتعاليم الإسلام ، فهو الأرض الخصبة التي تضرب الرقابة الذاتية فيها بجذورها ، وينعم المجتمع بجناتها .

وتأكيداً على أهمية الرقابة التلقائية فقد كان الرسول (ﷺ) أول من طبقها .

فعن أبي سعيد الخدري قال : " بينما رسول الله (ﷺ) يقسم قسماً أقبل رجل فأكبّ عليه ، فطعنه رسول الله (ﷺ) بعرجون كان معه ، فجرح بوجهه ، قال رسول الله (ﷺ) " تعال فاستقد " . فقال : بل عفوت يا رسول الله " (٢) .

(١) الحديث أخرجه العجلوني وذكر طرقه ، والالباني في الأحاديث الصحيحة .

راجع : العجلوني ، كشف الخفاء ، ٢٨٥/١ ، والالباني ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ١٠٦/٣-١٠٧ ، برقم ١١١٣

(٢) أخرجه أبو داود والنسائي وأحمد والنظ لأبي داود .

راجع أبو داود ، سنن ، كتاب الديات ، برقم (٤٥٣٦) ، ١٨٢/٤ ، والنسائي ، سنن ، كتاب القساقعة ، باب القود ، ٣٢/٨ ، واحمد ، مسند ، ٢٨/٣ .

ويروى أنه دخل الفضل بن عباس على النبي (ﷺ) . في مرض موته فقال :
 " يا فضل شدّ هذه العصاة على رأسي فشدّها. ثم قال النبي (ﷺ) أرنا يدك ، قال:
 فأخذ بيد النبي (ﷺ) فانتفض حتى دخل المسجد فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال:
 " انه قد دنا مني حقوق من بين أظهركم ، وإنما أنا بشر ، فأما رجل كنت أصبت
 من عرضه شيئا فهذا عرضي فليقتص منه ، وأما رجل كنت أصبت من بشره
 شيئا فهذا بشري فليقتص ، وأما رجل كنت أصبت من ماله شيئا فهذا مالي
 فليأخذ، واعلموا أن أولاكم بي رجل كان له من ذلك شيء فأخذه ، أو حللني ،
 فلقيت ربي وأنا محلل لي ، ولا يقولن رجل إني أخاف العداوة والشحناء من رسول
 الله ، فاتهما ليستا من طبيعتي ولا من خلقي " (١).

فالرسول الكريم (ﷺ) يضع بذلك قاعدة شرعية تقضي بوجوب مراجعة كل
 مسلم بصفة عامة ، وعضو الإدارة بصفة خاصة لتصرفاته ، ليتدارك ما قد يشوبها
 من حيف أو زيف ، ولا يمنعه مركزه من الاعتراف بالخطأ وأداء الحقوق
 لأصحابها، تأدية لواجبه نحو مجتمعه ، وليلقي ربه وهو راض عنه.

وسار على هذا النهج الخلفاء الراشدون (رضي الله عنهم) ، فمن المظاهر
 التطبيقية للرقابة الذاتية التلقائية في عصرهم ما يلي :-
 ١- ما روى أن الصديق - رضي الله عنه - قال للسيدة عائشة - رضي الله عنها -
 وهو على فراش الموت : " إني لم أرد أن أصيب من هذا المال شيئا ، فلم يدعني
 ابن الخطاب حتى أصبت منه ستة آلاف وأن حائطي الذي بمكان كذا وكذا فيها ،
 فلما قبض بعثت عائشة إلى عمر فذكرت له ذلك ، فقال : رحم الله أباك ، لقد أحب
 ألا يدع لأحد بعده مقالا ، وإني ولي الأمر بعده ، وقد رددتها إليكم " . (٢)

ألا يكفي هذا دليلاً على قوة الوازع الديني لدى الصديق رضي الله عنه فإنه
 كان شديد المراقبة والمحاسبة لنفسه ، حتى يلقي الله وهو خفيف الظهر من أي تبعة،

(١) ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٢ / ٢٥٥ ، والطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢ / ٢٢٧ .

(٢) ابن سلام ، الأموال ص ٣٥٩ ، بند رقم ٦٦٢ ، والسيوطي ، تاريخ الخفاء / ٧٨ ، ٧٩ .

وقد قال هذا دون أن يكون عليه رقيب أو حسيب إلا إيمانه الراسخ ، وضميره الحي العامر بتعاليم الإسلام.

٢- ما روي من عدول الفاروق (رضي الله عنه) عن قراره بفرض العطاء لأطفال المسلمين بعد الفطام إلى فرضه لهم بمجرد ولادتهم ، عندما رأهم يستعجلون فطام أطفالهم طمعا في العطاء .

" فنأدى أن لا تعجلوا صبياتكم عن الفطام ، فإننا نفرض لكل مولود في الإسلام ، وكتب بذلك إلى الآفاق أن يفرض لكل مولود في الإسلام" (١) .

٣- ما رواه إياس بن سلمة عن أبيه قال : " مرّ عليّ عمر بن الخطاب وأنا في السوق ، وهو في حاجة له ومعه الدرّة فقال : هكذا . أمط عن الطريق يا سلمة . قال : ثم خفقتي (٢) فما أصاب إلا طرف ثوبي ، فأمطت عن الطريق ، فسكت عني حتى كان في العام المقبل ، فلقيني في السوق فقال : يا سلمة أردت الحج العام ؟ . فقلت : نعم يا أمير المؤمنين . فأخذ بيدي فما فارقت يده من يدي حتى دخل بي بيته ، فأخرج كيساً فيه ستمائة درهم ، فقال يا سلمة استعن بها ، واعلم أنها من الخفقة التي خفقتك عام أول ، فقلت : يا أمير المؤمنين ما ذكرتها حتى ذكرتها ، قال : والله ما نسيتهما بعد (٣) .

٤- ما روي أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب كان ماراً بالمدينة ذات يوم فوجد رجلاً يكلم امرأة فضربه ، وعندما علم أنها زوجان وكانا يتشاوران في المكان الذي سينزلان فيه طلب من الرجل أن يقتص منه (٤) .

فكما ترى أن الرقابة كانت هنا بدافع داخلي تلقائي منعكس عن الوازع الديني القوي المتمكن في تلك النفوس الطاهرة.

(١) ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ٩٠-٩١ .

(٢) خفقه بالسوط : ضربه به خفيفاً . المعجم الوسيط ، ٢٤٧/١ مادة خفق .

(٣) ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٣٧ .

(٤) الهندي ، كنز العمال ، ٤٦٣/٥ برقم ١٣٦٢٣ .

ثانيا : - الرقابة الذاتية بناءً على تظلم .

كما تكون الرقابة الذاتية بدافع شخصي داخلي ، تكون كذلك بناءً على تظلم من ذوي الشأن ، الذين أضرّ بهم القرار الإداري المتظلم منه ، فيعلمون صاحب القرار بذلك ، ليعيد النظر فيه ويتدارك ما نتج عنه من أضرار أو إخلال بمبدأ المشروعية ، أو ما شابه ذلك من الأمور التي تؤثر في سلامة القرار الإداري .

فإن الله تعالى يقول : ﴿ والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ﴾ (١) .

وقال (ﷺ) : " كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون " (٢) .

على أن الإسلام لم يقصر إعلان الإدارة أو عضو الإدارة بخطئه على ذوي الشأن فقط ، وإنما جعله حقاً لكل فرد مسلم باعتباره جزءاً لا يتجزأ من المجتمع ، الإسلامي الذي " إذا اشتكى منه عضو ، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (٣) .

وكما يقول الرسول الكريم (ﷺ) : " من لم يهتم بأمر المسلمين عامة فليس منهم " (٤) .

وقال (ﷺ) : " أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها ، فإنه من أبلغ ذا سلطان حاجة من لا يستطيع إبلاغها ثبت الله قدميه على الصراط يوم تزل الأقدام " (٥) .

(١) سورة آل عمران / ١٣٥ ،

(٢) سبق تخريجه ص ٨٢ .

(٣) أخرجه مسلم من طريق النعمان بن بشير ، صحيح ، كتاب البر ، برقم ٢٥٨٦ ، ٤ / ١٩٩٩ .

(٤) أخرجه الحاكم من طريق خذيفة .

الحاكم ، المستدرک ، ٤ / ٣١٧ .

(٥) أخرجه العجلوني وأورد طرقه ، وأشار إلى أن السيوطي رمز لحسنه ، وقال معلقاً : " ولعله لاعتضاده ،

وإلا فقد نكر المناوي أن فيه إبريس بن يوسف الحراني لا يعرف ، العجلوني ، كشف الخفاء ، ١ / ٣٠

وأخرجه الهيتمي أيضاً ونكر أن فيه سعيد البراد وبقية رجاله ثقات ، الهيتمي ، مجمع الزوائد ، ٥ / ٢١٠ .

" فكل فرد مسلم في المجتمع الإسلامي مكلف بأن يراعي مصالح الجماعة كأنه حارس موكل بها ومسئول عنها " (١).

لذا كان من الطبيعي أن يعطي الإسلام حق تحريك الرقابة الإدارية لغير ذوي الشأن ، بل ويوجبها عليه إذا تعين لها ، لأنها من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

- واليك بعضاً من التطبيقات للرقابة الإدارية الذاتية بناءً على تظلم :

١- ما روي إن رجلاً كان يحدث القوم وكان فيه مزاح يضحكهم ، فطعنه الرسول (ﷺ) في خاصرته بعود ، فقال : أصبرني . فقال "اصطبر" قال : ان عليك قميصاً وليس علي قميص ، فرفع النبي (ﷺ) عن قميصه ، فاحتضنه وجعل يقبل كشحه . قال : إنما أردت هذا يا رسول الله (٢) .

٢- ما روى أن عمر بن الخطاب قال تحت شجرة في طريق مكة ، فلما اشتدت عليه الشمس أخذ عليه ثوبه وقام ، فناداه رجل غير بعيد منه : يا أمير المؤمنين هل لك في رجل قد رُبِدت (٣) حاجته وطال انتظاره . قال : من ربيها ؟ قال : أنت . فجاراه بالقول حتى ضربه بالمخفقة فقال : عجلت علي قبل أن تنظر في ، فإن كنت مظلوماً رددت إليّ حقي ، وإن كنت ظالماً رددتني . فأخذ عمر طرف ثوبه وأعطاه المخفقة وقال له :

اقتص . فقال : ما أنا بفاعل . فقال : والله لتفعلن ، أو لنفعلن كما يفعل المنصف من حقه . قال : فاني اغفرها (٤) .

٣- وروى أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ركب منبر رسول الله (ﷺ) فخطب الناس . فقال : يا أيها الناس ما إكثاركم في صدقات النساء . فقد كان رسول

(١) عبد الوهاب ، الرقابة الإدارية / ٢٢٦ .

(٢) أخرجه أبو داود ، سنن ، كتاب الألب ، برقم ٣٥٧٥ ، ٤ / ٣٥٦ .

(٣) رُبِدت حاجته : حُبست . المعجم الوسيط ، ١ / ٢٢٢ . مادة (ريد) .

(٤) ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٣٧ .

الله (ﷺ) وأصحابه وإنما الصدقات ما بين أربعمئة درهم فما دون ذلك ، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى أو مكرمة لم تسبقوهم إليها . فلأعرفن ما زاد رجل في صدق امرأة على أربعمئة درهم.

فلما نزل اعترضته امرأة من قریش . فقالت : يا أمير المؤمنين : أنهيت الناس أن يزيدوا النساء في صدقاتهم على أربعمئة درهم؟ قال : وما ذاك؟ قالت : أو ما سمعت ما أنزل الله في القرآن؟ قال : وأي ذلك؟ قالت : أو ما سمعت الله يقول : **﴿ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قَنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَاتِنَا وَإِنَّمَا مِيبِنَا ﴾** (١) . فقال عمر : اللهم غفراً ، كل إنسان أفقه من عمر ، ثم رجع فركب المنبر ثم قال : أيها الناس إنني كنت نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمئة درهم ، فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب وطابت به نفسه فليفعل " (٢) .

ففي الأمثلة المتقدمة كان المباشر للرقابة هو عضو الإدارة الذي صدر منه القرار أو التصرف ، أما المحرك فهو صاحب المصلحة التي مسها القرار أو التصرف.

لكن هل كل أعضاء الإدارة - رؤساء ومروؤسين - في النظام الإداري الإسلامي بهذا المستوى من الوازع الديني ، وصحوة الضمير ، والدقة في ملاحظة عدم سلامة التصرف الإداري؟

الواقع البشري يقضي بخلاف ذلك ، لأنه وإن استبعدنا غش أو خيانة موظفي الجهاز الإداري نظراً لما يشترط فيهم عند تعيينهم أو انتخابهم ، إلا أنه لا يمكن استبعاد احتمال خطئهم ، ولذا كان لا بد من قيام الرئيس الإداري المباشر بمراقبة مروؤسيه ، وهو موضوع بحثنا فيما هو آت .

(١) سورة النساء / ٢٠ .

(٢) الهندي ، كنز العمال ، ١٦ / ٥٣٧-٥٣٨ برقم ٤٥٧٩٨ ، وابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٧٧ .

ب : الرقابة الرئاسية .

الرقابة الرئاسية هي تلك الرقابة التي يمارسها الرئيس الإداري على مروضيه وما يباشرونه من أعمال وتصرفات ضماناً للتقيد بمبدأ الشرعية ، وتلافياً وتقويماً لأي عيب أو قصور (١) .

ونقد اهتم النظام الإداري الإسلامي بهذه الرقابة اهتماماً بالغاً ، نظراً لما لها من فاعلية في استقامة أمور الدولة واستمراريتها.

فهي ركن من أركان النظام الإداري الإسلامي وقاعدة من قواعده إذ لا تقتصر مهمة الرئيس الإداري في الإسلام على تعيين العمال والموظفين وتفويض بعض السلطات إليهم ، بل يجب عليه مراقبتهم فيما يأتون وما يذرون من تصرفات، للتأكد من مدى شرعيتها وملاءمتها وتحقيقها لمصالح المجتمع .

لأنه مسئول عن أعمالهم وتصرفاتهم باعتباره مصدر سلطاتهم ، والرسول (ﷺ) يقول : " كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته . " (١) .

ويقول الفاروق مخاطباً من حوله : " أرايتم إن استعملت عليكم خير من أعلم وأمرته بالعدل ، أفضيت ما علي ؟ . قالوا : نعم . قال : لا حتى أنظر في عمله أعمل بما أمرته أم لا " (٣) .

(١) انظر : بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٢٩٨ ، وحسنين ، الرقابة الإدارية / ١٢٥

(٢) سبق تخريجه ص ٨١ .

(٣) الصنعاني ، المصنف ، ٣٢٦/١١ .

ويقول الإمام الماوردي عند تعداده لواجبات الإمام " العاشر : أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال ، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة ، ولا يعول على التفويض تشاغلاً بلذة أو عبادة ، فقد يخون الأمين ويغش الناصح" (١) .

فيجب عليه تفحص أعمالهم ومراجعة تصرفاتهم ، فيكافئ المحسن ويجازي المسيئ ، ويرد الأمور إلى نصابها سواء كان ذلك من تلقاء نفسه وهو الأسلوب الطبيعي لممارسة الرقابة الرئاسية أو عن طريق تظلم من ذوي الشأن أو من غيرهم من أفراد المجتمع.

وعليه فإن الرقابة الرئاسية تنقسم إلى قسمين :-

الأول : الرقابة الرئاسية التلقائية .

ثانياً : الرقابة الرئاسية بناءً على تظلم .

أولاً : الرقابة الرئاسية التلقائية .

وهي تلك الرقابة التي يباشرها الرئيس الإداري على تصرفات وأعمال مروؤسيه من تلقاء نفسه تأدية منه لواجباته الوظيفية .

وتأكيداً لأهمية هذه الرقابة مارسها النبي (ﷺ) على عماله والدليل على ذلك ما تقدم من محاسبته (ﷺ) لابن اللثبية بعد عودته بصدقات بني سليم (٢) .

فالرسول (ﷺ) قام بهذه الرقابة من تلقاء نفسه باعتباره رئيساً للدولة ومسئولاً عن تصرفات عماله وسلامتها وشرعيتها . إن يتقيد بها أولو الأمر من بعده.

كما سار الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم) على المنهج القويم الذي رسمه لهم النبي (ﷺ) ومن الأمثلة على الرقابة الرئاسية التلقائية في عصرهم:-

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٠ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٥ .

١- ما روى انه من محاسبة الصديق لمعاذ عندما قدم من اليمن^(١) .

فالصديق (رضي الله عنه) قام بهذه المراقبة والمحاسبة من تلقاء نفسه لتيقنه أنها من صميم عمله الذي أوتمن عليه.

٢- وكان الفاروق (رضي الله عنه) شديد المحاسبة والمراقبة لعماله " يحاسبهم على كل كبيرة وصغيرة ، بل لا يتوانى عن مقاسمتهم أموالهم إن رأى أن رواتبهم لا تسمح بتوفيرها ، وأنها لم تكن إلا بفضل المناصب التي يشغلونها.

فقد روى أنه قاسم بعض عماله أموالهم منهم: خالد بن الوليد وعمرو بن العاص ، والنعمان بن عدي ، وأبو هريرة ، وسعد بن أبي وقاص^(٢).

فالمراقبة الرئاسية التلقائية - كما ترى - وجدت لها أرضاً خصبة في النظام الإداري الإسلامي ، ذلك لأن الإسلام وإن كان شديد الحرص على تربية أفراده على مكارم الأخلاق وتقوية الوازع الديني لديهم وإيقاظ الضمير الإنساني فيهم ، إلا أنه يعلم يقيناً أن القصور والتقصير صفتان جبلت عليهما النفس البشرية ، فهي مهما بلغت من التقوى والورع لن تسلم من التلبس بإحداهما في واقعها الوظيفي إذ الكمال لله تعالى . فتوقياً من ذلك وتفادياً له ، أو رفعه ، والتخفيف من أضراره إن وقع ، أوجب الإسلام الرقابة الرئاسية على الرئيس تجاه مرؤوسيه .

(١) الخزاعي ، تخریج الدلالات السمعیة / ٢٦٢ ، والكتانی ، التراتیب الإداریة ، ٢٠٧/١ .

(٢) انظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٧٦/٧ - ٧٧ ، ١٠٠ - ١٠١ ، وابن القيم ، الطرق الحكمية ص ١٦ ، وابن سلام ، الأموال / ٢٨٢ - ٢٨٣ ، والطماوي ، عمر بن الخطاب / ٢٧٨ - ٢٨٦ .

ثانياً: الرقابة الرئاسية بناء على تظلم .

كما يكون تحريك الرقابة الرئاسية في النظام الإداري الإسلامي من قبل الرئيس الإداري المباشر ، يكون أيضاً عن طريق تظلم يقدمه إليه صاحب المصلحة، أو غيره من أفراد الأمة الإسلامية .

فيجب على الرئيس النظر في التصرف الإداري المتظلم منه ومراجعته ووزنه بميزان الشرع ، ليتأكد من صحته وشرعيته ، وحقيقة ما وجه إليه من طعن، لتقويمه من أي انحراف ورفع الضرر الناتج منه أو تعويض المتضرر ومجازاة من صدر منه ذلك التصرف إن كان لها وجه شرعي ، تأدية للأمانة الملقاة على عاتقه، وتحقيقاً للعدل والمصلحة .

فإن الله تعالى يقول : ﴿ إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴾ (١) .

ويقول الرسول (ﷺ) : " اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة " (٢) .

ويقول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : " أيما عامل لي ظلم أحدا فبلغتني مظلّمته فلم أغيرها ، فأنا ظلمته " (٣) .

وقد زخر النظام الإداري الإسلامي بكثير من الممارسات العملية للرقابة الرئاسية بناء على تظلم . اذكر منها :-

١- ما روي أن رجلاً تظلم إلى النبي (ﷺ) من قيام أبي جهم -عامله على الصدقة - بلطمه ، فأمر الرسول (ﷺ) بتعويضه(٤) .

٢- ما روي أن رجلاً شكاً إلى الصديق (رضي الله عنه) عاملاً قطع يده ، فقال له الصديق : " لئن كنت صادقاً لا قيدنك منه " (١) .

(١) سورة النساء / ٥٨ .

(٢) أخرجه الإمام مسلم من طريق جابر بن عبد الله ، والدارمي من طريق عبد الله بن عمرو واللفظ لمسلم : راجع . مسلم ، صحيح ، كتاب البر ، برقم ٢٥٧٨ ، ٤ / ١٩٩٦ ، والدارمي ، سنن ، كتاب السير ، ٢ / ٣١٣ .

(٣) ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٤١ .

(٤) أخرجه ابن حجر وذكر أنه أخرج موصولاً ، ابن حجر ، الإصابة ، ٢ / ٨٦ .

فالصديق وعد المتظلم بالقعود بعد أن يتأكد من صحة وصدق دعواه ، من خلال النظر في تصرف العامل وملابسات القضية .

٣- إلغاء الفاروق لقرار أبي موسى بتسويد وجه شارب الخمر وقطع التعامل معه.
 "يروي أن رجلاً جاء إلى عمر بن الخطاب فقال: يا أمير المؤمنين ، إنني شربت الخمر ، فضربني أبو موسى وسود وجهي ، وطاف بي ، ونهى الناس أن يجالسوني، فهممت أن آخذ سيفي ، فاضرب أبا موسى ، أو آتيك فتحولني إلى بلد لا أعرف فيه ، أو ألحق بأرض الشرك . فبكى عمر رضوان الله عليه وقال : ما يسرني أنك لحقت بأرض الشرك . وأن لي كذا وكذا . ثم كتب إلى أبي موسى أن فلانا أتاني ، فنكر كيت وكيت . فإذا أتاك كتابي هذا فمر الناس أن يجالسوه وأن يخالطوه . وإن تاب فاقبل شهادته . وكساه وأمر له بمائتي درهم" (٢) .

٤- وروي أن عمر بن الخطاب خرج ذات يوم إلى سوق المدينة ، فجاء رجل فجعل يقول : واعمره قال: فسألنا عن خبره فقيل أن عاملاً من عماله ، أمر رجلاً أن ينزل في واد ينظركم عمقه . فقال الرجل : إنني أخاف . فعزم عليه ، فنزل ، فلما خرج كز (٣) فمات ، فبعث عمر إلى الوالي ، أما لولا إنني أخاف الله أن تكون سنة بعدي ، لضربت عنقك ، ولكن لا تبرح حتى تؤدي ديتي ، والله لا أوليك أبداً (٤) .

فهذه الوقائع وغيرها كثير خير دليل على اهتمام النظام الإداري الإسلامي بالرقابة الرئاسية بناءً على تظلم ، سواء كان من صاحب الشأن كما في الأمثلة الثلاثة، أو من غيره كما في المثال الأخير، وإن على ولي الأمر واجب النظر في التصرف المتظلم منه ، وإرجاع الحقوق إلى أصحابها ورفع الظلم عنهم.

(١) القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن ، ٢/ ٢٥٦.

(٢) ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٥٨- ١٥٩ ، وابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٢/ ١٩-٢٠.

(٣) كز فلان : أصابه الكزاز ، وانكزاز : تشنج أو رعدة تصيب الإتمان من برد شديد أو من خروج دم كثير المعجم الوسيط ، ٢/ ٧٨٦ ، مادة كزز* .

(٤) ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ٩٨ ، وابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٢/ ١٨- ١٩.

ج : رقابة الأجهزة والدواوين المتخصصة .

مع اتساع رقعة الدولة الإسلامية ، وتشعب أجهزة الجهاز الإداري وتعدد أنشطتها أصبح من العسير إحكام الرقابة على الموظفين أو على الوحدات الإدارية عن طريق الرقابة الداخلية المتمثلة بالرقابة الذاتية والرقابة الرئاسية ، مما استدعى إنشاء أجهزة متخصصة مهمتها أو من مهامها مراقبة أفراد ووحدات الجهاز الإداري في مختلف أنحاء الدولة الإسلامية .

وهذا النوع من الرقابة هو القسيم المكمل والمساند لنوعي الرقابة السابقين ، ويطلق عليه الرقابة الخارجية باعتبار استقلاليتها عن المنظمات الإدارية محل الرقابة وعُرف في الدولة الإسلامية بالدواوين (١).

" والديوان موضع لحفظ ما يتعلق بحقوق السلطنة من الأعمال والأموال ، ومن يقوم بها من الجيوش والعمال " (٢) .

وقد وجدت الجذور الأولى لكثير من تلك الدواوين في الدولة الإسلامية منذ نشأتها ، أعني في العهد النبوي والراشدي وإن لم تكن بالتميز والتخصص الرقابي الذي كانت عليه زمن الأمويين والعباسيين .

فمثلا في زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) يعتبر محمد بن مسلمة بمثابة جهاز رقابي مهمته مراقبة العمال والولاية والتحقيق في صحة الشكوى المقدمة ضد أحدهم ، كما في قضية سعد بن أبي وقاص وأهل الكوفة (٣) ، وقصة عياض بن غنم (٤) .

(١) الديوان : فارسي معرب ويطلق في اللغة على مجتمع الصحف ، وعلى الكتاب الذي يكتب فيه أهل الجش وأهل العطية ، وعلى جريدة الحساب ، ثم أطلق على الحساب ، ثم على موضع الحساب . الموسوعة الفقهية ، ١٥٦/٢١ .

(٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٠٧ .

(٣) انظر : ابن الأثير ، الكامل ، ٦-٥/٣ والطماوي ، عمر بن الخطاب / ٢٧٨-٢٧٩ .

(٤) انظر ، أبو يوسف ، الخراج / ١١٦ ، وابن الجوزي ، مناقب / ١٤٣-١٤٤ .

كما كان للفاروق ما نستطيع أن نطلق عليه جهازاً سريراً مربوطاً به ينقل إليه أخبار الولاية أولاً بأول ، حتى قيل " أن علمه بمن نأى عنه من عماله ورعيته كعلمه بمن بات معه في مهاد واحد " (١) .

كما نلاحظ هذه البدايات العرضية في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ، فإنه في آخر سنة من خلافته بعث رجالاً من الصحابة إلى الأمصار حتى يرجعوا إليه بأخبار الولاية (٢) .

والأمر ذاته في عهد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ، فقد كتب إلى أحد عماله " أما بعد فاستخلف على عمك واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة كورة ، فتسألهم عن عمالهم ، وتتنظر في سيرتهم " (٣) .

فبات واضحاً - مما تقدم - أن النظام الإداري الإسلامي عرف منذ نشأته الرقابة الخارجية المتمثلة في الدواوين .

لكنها تطورت وظهرت بشكل واضح في العهد الأموي والعباسي (٤) .

وسوف يستعرض الباحث بإيجاز تلك الدواوين مع الإشارة إلى دورها في الرقابة الإدارية .

وهذه الدواوين هي : ديوان البريد ، وديوان الحسبة ، وديوان المظالم ، وديوان الأزيمة ، وديوان السلطنة ، وديوان المصادرات أو الاستكشاف .

(١) الجاحظ ، التاج / ٢٧٨ ، والماوردي ، نصيحة الملوك / ٣٨٧ .

(٢) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٤ / ٢٤٥ .

(٣) أبو يوسف ، الخراج / ١١٨ .

(٤) انظر الثباني ، نظام الحكم / ١١١ ، والماوردي ، الأحكام السلطانية ص ٣٠٧- ٣١٢ ، وحسنين ، الرقابة الإدارية / ١٨٠- ١٨٦ ، والعلوي ، الإدارة في الإسلام / ٢٣٨- ٢٤١ .

أولاً : ديوان البريد .

البريد كلمة كانت تطلق في الأصل على البغال التي تنقل البريد ، ثم أطلقت على العامل القائم بذلك ، وعلى المسافة التي بين كل محطة وأخرى من محطات البريد ، وهي أربعة فراسخ أي اثنا عشر ميلاً ، ثم توسع فيه فأطلق على أكياس البريد. وهو فارسي الوضع ، ثم استعمل في الإسلام بشكل مطور ومنظم ، حيث كان بمثابة مؤسسة إدارية لها رئيسها وعماله التابعين له في مختلف أقطار الدولة الإسلامية ، وظيفتها نقل أخبار الولاة والبلاد لدار الخلافة والعكس (١) .

التطور التاريخي لديوان البريد في الإسلام .

ويعتبر ديوان البريد من أقدم الدواوين وجوداً في النظام الإداري الإسلامي ، فجذوره الأولى نبتت في العهد النبوي حيث تمثلت في المراسلات التي جرت بينه (ﷺ) وبين الملوك والرؤساء ، في سبيل توسيع دائرة الدعوة الإسلامية (٢) إضافة إلى أن البريد كان يمثل همزة الوصل بين النبي (ﷺ) وبين عماله وولاته في أنحاء الدولة الإسلامية ، بل بلغ من اهتمامه عليه الصلاة والسلام بشئون البريد أن أمر عماله أن يرسلوه له مع أناس حسان الوجوه والأسماء إضافة إلى قوة الذكاء وطلاقة اللسان ، حيث روي عنه (ﷺ) أنه قال : " إذا أبردتم إلي بريداً فأبردوه حسن الوجه حسن الاسم " (٣) .

(١) انظر : ابن حجر ، فتح الباري ، ٣٣٦/١ ، والكتاني ، الترتيب الإدارية ، ١٧٩/١ ، ٢١٥ .

(٢) ابن هشام ، السيرة النبوية ، ٢٥٤/٤ ، وابن الأثير ، الكامل ، ٢١٠/٢ - ٢١٥ .

(٣) أخرجه العجلوني ونكر أن البزار أخرجه مرفوعاً من طريقين أحدهما يقوى الآخر . العجلوني ، كشف الخفاء ، ١٥٢/١ - ١٥٣ ، وأخرجه الهيثمي وقال : رواه البزار والطبراني في الأوسط ، وفي اسناد الطبراني عمر بن راشد وثقة العجلي وضعفه جمهور الأئمة ، وبقيه رجاله ثقات ، وطرق البزار ضعيفة . الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ٤٧/٨ .

أما في العهد الراشدي وخاصة في العهد العمري فإن ديوان البريد تطور تطوراً ملحوظاً ، كنتيجة طبيعية لتوسع الدولة الإسلامية ، حيث أولاه الفاروق اهتماماً بالغاً تمثل بتنظيمه مكاناً وزماناً.

فمن حيث التنظيم المكاني كان لديوان البريد مكاتب وفروع في ولايات الدولة المختلفة ، يدل على هذا قول الإمام البخاري في صحيحه " وصلى أبو موسى في دار البريد" ^(١) يقول الإمام ابن حجر معلقاً : " ودار البريد المذكورة موضع بالكوفة كانت الرسل تنزل فيه إذا حضرت من الخلفاء إلى الأمراء، وكان أبو موسى أميراً على الكوفة في زمن عمر وفي زمن عثمان وكانت الدار في طرف البلد " ^(٢) .

فهذا يدل على أنه كانت هناك محطات للبريد في أقطار الدولة الإسلامية أو على الأقل في الحواضر الكبيرة منها ، لأنه إذا كان ذلك في الكوفة وهي لم تنشأ إلا في عهد الفاروق ^(٣) ، فالأقاليم الأقدم منها والأكبر كمصر والشام أولى بذلك بحكم العقل والواقع . لأن الخليفة أشد اضطراراً إلى وصلها بعاصمته ومعرفة ما يجري فيها ، ليحكم السيطرة على أمور دولته ، خاصة وان تلك الأقاليم أكثر انفتاحاً على العدو من الكوفة ، فاحتياجها إلى محطة للبريد أولى وأظهر وإن لم يرد بذلك دليل نصي .

ويؤيد هذا ما أورده ابن الجوزي في كتابه مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، من أن الفاروق " كتب إلى عامله بالبصرة كتاباً ، ومكث الرسول عنده أياماً ، ثم نادى مناديه ، ألا أن بريد المسلمين يريد أن يخرج ، فمن كانت له حاجة فليكتب " ^(٤) .

(١) البخاري ، صحيح بشرح ابن حجر ، كتاب الوضوء ، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها ، ٣٣٥/١ .

(٢) ابن حجر ، فتح الباري ، ٣٣٦/١ .

(٣) ابن الأثير ، الكامل ، ٥٢٧/٢ - ٥٢٩ .

(٤) ابن الجوزي ، مناقب / ١٠٩ .

فقول ابن الجوزي : " فمكث الرسول عنده أياما " فيه إشارة واضحة إلى وجود دار معدة لعامل البريد في البصرة ينزل فيها، وهو ما يستلزمه التنظيم الإداري المتوازن والناجح الذي اشتهر به الفاروق ، لأنه " ما دام أن هناك مختصا بالاتصال بالبصرة فلم لا يكون هناك مكان مخصص؟ " (١) .

المهم أن ما أثبتناه من كلام البخاري وابن حجر فيه دلالة واضحة على التنظيم المكاني للبريد في العهد العمري.

أما عن التنظيم الزمني له في خلافة الفاروق ، وهو أن يكون للبريد مواعيد محددة يأتي ويذهب فيها ، فالدليل عليه الواقعة السابقة التي أوردها ابن الجوزي . وموضع الشاهد فيها قوله : " ثم نادى مناديه ألا أن بريد المسلمين يريد أن يخرج " (٢) ففيه إشارة إلى تحديد موعد لخروج البريد. ويدل عليه أيضا ما ورد أن الفاروق كان إذا ورد الرسول من بعض الثغور يتبعه بنفسه في منازل زوجات المجاهدين ، ويقول " أوزاجكن في سبيل الله وأنتن في بلاد رسول الله ، إذا كان عندكن من يقرأ. وإلا فاقربن من الأبواب حتى أقرأ لكن ، ثم يقول : الرسول يخرج يوم كذا وكذا فاكتبن حتى نبعث بكتبكن . " (٣)

فهاتان الواقعتان تدلان بوضوح على وجود أيام ومواعيد محددة للبريد في عهد الفاروق.

هذا ولم تقتصر مهمة البريد في عهده على نقل الرسائل فقط ، بل على ما يظهر كان يقوم بمهمة رقابية على العمال والولاة ، وإلا فكيف يكون " علمه بمن نأى من عماله ورعيته كعلمه بمن بات معه في مهاد واحد " (٤) .

(١) القرشي ، أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء ، ٢١٩/١ .

(٢) ابن الجوزي ، مناقب / ١٠٩ .

(٣) علي ، الإدارة الإسلامية / ٣٠ ، وسعداوي ، نظام البريد / ٤٩ .

(٤) الجاحظ ، التاج / ٢٧٨ .

فثبت مما تقدم أن ديوان البريد وجد بوجود الدولة الإسلامية وتطور كثيراً في خلافة الفاروق ، وعليه هل يكون دقيقاً ما ذهب إليه بعض المؤلفين^(١) من أن معاوية بن أبي سفيان هو أول من وضع ديوان البريد ؟ .

اللهم إلا أن يراد بذلك أن معاوية أعاد تنظيم البريد على هيئة جديدة ، وأنه توسع في تنظيمه الزماني والمكاني ، وفي مهامه الرقابية ، وأنه بلغ أوج تطوره في عهده ، فنحن لا ننكر هذا ، لأنه قانون النشوء الطبيعي في كل شيء .

وإذن فديوان البريد نشأ مع نشأة الدولة الإسلامية ، وتدرج في تطوره إلى أن بلغ سموه وازدهاره في العهد الأموي والعباسي.

أما عن الهيكل التنظيمي لديوان البريد فهو يتكون من صاحب بريد يختار من كبار موظفي الدولة ، يقوم بدوره بتعيين عمال له في كل قطر من أقطار الدولة ، يتبعهم موظفون أقل درجة ، بحيث يقوم الجميع بأداء المهام المطلوبة منهم على أكمل وجه^(٢).

(١) انظر ، ابن الأثير ، الكامل ، ١٣/٤ ، والقلقشندي ، صبح الأعشى ، ٤١٣/١٤ ، والشباني ، نظام الحكم والإدارة / ٤٣ ، ١٢٥ ، والهزامة وآخرون ، النظم الإسلامية / ١١٥ .

(٢) انظر تفصيل ذلك في : سعداوي ، نظام البريد / ٦٦ - ٧١ ، والشباني ، نظام الحكم / ١٢٦ - ١٢٧ ، والحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٥٣ .

اختصاص ودور ديوان البريد في الرقابة الإدارية

يعتبر ديوان البريد بمختلف كوادره بمثابة العين التي يرى بها الخليفة أحوال دولته عمالاً وولاية ورعية ، إذ بالإضافة إلى ما يقوم به من نقل أوامر وتوجيهات الخليفة إلى عماله وولاته ، تقع على كل عامل من عمال البريد في الولايات مهمة رفع التقارير عن الولاية والرعية ، وكيفية وطبيعة الحياة اليومية في الإقليم الذي هو فيه إلى صاحب البريد وهذا بدوره يقوم برفعه إلى الخليفة^(١).

هذا عن الاختصاص الرقابي لعمال البريد ، أما عن دورهم في الرقابة الإدارية فيقتصر على رفع ما يرونه من المخالفات أو غيرها من الأمور إلى ولي الأمر دون زيادة أو نقصان ، " فليس لعمال البريد في الولاية الحق في اجبار أحد موظفيها على تنفيذ أي عمل من الأعمال ، لان هذا من حق المشرف على ذلك العمل " ^(٢).

وبعبارة أخرى ان دور عامل البريد يقتصر على تحريك الرقابة الإدارية أما مباشرتها فهي من حق الرئيس الإداري المباشر.

فتلخص أن ديوان البريد يقوم بدور رقابي هام يمتد ليشمل جميع أفراد الدولة موظفين ورعية ، بالإضافة إلى الاطلاع على طبيعة سير الأمور المعاشية في أقاليم الدولة .

وان دوره في الرقابة الإدارية يقتصر على تحريكها بإبلاغ الرئيس الإداري المباشر، دون التدخل فيه بأي زيادة أو نقصان أو تغيير.

(١) انظر التفصيل في : الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٥٣- ٣٥٦ ، وعبد الوهاب ، الرقابة الإدارية / ٢٥٧- ٢٦٠ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، وسعداوي ، نظام البريد / ٦٦-٧٢ ، والشباني ، نظام الحكم / ١٢٦- ١٢٧.

(٢) الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٥٧.

ثانياً : ديوان الحسبة

الحسبة هي " أمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، ونهي عن المنكر إذا ظهر فعله " (١).

أي مراقبة مدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والقضاء على جميع اسباب الفساد ومظاهره ، وذلك بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنه القطب الذي يدور عليه تطبيق الشريعة الإسلامية .

التطور التاريخي للحسبة في الإسلام .

والحسبة ذات أصول راسخة في الدولة الإسلامية ، فقد مارسها النبي (ﷺ) يروى انه (ﷺ) مر على صبرة (٢) طعام ، فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللا ، فقال : " ما هذا يا صاحب الطعام ؟ قال : أصابته السماء يا رسول الله قال ك " أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس ؟ من غش فليس مني " (٣) .

كما أسند (ﷺ) أمر الاحتساب إلى غيره (٤) .

وعلى نهجه سار الخلفاء الراشدون - رضوان الله عليهم - فباشروا الاحتساب بأنفسهم ، كما أسندوه إلى غيرهم (٥) .

وتدرجت الحسبة في تطورها ورقبها حتى بلغت أوجها في العهد العباسي ، إذ أصبحت كمؤسسة مستقلة قائمة بذاتها تتكون من رئيس يطلق عليه والي الحسبة

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٦٣ .

(٢) الصبرة : الكومة من الطعام . المعجم الوسيط ، ٥٠٦/١ . مادة (صبر)

(٣) أخرجه الامام مسلم وأبو داود من طريق أبي هريرة والثقف لمسلم . مسلم ، صحيح ، كتاب الإيمان ، برقم (١٠٢) ، ٩٩/١ ، وأبو داود ، سنن ، كتاب البيوع ، برقم (٣٤٥٢) ، ٣ / ٢٧٠ .

(٤) انظر : ابن حجر ، الاصابة ، ٩٧/٣ ، وابن تيمية ، الحسبة / ٥٤ .

(٥) انظر تفصيل ذلك في : ابن تيمية ، الحسبة / ٥٦-٦٠ ، والماوردي ، الأحكام السلطانية ص ٣٨٨ ، وفضل إلهي ، الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين / ٢٠-٣٧ ، وانكتاني ، التراتيب الإدارية ، ٢٤٠/١ .

أو المحتسب ، وموظفين تابعين له ، يقومون بمساعدته في الكشف عن المخالفات الظاهرة لأحكام الشريعة الإسلامية وتقويمها ، أو إبلاغه بها ليقوم باتخاذ اللازم.^(١)

اختصاصات ودور ديوان الحسبة في الرقابة الإدارية .

إن اختصاصات ديوان الحسبة واسعة النطاق ، فهي تشمل كل ما يدخل تحت دائرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والذي يشمل جميع نواحي الحياة ، إلا ما كان داخلاً تحت إطار وظيفي آخر ، كالأمر التي يختص بها القضاة ، وتلك التي ينفرد بها ولي الأمر ، ونحو ذلك من التخصصات الوظيفية في الدولة^(٢) .

أما اختصاصه فيما يتعلق بالرقابة الإدارية^(٣) ، فيتمثل برقابته على المعلمين وأئمة المساجد والمؤذنين ، والأطباء والصيادلة ، والقضاة ، والقائمين على إنفاق المال العام إذ عليه أن يحول دون إنفاقه إلا في الوجوه المخصصة له شرعاً . كما عليه مراقبة مدى اهتمام الدولة بسلامة وصيانة المرافق العامة ، والقيام بما يصلحها إن رأى بها خلافاً .

هذا وللمحتسب مراقبة أي موظف في الدولة وإن كان من ذوي المناصب الرفيعة ، بل حتى رئيس الدولة ذاته .

يقول ابن الأخوة : " وينبغي للمحتسب أن يقصد مجالس الأمراء والولاة ، ويأمرهم بالشفقة على الرعية والإحسان إليهم"^(٤) .

(١) انظر ، الثبائي ، نظام الحكم / ١٣٦ - ١٣٨ ، وحسنين ، الرقابة الإدارية ص ١٩٨ - ١٩٩ ، والحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٧ ، والكفراوي ، الرقابة المالية / ١٥٥ - ١٦٢ ، وريان ، الرقابة المالية / ١٨٩ .

(٢) انظر التفصيل في : الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٦٧ وما بعدها ، وابن تيمية ، الحسبة / ١٦ ، والموسوعة الفقهية ، ١٧ / ٢٤٥ - ٢٦١ ، وبمبيوني ، نظرية الدولة / ٢٨٧ - ٢٩٠ ، وعطية ، نظم محاسبية / ١٩٠ .

(٣) انظر : ابن تيمية ، الحسبة / ١٧ ، والماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٦٩ - ٣٧٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، والكفراوي ، الرقابة المالية / ١٦٧ ، والحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٧٢ .

(٤) ابن الأخوة ، معالم القرية / ٣١٦ .

لكن هذا يعتمد أولاً : على مدى تقوى وورع وقوة شخصية المحتسب . وثانياً : على مدى اهتمام ولي الأمر بتفعيل الحسبة في واقع الدولة الإسلامية .

فعندما كانت ولاية الحسبة في عزمها نجد أن المحتسب يمارس وظيفته حتى على ذوي المناصب العالية في الدولة ، فيروى " إن إبراهيم بن بطحاء والي الحسبة بجانبى بغداد مر بدار أبي عمر بن حماد وهو يومئذ قاضي القضاة ، فرأى الخصوم جلوساً على بابهم ينتظرون جلوسه للنظر بينهم وقد تعالى النهار وهجرت الشمس ، فوقف واستدعى حاجبه وقال : تقول : لقاضي القضاة : الخصوم جلوس على الباب ، وقد بلغت الشمس وتأذوا بالإنظار ، فأما جلست لهم أو عرقتهم عذرك فينصرفوا ويعودوا " (١) .

أما عن دور المحتسب في الرقابة الإدارية فإنه لا يقتصر على مجرد تحريكها بل يقوم بمباشرتها ، وذلك من خلال تغيير المنكر ، وإيجاد البديل الشرعي وهو ما يقتضيه مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تقوم عليه الحسبة في الإسلام .

وأود هنا الإجابة على سؤال قد يثور لدى القارئ وهو : لماذا كان دور ديوان الحسبة في الرقابة تنفيذياً بينما اقتصر دور ديوان البريد على مجرد تحريك الرقابة الإدارية . أي كان دوره إعلامياً ؟ .

فأقول :

يظهر من خلال النظر في الاختصاصات الوظيفية الممنوحة لكل ديوان منهما، إن الهدف من ذلك هو حماية حقوق مواطني الدولة وموظفيها وحررياتهم العامة ، فقد لاحظنا سابقاً الدائرة الوظيفية الواسعة لديوان البريد ، إذ لا يقتصر عمله على ما هو ظاهر فقط بل يتعداه إلى غيره ، أما ديوان الحسبة فعمله يقتصر

(١) الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٨٦ ..

على المنكرات الظاهرة فقط ، ^(١) ولذا كان لزاماً على ولي الأمر قصر دور البريد على تحريك الرقابة الإدارية ، وإلا انتشر الفساد في المجتمع ، وأصبح عمال البريد أداة للإفساد لا للإصلاح، ولزعزعة أمن الدولة لا لحفظه ، وانتهكت حقوق الموظفين وحررياتهم ، وهذا يناقض الهدف الذي وجدت الدولة لأجله وهو تطبيق الشريعة الإسلامية وحفظ حقوق الأفراد وحررياتهم العامة والخاصة .

أما ديوان الحسبة فكما قلنا يقتصر مجال عمله على المنكرات الظاهرة ، ولذا كان طبيعياً أن تكون له سلطة تغييرها ، إذ يكون الموظف في هذه الحالة قد بلغ درجة من اللامبالاة والتقصير ما يحتاج معه إلى ردع فوري وسريع ، إصلاحاً له وردعاً ، وقضاءً على الفساد في مهده.

(١)- انظر : الكيلاني ، القيود الواردة على سلطة الدولة / ١٣٠-١٣١.

ثالثاً : ديوان المظالم .

النظر في المظالم هو " قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة ، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة " (١) .

التطور التاريخي لديوان المظالم في الإسلام (٢) .

وأول من نظر في المظالم الرسول (ﷺ) وذلك في الشرب الذي تنازعه الزبير بن العوام ابن عمه رسول الله (ﷺ) ورجل من الأنصار (٣) .

كما وجدت له تطبيقات في العهد الراشدي ، من ذلك :

ما يروى من إنصاف الفاروق للتجبيبي من عمرو بن العاص ، عندما وصمه بالنفاق (٤) .

وإنصافه للقبطي من محمد بن عمرو بن العاص عندما ضربه ، وقوله له ولأبيه : "أيا عمرو متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً" (٥) .

ويعتبر عبد الملك بن مروان أول من خصص يوماً للنظر في المظالم ، بعد ان كان الخلفاء الراشدون ينظرون فيها متى رفعت إليهم . واستمر الخلفاء على مباشرة النظر في المظالم بأنفسهم إلى أيام المهتدي من بني العباس ، ثم أصبح لها بعد ذلك والٍ مختص بنظرها ، ثم تطور الأمر إلى أن أصبح للمظالم ديوان مستقل

(٢) الماوردي ، الأحكام السلطانية / ١٢٥ .

(٣) انظر : المرجع السابق / ١٢٥-١٢٧ ، ١٢٩ ، وعبد المنعم ، ديوان المظالم / ٩٨-١٠٥ ، ودياب ، ولاية المظالم ومجالسها / ٣٨-٦٦ ، والشباني ، نظام الحكم / ١٤٢-١٤٥ .

(٤) أخرجه الإمام البخاري من طريق عبد الله وعروة ابني الزبير . البخاري ، صحيح بفتح الباري ، كتاب المساقاة ، برقم (٢٣٥٩ - ٢٣٦١) ، ٣٩-٣٤/٥ .

(٤) ابن شبة ، تاريخ المدينة المنورة ، ١٦/٢ ، وابن الجوزي ، مناقب / ١٢٠ .

(٥) ابن الجوزي ، مناقب / ١٢٣ .

يعرف بديوان المظالم ، يتكون من رئيس أو ناظر المظالم ، ومن موظفين تابعين له يستعين بهم على أداء وظيفته.

اختصاصات ودور ديوان المظالم في الرقابة الإدارية .

لديوان المظالم اختصاصات كثيرة (١) ، الذي يهمنها منها هنا ما يتعلق بالرقابة الإدارية ، وهي تلك التي على والي المظالم النظر فيها دون التوقف على تظلم أو شكوى من أحد وتتحصر فيما يأتي (٢) .

١- مراقبة كُتاب الدواوين ، بحيث يتصفح أحوالهم ، وما يثبتونه في الدواوين ، ويشمل ذلك الرقابة الحسائية على سجلات الدولة ، وما أثبت فيها من الأموال العامة، دون تفريط أو إفراط.

٢-النظر في تعدي الولاة على الرعية ، وذلك عن طريق مراجعة أعمال ولاة الأقاليم ، وكبار الموظفين وتصرفاتهم ، لموازرتهم على العدل والإنصاف ،والضرب على أيديهم عند الظلم ، واستبدالهم أن لم يرتدعوا.

٣- مراقبة جباة الأموال العامة ، للتأكد من مدى تقديدهم بأخذ القدر الذي وضعته الدولة على الناس دون زيادة أو نقصان ، وتصحيح وتقويم تصرفاتهم من أي خطأ أو انحراف .

٤- رد الغصبوب السلطانية ، وهي ما يغصبه العمال والولاة لحسابهم أو لحساب الدولة - استعمالاً لسلطانهم - من أموال الرعية ، فعليه ردها إلى أصحابها متى علم بذلك دون حاجة إلى شكوى .

(١) انظر : الماوردي ، الاحكام السلطانية / ١٢٩-١٣٣ ، وعبد المنعم ، ديوان المظالم ص ١٢٢-١٣٦ ، ودياب ، ولاية المظالم / ٧٥-٩٠ .

(٢) انظر : الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٧٢-٣٧٣ ، وجعفر ، المبادئ الأساسية للوظيفة العامة في الإسلام / ٦٢-٦٥ .

٥- الإشراف على الأوقاف العامة للتأكد من تنفيذ شروطها وصحة مصارفها .

أما عن طبيعة الدور الرقابي لديوان المظالم ، فهو دور تنفيذي ، بمعنى أنه لا يقتصر على مجرد تحريك الرقابة الإدارية ، بل يقوم بممارستها وإيجاد الطرق المناسبة لرفع الظلم وإزالة أضراره ، أو التخفيف منها.

رابعاً : ديوان المصادرات أو الاستكشاف.

المصادرة تعني الاستيلاء على الشيء ، فصادرت الدولة الأموال : استولت عليها عقوبة لمالكها^(١).

ومن هنا جاءت وظيفة ديوان المصادرات أو الاستكشاف حيث كان يقوم بالتحقيق مع الوالي المعزول من خلال مطالبته بتقديم حساب دقيق عن الأموال التي جمعها ، فإذا ظهر لـديوان ان هناك أموالاً جمعها بطرق غير مشروعة قام بمصادرتها وضمها إلى بيت المال^(٢).

وكان ظهور هذا الديوان في العصر العباسي ، حيث كان جهازاً مستقلاً له رئيسة وموظفوه الخاصون به^(٣).

الدور الرقابي لديوان المصادرات.

يتمثل الدور الرقابي لديوان المصادرات باعتباره أحد أجهزة الرقابة الخارجية في كشف أحوال العمال والولاة عند عزلهم ، ومصادرة الأموال التي استغلوا مناصبهم للحصول عليها ، ويتم ذلك من خلال مطالبتهم بكشف حساب دقيق لأموالهم وطرق كسبها ، فإذا تبين لهم وجود طرق غير مشروعة في كسبهم ، كأن أثروا على حساب وظائفهم ، صادروا ما ظهرت عدم شرعيته من تلك الأموال.

وفي الحقيقة يعتبر هذا الديوان تطوراً للوسائل التي كان الفاروق يتبعها للتأكد من براءة الذمة المالية لعماله وولاته ، والتي كانت تؤدي في بعض الأحيان إلى مشاطرة العامل ماله .

(١) انظر : المعجم الوسيط ، ٥٠٩/١ . مادة (صدر).

(٢) انظر : حنين ، الرقابة الإدارية / ٢١٥.

(٣) انظر : ابن الأثير ، الكامل ، ٣٠/٦ ، والسامرائي ، المؤسسات الإدارية / ٢٨٦.

وقد عرف أيضاً في العصر الحاضر بمبدأ (أين لك هذا ؟) حيث يطلب من الموظف الإداري تقديم كشف دقيق بأمواله ، للتعرف على مدى شرعية كسبه لها ، كما أنشئت أجهزة متخصصة في ذلك .

فهو يمثل ما يقوم به جهاز الكسب غير المشروع التابع لوزارة العدل المصرية ، كما يمثل أيضاً ما يقوم به جهاز الرقابة الإدارية ونيابة الأموال في جمهورية مصر العربية^(١).

وهو موجود في كثير من الدول المعاصرة كالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ، حيث تمتد المحاسبة في تلك الدول حتى إلى رئيس الدولة ذاته.

والخلاصة ان ديوان المصادرات يقوم بدور بارز في تفعيل الرقابة الإدارية في الواقع الإداري ، وفي الحفاظ على الأموال العامة من الضياع والإتلاف ، إلا أنه لا بد من ضبطه بضوابط شرعية تضمن حماية الموظف من الظلم والحيث ، وحفظ كرامته ورعاية إنسانيته .

(١) حسنين ، الرقابة الإدارية / ٢١٦ .

خامساً : ديوان الأئمة (زام الأئمة)

يقصد بديوان الأئمة جمع أمر دواوين الدولة في يد رجل أو جهاز واحد ، وإرجاع أمرها إليه ، وليكون مطلعاً على مجريات الأعمال فيها ، بواسطة تعيين مندوب له في كل ديوان من تلك الدواوين^(١).

وهذا المعنى قريب من المعنى اللغوي للزام ، إذ هو الخيط الذي يشد في طرفه المقود ، وقد يسمى المقود زماماً^(٢).

وقد أنشئ هذا الديوان في أيام المهدي من خلفاء بني العباس ، وذلك عندما كثرت دواوين الدولة وتوعدت اختصاصاتها ، فأراد الخليفة أن يحكم الرقابة عليها ويضبطها ، فأنشأ هذا الديوان ليقوم بذلك من خلال تعيين مندوب تابع له في كل ديوان ، يسمى بالزام ولهذا أطلق على هذا الديوان زمام الأئمة . ويتولى رئاسته كبار موظفي الدولة ، ومرتبته تعادل مرتبة الوزير أو تليه في المرتبة^(٣).

الدور الرقابي لديوان الأئمة .^(٤)

يقوم ديوان الأئمة بمراقبة جميع دواوين الدولة ، للتأكد من مدى مشروعية ومطابقة أعمالها لمبادئ الشريعة وتعاليمها ومدى تقيدها بالتوجيهات الرئاسية ، حيث يقوم مندوب ديوان كل ولاية بضبط حسابات الديوان ومراجعتها ، ورفعها إلى رئيس ديوان الأئمة وهذا بدوره يرفعها إلى الخليفة ليتخذ ما يراه مناسباً إن كان هناك أي خلل أو انحراف .

(١) انظر ، الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٥٩ ، والكفراوي ، الرقابة المالية / ٢٠٤ .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ٢٧٢/١٢ . مادة (زم) .

(٣) أنظر : ابن الأثير ، الكامل ، ٥٧/٦ ، والجهشياري ، الوزراء والكتاب / ١٦٦ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٣٤٢ ، والكيلاني ، القيود الواردة على سلطة الدولة / ١٩٩ ، وعلي ، الإدارة الإسلامية / ١٣٥ - ١٣٦ .

(٤) انظر ، حسنين ، الرقابة الإدارية / ٢١٤ ، والحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٦٠ - ٣٦١ ، والكفراوي ، الرقابة المالية / ٢٠٥ .

وبذا تتم حماية حقوق الأفراد من عسف أصحاب تلك الدواوين وجورهم ،
وحفظ أموال الدولة من الضياع أو الإلتلاف .

وعلى هذا فإن ديوان الأزمة يقوم برقابة مالية فعالة ومتخصصة على نفقات
الدولة بولاياتها المختلفة في ذلك الوقت ، سواء كانت رقابة سابقة كنتك التي تقوم
بها وزارة المالية في العصر الحاضر ، أو رقابة لاحقة كالتي تقوم بها أجهزة
المحاسبات في الدول المعاصرة .

وفي ذلك دلالة على مدى التطور والرقي الذي بلغته رقابة الأجهزة
المتخصصة في الدولة الإسلامية في العصر العباسي .

سادساً : ديوان السلطنة (النظر)

ابتدأ وجود هذا الديوان في الدولة العباسية وينقسم إلى أربعة أقسام :-^(١)

الأول : ما يختص بالجيش من إثبات وعطاء كتعيينهم وشروط ذلك ، وترتيبهم في الديوان وكيفية ، وتقدير رواتبهم ومواعيدها ، وكل ما يتعلق بتنظيم النفقات العسكرية في الدولة .

الثاني : ما يختص بالأعمال من رسوم وحقوق ويشمل ستة أمور :

- ١- تحديد العمل بما يتميز به عن غيره ، وتفصيل نواحيه التي تختلف أحكامها فيجعل لكل بلد حداً لا يشاركه فيه غيره .
- ٢- ذكر حال البلد هل فتح عنوة أو صلحاً وما استقر عليه حكم أرضه من عشر أو خراج ، وهل اختلفت أحكامه ونواحيه أو تساوت .
- ٣- بيان أحكام خراجه وما استقر على مسائحه وهل هو مقاسمة على زرعه أو هو رزق مقدر على خراجه .
- ٤- ذكر من في كل بلد من أهل الذمة وما استقر عليهم في عقد الجزية .
- ٥- حصر أجناس المعادن وعددها في كل بلد ليستوفي حق المعدن منها .
- ٦- إثبات المناطق المتاخمة لدار الحرب والعشور التي تؤخذ على أموال دار الحرب الداخلة في الدولة الإسلامية ومقدارها .

الثالث : ما يختص بالعمال من تقليد وعزل ويتضمن ما يلي :-

- ١- إثبات عمال الدولة وقرارات تعيينهم .
- ٢- بيان نوع عمل كل منهم .
- ٣- توضيح هل التعيين لمدة محددة أم أن قرار التعيين لم ينص على مدة محددة .
- ٤- بيان راتب كل عامل .

(١) انظر : الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣١٢ - ٣٢٩ ، وعلى ، الإدارة الإسلامية ص ١٣٦ .

فيذا القسم عبارة عن سجل شامل لثئون العاملين بالدولة يمكن بواسطته مراجعة ما أخذوه من مبالغ ومراقبة ما يقومون به من أعمال وما يترتب على ذلك من مسئوليات تقتضي طبيعته وظائفهم القيام بها ، كما يضمن لهم أخذ جميع مستحقاتهم وفي وقتها المحدد.

الرابع : ما يختص ببيت المال من دخل وخرج.

وذلك ببيان حقوق بيت المال وواجباته ، والأموال الواردة إليه والصادرة منه ، ومتى يعتبر المال دخلاً لبيت المال ، ومتى يعتبر خرجاً منه.

اختصاص كاتب الديوان ودورة الرقابي

تتخصر الأعمال التي يقوم بها كاتب الديوان في النقاط الآتية :-^(١)

أ- حفظ القوانين على الرسوم العادلة من غير زيادة تحريف بها الرعية أو نقصان يتضرر منه بيت المال.

ب - استيفاء الحقوق هو على ضربين :

الأول : استيفاؤها ممن وجبت عليه من العاملين .

الثاني : استيفاؤها من القابضين لها من العمال .

ج- إثبات الرقوع سواء كانت رقوع مساحة وعمل ، أو رقوع قبض واستيفاء ، أو رقوع خراج ونفقة .

د- محاسبة العمال .

فيطالب عمال الجباية بكشف الحسابات ، ويحاسبهم بناءً عليه . فإن حوسب من وجبت محاسبته منهم ولم يقع بين العامل وكاتب الديوان اختلاف كان كاتب الديوان مصدقاً في بقايا الحساب، فإن استراب به ولي الأمر كلفه إحضار شواهد ،

(١) انظر :- الماوردي ، الأحكام السلطانية / ٣٢٩ - ٣٣٣

وإذا لم تزل الريبة وأراد ولي الأمر الأحلاف ، أحلف العامل دون كاتب الديوان ، لأن المطالبة متوجهة للعامل دون الكاتب .

أما إذا اختلف العامل وكاتب الديوان فإن كان اختلافهما في دخل فالقول فيه قول العامل لأنه منكر ، وإن كان في خرج فالقول فيه قول الكاتب لأنه منكر ، وإن كان اختلافهما في مساحة أعيدت إن أمكن ذلك ، وإلا أحلف رب المال دون الماسح.

هـ- إخراج الأموال : فهو استسهاد صاحب الديوان على ما ثبت فيه من قوانين وحقوق حتى لا يخرج من الأموال إلا ما علم صحته ، ودعت الحاجة إلى إخرجه.

و- تصفح الظلمات :-

ولا يخلو أن يكون المتظلم من الرعية أو من العمال .

فإن كان من الرعية بغي عليه أحد العمال كان صاحب الديوان حاكماً فينظر الظلما ويسعى إلى رفع الظلم وإزالة أسبابه .

أما إذا كان المتظلم عاملاً جوزف في حسابه أو غولط في معاملته صار صاحب الديوان فيها خصماً وكان الناظر فيها ولي الأمر .

فيتضح مما تقدم أن اختصاصات متولي ديوان السلطنة الرقابية تتمثل في^(١):

١- مراقبة السجلات المالية للدولة وحفظها من غير زيادة تظلم بها الرعية أو نقص يتضرر منه بيت المال ، ويثبت في تلك السجلات ما قد يكون غير مثبت بعد أن يتحراه بدقة وعدل.

٢- التأكد من أن عمال الدولة يقومون بتحصيل الإيرادات وتوريدها إلى بيت المال دون نقص أو تأخير ، وأنهم يؤدون الحقوق إلى أصحابها وفقاً للقواعد المعمول بها ، وهو في سبيل ذلك يقوم بمحاسبة العمال على الإيراد والمصروف فلا يخرج من الأموال إلا ما علم صحته .

(١) انظر : الكفراوي ، الرقابة المالية / ٢١٢ ، وريان ، الرقابة المالية / ٢١١ .

٣- التحقيق في شكاوي المواطنين من العمال، سواء كانت لتحصيلهم أزيد مما تفرضه القوانين والأحكام الشرعية، أو لعدم قيامهم بإعطاء الحقوق إلى أصحابها كاملة في مواعيدها المقررة، فيزيل ما وقع أو سيقع من الظلم والانحراف، وبذلك يقوم برقابة فاعلة على موارد الدولة ونفقاتها.

والخلاصة :- إن ديوان السلطنة يقوم بضبط تحصيل الإيرادات ومراقبة الصرف، وحفظ حقوق المواطنين وبيت المال طبقاً لما تقضي به أحكام الشريعة الإسلامية، والتعليمات الصادرة من ولي الأمر، فرقابته في أغلبها مالية، وهو بهذا يشبه وزارة المالية في سلطنة عمان حيث تختص هذه الوزارة بضبط موارد الدولة ونفقاتها، ومراقبة إنفاق المال العام في الدولة.

المطلب الثاني : أنواع الرقابة الإدارية باعتبار وقت مباشرته .

تنقسم الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي بالنظر إلى وقت ممارستها إلى قسمين :-

الأول : الرقابة الإدارية السابقة .

الثاني : الرقابة الإدارية اللاحقة .

أولاً : الرقابة الإدارية السابقة :

وهي تلك الرقابة التي تُمارس على الأعمال والتصرفات الإدارية قبل مباشرتها والبدء في تنفيذها ، للتأكد من مدى صلاحيتها للتنفيذ ، ولتهيئة الظروف والملايسات الصالحة التي تؤدي إلى صدورها وفق الإطار الشرعي المرسوم لها^(١).

فهذه الرقابة تقوم بدور وقائي من خلال التبصر في العواقب وتهيئة الظروف الملئمة لضمان شرعية وسلامة التصرف الإداري عند تطبيقه .

ومن المظاهر التطبيقية لها في النظام الإداري الإسلامي ما يلي :-

أ- التدقيق في اختيار الموظفين ، بالتأكد من أهليتهم لتلك الوظيفة ، وتوافر شروطها فيهم ، وكونهم أصلح وأنسب الموجودين لشغلها.

" فيجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل " ^(٢) ، وإلا كان خائناً لله ورسوله ومضيعاً لأمانته ، قال الله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون﴾ ^(٣) .

(١) انظر : الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٢٢ ، وبطبخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٣٠٢ .

(٢) ابن تيمية ، السياسة الشرعية / ١٥ .

(٣) سورة الأنفال / ٢٧ .

وقال (ﷺ) : " إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة ، قال : كيف إضاعتها يا رسول الله ؟ قال : إذا أسند الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة" (١).

وروي عنه (ﷺ) قوله : " من ولي من أمر المسلمين شيئاً ، فولى رجلاً . وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه ، فقد خان الله ورسوله" (٢) .

هذا ولا يقتصر عند النظر في الشروط على مجرد التقوى والورع بل يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار مدى أهلية ذلك الموظف لتلك الوظيفة ، ومناسبته لها ومقدرته على القيام بأعبائها ، إذ يروى أن الرسول (ﷺ) رفض استعمال أبي ذر (رضي الله عنه) وقال له : " يا أبا ذر إنك ضعيف وإتيا أمانة ، وإنما يوم القيامة خزي وندامة ، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها " (٣) .

و ذلك لأنه (ﷺ) لاحظ ضعفه عن القيام بأعباء الوظيفة ، فهي تحتاج إلى قوة وحزم .

وإلا فهو (ﷺ) يقول فيه : " ما أقلت الغبراء ، ولا أظلت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذر" (٤).

ومما يدل على الدقة في ملاحظة سلوك المرشح للوظيفة ما روي أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) " استعمل رجلاً من بني أسد على عمل ، فدخل ليسلم عليه ، فأتى عمر ببعض ولده فقبله ، فقال الأسدي : أتقبل هذا يا أمير المؤمنين ؟ فوالله ما قبلت ولداً لي قط . فقال عمر : فأنت والله بأولاد الناس أقل رحمة . لا

(١) أخرجه البخاري من طريق أبي هريرة ، البخاري ، صحيح بشرح ابن حجر ، ٢٧٩/١١ .

(٢) أخرجه الهيثمي وقال : فيه أبو محمد الجزري حمزة ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال الصحيح ، وأورد له طرق متعددة بالفاظ مختلفة وذكر ما قيل في كل منها ، الهيثمي ، مجمع الزوائد ، ٢١٢/٥ - ٢١٣ ، وأخرجه الزيلعي وذكر طرقه وما ورد فيها ، الزيلعي ، نصب الراية ، ٦٢/٤ - ٦٣ .

(٣) سبق تخريجه ص ٧٩ .

(٤) سبق تخريجه ص ٨٦ .

تعمل لي عملاً أبداً فرد عهده" (١). لأنه إذا كان هذا تعامله مع ولده فكيف به مع باقي الناس؟.

فالنظام الإداري الإسلامي - كما ترى - حرص على تفعيل دور الرقابة الإدارية السابقة المتمثلة في التدقيق في اختيار الموظفين، والتأكيد على أهميتها، لأنها تعتبر ضماناً تطبيقياً لشرعية تصرف الرؤساء الإداريين عند اختيار معاونيهم، وهي أيضاً ضمان مبدئي لتقيّد أولئك معاونين بمبدأ الشرعية فيما سيأتونه من أعمال وتصرفات إدارية .

ب- التوجيه والنصح والإرشاد .

من المظاهر التطبيقية للرقابة الإدارية السابقة في النظام الإداري الإسلامي ، التوجيهات والإرشادات التي كان يقدمها الرسول (ﷺ) ، والخلفاء الراشدون من بعده إلى ولاتهم وعمالهم ، حول كيفية القيام بالأعمال المنوطة بهم بما يوافق أحكام وتعاليم الشريعة الإسلامية ، وبما يجلب المنافع ويدرك المفساد (٢) .

فقد روي أن الرسول (ﷺ) لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : " وعلمهم ان الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم ، وإيال وكرائم أموالهم" (٣).

فأمره بعدم أخذ نفائس أموالهم في الصدقة .

(١) ابن الجوزي ، مناقب / ١٤٥ .

(٢) الحكيم ، الرقابة على أعمال الإدارة / ٣٢٥ .

(٣) أخرجه الإمام البخاري والنسائي . البخاري ، صحيح بشرح فتح الباري ، كتاب الزكاة ، ٣/ ٣٢٢ برقم ١٤٥٨ ، والنسائي ، سنن ، كتاب الزكاة ، ٥/ ٥٥ .

ومن القواعد التشريعية التي وضعها النبي (ﷺ) لعمال الصدقة قوله : " لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة " (١) ، فيجب أن يكون الواقع التطبيقي لأداء الوظيفة مجسداً للعدل ، فلا إفراط ولا تفريط.

ولما أرسل الصديق (رضي الله عنه) يزيد بن أبي سفيان إلى الشام قال له موجهاً : " وإذا قدمت إلى جندك فأحسن صحبتهم وابدأهم بالخير ، وعدهم إياه .. ، وأكثر حرسك وبددهم في عسكري ، وأكثر مفاجأتهم في محارسهم بغير علم منهم بك ، فمن وجدته غفل عن محرسه فأحسن أدبه وعاقبه في غير إفراط... " (٢) .

ومن توجيهات الفاروق - رضي الله عنه - لقواد جيوشه عند بعثهم قوله : " ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ، ثم لا تجبنوا عند اللقاء ، ولا تمثلوا عند القدرة ، ولا تسرفوا عند الظهور ، ولا تقتلوا امرأة ولا هرماً ولا وليداً ، وتوقوا قتلهم إذا التقى الجمعان .. " (٣) .

ومن وصايا ذي النورين لولاته " ألا وإن أعدل السير أن تنظروا أمور المسلمين فيما عليهم، فتعطوهم مالهم، وتأخذوهم بما عليهم " (٤) .

وهاهو الإمام علي كرم الله وجهه يوصي أحد عماله قائلاً : " ثم تفقد أعمالهم، وابعث العيون من أهل الصدق والوفاء عليهم ، فإن تعاهدك في السر لأموارهم ، حدوة لهم على استعمال الأمانة والرفق بالرعية " (٥) .

فلاحظ - مما تقدم - مدى حرص أولياء الأمور في الدولة الإسلامية على تطبيق الرقابة الإدارية السابقة المتمثلة بما كانوا يقدمونه من أوامر وتوجيهات

(١) أخرجه البخاري والنسائي ، البخاري ، صحيح شرح فتح الباري ، كتاب الزكاة ، برقم (١٤٥٠) ، ٣/٣١٤ ، والنسائي ، سنن ، كتاب الزكاة ، ٢٩/٥ - ٣٠ ، ص ٢١٠ .

(٢) ابن الأثير ، الكامل ، ٤٠٤/٢ .

(٣) ابن الجوزي ، مناقب / ٩٨ .

(٤) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢٤٤/٤ - ٢٤٥ .

(٥) عبده ، شرح نهج البلاغة ، ٩٥/٣ - ٩٦ .

لعمالهم وولاتهم ، سواء عند بدء العهد لهم بالوظيفة أو عند إرسالهم لأداء مهمة معينة ، وما ذلك منهم إلا إدراكاً لفاعلية مثل هذه الرقابة في الواقع ، ومردودها المصالحى على المجتمع ، إذ بها يستطيع العامل تبيين كنهه وظيفته ، والهدف الشرعى المطلوب منه الوصول إليه ، فيحرص على تحقيقه وفق الوجه الشرعى المرسوم له مسبقاً.

وفى ذلك أيضاً إشارة إلى أن ولى الأمر لا تنتهى مهمته بمجرد اسناد المسئولية إلى غيره وتفويض السلطة له ، بل عليه واجب تبصيره بمهمته ، والتزامات ومتطلبات وظيفته .

ثانياً : الرقابة الإدارية اللاحقة

الرقابة الإدارية اللاحقة هي تلك التي تمارس على التصرف الإداري بعد تنفيذه، وذلك بهدف التأكد من مدى موافقته لأحكام الشريعة الإسلامية ، وملاءمته ، وتحقيقه للمصلحة التي شرع من أجلها ، وتلافي ما شابه من انحراف أو خطأ بتقويمه وتصحيحه ، واتخاذ الوسائل الكفيلة برفع آثاره الضرورية أو التخفيف منها^(١).

فهي تقوم بدور علاجي ، بإيجاد العلاج الناجع بعد تشخيص الداء ، عن طريق تدقيق النظر عند فحص ومراجعة التصرف الإداري .

وقد اهتم النظام الإداري الإسلامي بها ويظهر هذا من تطبيقاتها الكثيرة في العهدين النبوي والراشدي ، واليك بعضاً منها:-

١- ما روي من أن الرسول عليه الصلاة والسلام حاسب ابن اللثبية بعد أداء مهمته^(٢)، وعندما وجد بعض المخالفات منه وأنه أثرى على حساب عمله ، بين له ولغيره أن الوظيفة الإدارية مسئولية عظيمة ، وليست وسيلة مشروعاً لمثل ذلك الكسب .

٢- ما روي من محاسبة الفاروق لعامله حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف بعد مسحهما لأرض السواد ولم يتركهما حتى تأكد أنهما حملا الأرض أمراً هي له مطيقة ، واطمأن إلى صحة تصرفهما^(٣) .

(١) انظر : عبد الوهاب ، الرقابة الإدارية / ٢٤٧ - ٢٤٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٨٥ .

(٣) ابن الجوزي ، مناقب / ١٣٩ ، وأبو يوسف ، الخراج / ٣٦ ، ٣٧ .

٣- ومن تطبيقات الرقابة الإدارية اللاحقة في عيد ذي النورين . ما روي أنه كان يأخذ عماله بموافاته في كل موسم لمحاسبتهم والنظر في تصرفاتهم يقول في كتابه إلى أهل الأمصار " أما بعد فاني آخذ عمالي بموافاتي في كل موسم " (١) .

٤- ومن مظاهرها في عهد علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قوله لأحد عماله : " أما بعد فارفع إلي حسابك ، واعلم أن حساب الله أعظم من حساب الناس " (٢) .

فهو يطلب منه أن يرفع إليه تقريراً مفصلاً عن تصرفاته الإدارية ليرى مدى التزامه بأحكام الشريعة الإسلامية ، وليتخذ الطرق المناسبة لتصحيحها وتقويمها إن كان بها أي حيف أو زيف.

فالوقائع المتقدمة تدل على مدى حرص الرسول (ﷺ) ومن بعده الخلفاء الراشدين على ممارسة الرقابة الإدارية اللاحقة ، وعلى دورها الفعال في تقويم وتصحيح التصرف الإداري ، وضمان سلامته وشرعيته .

(١) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢٤٢/٤ .

(٢) عبده ، شرح نهج البلاغة ، ٦٥/٣ .

الفصل الرابع :

أساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي
ومقارنتها بالنظم الوضعية الحديثة

ويحتوي على مبحثين :

المبحث الأول : أساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري
الإسلامي .

المبحث الثاني : أساليب الرقابة الإدارية بين النظام الإداري
الإسلامي والنظم الوضعية الحديثة.

الفصل الرابع :

أساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي ومقارنتها بالنظم الوضعية الحديثة.

نتناول في هذا الفصل أساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي بالإضافة إلى مقارنتها بمثيلاتها في النظم الإدارية الحديثة ، وذلك من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول: أساليب الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي

المراد بوسائل الرقاب الإدارية - كما تقدم - هو الأدوات والطرق والأساليب التي تستخدم لتحقيق ما نيط بها من أهداف .

هذا وقد عرف النظام الإداري الإسلامي كثيراً من الوسائل لإحكام الرقابة الإدارية على جميع أفراد ووحدات الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية ، وتمكينها من تحقيق الغاية المنوطة بها في الواقع الإداري بشكل خاص ، والاجتماعي بشكل عام .

وإليك تلك الوسائل ضمن مطالبها المقررة .

المطلب الأول : سياسة الباب المفتوح .

سياسة الباب المفتوح أسلوب يقضي بتسهيل اتصال الناس بالمسؤول أو القائد الإداري دون أي عائق ، لبث شكواهم ونقل مظلمتهم ، أو التصريح بأراء تهم هذا المسئول ، وتعود بالخير على الجهاز الإداري للدولة (١).

وهذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتم عن طريقها ممارسة الرقابة الإدارية في الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية ، لأنه عن طريق ما ينقله الرعية إلى الرئيس أو عضو الإدارة عن واقع التصرفات الإدارية يظهر مدى صحة وشرعية تلك التصرفات ، فيقوم عضو الإدارة بناء عليه باتخاذ الطرق الكفيلة بالقضاء على إفرازاتها الضرورية إن وجدت ، وتداركها في التصرفات الإدارية اللاحقة .

هذا وقد وضع الرسول (ﷺ) الأساس التشريعي لهذه الوسيلة بقوله : " من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم ، احتجب الله عنه دون حاجته وخلته وفقره " (٢).

ففي هذا النص النبوي وعيد شديد لكل رئيس إداري ، بل ولكل عضو إدارة إذا أغلق بابه دون حوائج الناس وأخبارهم . فهو (ﷺ) يحث قادة الجهاز الإداري على الاتصال المباشر بالناس والاستماع إليهم ، للتأكد من صحة وشرعية التصرفات الإدارية الصادرة من مرؤوسيه ، وكيفية معاملة هؤلاء للرعية ، وتلافي ما قد يشوب تلك التصرفات من انحرافات أو أخطاء ، أداءً لما عليهم من أمانة ، وتجنباً للمساءلة .

إذ الرئيس هو المسئول الأول عن تصرفات مرؤوسيه باعتباره مصدر سلطاتهم .

(١) - المزجاجي : الرقابة في الإدارة الإسلامية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية / ١١٥ .

(٢) - أخرجه أبو داود عن طريق أبي مريم الأزدي ، سنن أبي داود ، كتاب الخراج ، برقم ٢٩٤٨ ، ١٣٥/٣-١٣٦ ، والألباني ، الأحاديث الصحيحة ، برقم ٦٢٩ ، ٢٠٦/٢ .

وعلى هذا النهج القويم الذي وضع أسسه النبي (ﷺ) سار الخلفاء الراشدون (رضوان الله عليهم).

فها هو عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). يشترط على من يوليه من الولاة شروطاً منها " أن لا يغلق باباً دون حوائج الناس " (١) وإلا عرض نفسه للمساءلة والعقاب.

وهو ما فعله عندما أبلغه أحد المواطنين أن عامله على مصر عياض بن غنم خالف هذا الشرط ، فبعث إليه محمد بن مسلمة وأمره أن يأتي به بعد أن يتأكد من صحة ما نسب إليه .

فلما جاء العامل إلى الفاروق عاقبه بما يستحق ، ثم رده إلى عمله ، وحذره من فعل ذلك مرة أخرى (٢).

وبلغ الفاروق أيضاً أن سعد بن أبي وقاص عامله على الكوفة اتخذ قصراً واحتجب دون حوائج الناس ، فدعا محمد بن مسلمة وأمره بالذهاب إلى الكوفة وإحراق باب القصر وأعطاه كتاباً لسعد رضي الله عنه .

فقدم محمد بن مسلمة الكوفة وفعل ما أمره به عمر ثم رفع الكتاب إلى سعد وفيه " بلغني أنك بنيت قصراً اتخذته حصناً ، ويسمى قصر سعد ، وجعلت بينك وبين الناس باباً . فليس قصرك ولكنه قصر الخبال ، أنزل منه منزلاً مما يلي بيوت الأموال وأغلقه ، ولا تجعل على القصر باباً تمنع الناس من دخوله ، وتنفيهم به عن حقوقهم ، ليوافقوا مجلسك ومخرجك من دارك إذا خرجت " (٣).

(١) - أبو يوسف ، الخراج / ١١٦ ، وابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٣٩ .

(٢) - المرجعان السابقان .

(٣) - الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٤/ ٤٧ ، وابن الأثير ، الكامل ، ٢/ ٥٣٠ .

فالفاروق - كما ترى - كان حريصاً على أن يكون الوالي على اتصال مباشر بالرعية ، فلا يحتجب عنهم ، بل يلاحظهم ويقضي حوائجهم ويحقق لهم مصالحهم التي لم تكن تلك الوظيفة إلا وسيلة إليها .

" فقد أدرك أن بعدد الوالي عن رعيته يجعله يركن للدعة ، ويستسلم للنعيم وينسى عمله الأساسي وهو قضاء حوائج العباد ، ولذلك كان شديداً في عقوبة الولاة من هذا النوع " (١) .

وتأكيداً منه لأهمية سياسة الباب المفتوح " كان كلما صلى صلاة جلس للناس ، فمن كانت له حاجة نظر فيها " (٢) .

وبفضل تلك السياسة التي اتبعها الفاروق استطاع إحكام الرقابة الإدارية على جميع ولايته وعماله ، بل وعلى ما يصدر منه شخصياً من تصرفات .. فكان بابه مفتوحاً لكل فرد من الرعية قصد شاكياً ، والشواهد على هذا كثيرة منها : -

١- قصة الرجل الذي جاءه شاكياً من أبي موسى بأن ضربه وحلق شعره وتمكينه من الاقتصاص منه ، مما يدل على سهولة الوصول إلى الخليفة ومدى اهتمامه بأمور الناس ورفع الظلم عنهم (٣) .

٢- ومما يدل على تفعيل الفاروق سياسة الباب المفتوح في إدارته حادثة شكوى التجيبي من عمرو بن العاص ، وإنصافه فيه ، مع أنه رجل من عامة الشعب ومن خارج عاصمة الخلافة ومع ذلك وصل إلى حقه بسهولة (٤) .

(١) - أبو سن ، الإدارة في الإسلام / ١٢٥-١٢٦ .

(١) - ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٢٨٨/٣ ، وانظر : الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢٠٢/٤ .

(٢) - انظر : ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١١٩ ، وانظر : ابن حزم ، المحلى ، ٣٧٠/٩ ، رقم ، ١٧٠٨ .

(٣) - ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٢٠ ، وابن شبة ، تاريخ المدينة ، ١٦/٢ .

٣- قصة الفاروق مع الرجل الذي ضربه ثم أمره له بالاعتصام منه عندما تبين خطأه^(١) ، وكذلك قضية تحديده لميور النساء ورجوعه عن ذلك بعد اعتراض المرأة القرشية عليه وتبينه عدم صواب قراره^(٢).

فالفاروق كان يقوم بفحص الشكاوي المقدمة إليه ، ويعيد النظر في التصرف الإداري المتظلم منه ، ليتخذ الإجراء المناسب الكفيل بإعادة الأمور إلى نصابها ، وتحقيق مبدأ الشرعية والعدل في ذلك التصرف.

لكن ما أورد الإشارة إليه هو أن ليس المقصود من سياسة الباب المفتوح أن يبرز الخليفة أو رئيس الدولة للعامة في العراء أو في الطرقات ، لأن مثل هذا أكثر من نفعه وخاصة في الوقت الحاضر ، مع زيادة الكثافة السكانية وتعدد أجناس الرعية ، وإنما يحدد لهم أوقاتاً للالتقاء بهم أو برؤسائهم حسب ما تقتضيه الحاجة ولذا نجد أن الإمام أبا يوسف عندما أشارا على هارون الرشيد بالجلوس إلى رعيته لم يقل له أفعل ذلك في كل يوم أو أسبوع وإنما حسب ما تقتضيه الحاجة كأن يجلس لهم في الشهر أو الشهرين^(٣).

والخلاصة : لا بد من ملاحظة الملاءمة في تطبيق هذا الأسلوب ، وتطويره بما يتفق وطبيعة الحياة في الوقت الحاضر.

(١) - ابن الجوزي ، مناقب أمير المؤمنين / ١٣٧.

(٢) - الهندي ، كنز العمال ، ١٦ / ٥٣٧-٥٣٨ ، برقم ٤٥٧٩٨.

(٣) - انظر : أبو يوسف الخراج / ١١٢.

المطلب الثاني : إقرار الذمة المالية للعامل.

وهذه الوسيلة هي ما يعرف بـ (من أين لك هذا ؟) ^(١). وتقضي بالتأكد من نزاهة وبراءة الذمة المالية للعامل أو الوالي ، من خلال النظر في مدى استغلاله لمنصبه في زيادة ثروته .

ومن مظاهرها في النظام الإداري الإسلامي ما يأتي : -

أ- كتابة أموال العمال عند توليتهم لمحاسبتهم بعد ذلك.

ويتمثل هذا في إحصاء أموال العامل أو الوالي عند تعيينه في الوظيفة ، ليقوم الخليفة أو من يمثله بمساءلته ومحاسبته أثناء ولايته أو بعدها عن كل زيادة طرأت على ثروته ، وذلك بالمقارنة بين ثروته التي تم إحصاؤها عند التعيين وتلك التي عند المحاسبة ، فإن كانت الزيادة غير معقولة ولا يسمح راتبه الوظيفي بتوفيرها ، ويخشى أن يكون قد استغل وظيفته فيها كان يبيت المال مرجع كلها أو بعضها .

وهذا ما فعله الفاروق -رضي الله عنه- حيث " روي أنه كان يكتب أموال العمال عند توليتهم " ^(٢) ، لتكون معياراً لمحاسبتهم فيما بعد - سواء أثناء ولايتهم أو بعدها - عن كل زيادة في ثرواتهم ، فإن لم يثبت له بشكل قاطع براءتها ونزاهتها من الاستغلال الوظيفي قاسمهم إياها أو صادرها .

وممن فعل معه ذلك من ولاته : عمرو بن العاص ، وأبو هريرة وسعد بن أبي وقاص ، وخالد بن الوليد ، والنعمان بن عدي ، وأبو موسى الأشعري ، وعتبة بن أبي سفيان ^(٣).

(١) - انظر : المزجاني ، الرقابة في الإدارة الإسلامية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية / ١١٢ ، وأبو سن ، الإدارة في الإسلام / ١٣٠ .

(٢) - ابن الجوزي ، مناقب / ١٤٥ ، وابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٢٨٢/٣ .

(٣) - انظر : ابن تيمية ، السياسة الشرعية / ٦٣-٦٤ ، وابن كثير ، البداية والنهاية ، ٧٧-٧٦/٧ ، ١٠٠٠-١٠١ ، وابن سلام ، الأموال / ٢٨٢-٢٨٣ ، وانقرشي ، أوليات الفاروق السياسية / ٣٨٦-٣٨٢ .

ب- الاحتكام إلى المظهر .

وهذا النوع من تطبيقات مبدأ (من أين لك هذا؟) اتبعه عمر بن الخطاب ، ليتأكد من نزاهة العامل وبراءة نمته .

فكان ينظر في كيفية حياة العامل وطبيعتها ويستدل بها على وضعه المالي ، فإن ظهر له ترفهه وتوسعه في العيش بشكل لا يقبله الفاروق في حياته ومنهجه الإداري شاطره ما زاد على ثروته التي أحصاها عند توليته .

فيروى " أنه مر ببناء بني بحجارة وجص ، فقال : لمن هذا ؟ فنكروا عاملاً له على البحرين ، فقال : أبت الدراهم إلا أن تخرج أعناقها ، وشاطره ماله " (١) .
فالفاروق هنا لا يعني أنه اطلع على خيانة أو غش من ذلك العامل ، لكنه إجراء يتبعه إذا شك في زيادة ماله ، ورأى أن كسبه المعتاد لا يسمح بتوفيرها ، خشية أن يكون قد اشتغل بالتجارة عن التفرغ لوظيفته ، أو كان لمنصبه دور في تلك الزيادة . فهو إن الاحتياط في أعلى درجاته ، والعدل في أرقى مظاهره .

ج- الإطلاع على ما يحمله الوالي عند العودة :

الوسائل التي استخدمها الفاروق ليتحقق من براءة نمة عماله وولائه الإطلاع على ما يحملونه عن عودتهم ، ولذا أمرهم بأن يدخلوا المدينة المنورة (العاصمة) نهاراً ، ليظهر عياناً ما يحملونه من متاع ، وتصله هذه المعلومات من خلال حرس الحدود أو الرقباء الذين عينهم للقيام بهذه المهمة (٢) .

وهذا وإن عملت به الدول الحديثة في حدودها مع الدول المجاورة ، إلا أنها لم تعمل به على مستوى الدولة نفسها حتى الآن ، ولعلها اكتفت بما يقوم به مراقبوا الحسابات في كل ولاية (٣) .

(١) - ابن قتيبة ، عيون الأخبار ، ٩٥/١ .

(٢) - انظر : علي ، الإدارة الإسلامية / ٣١ .

(٣) انظر : الأغش ، مبادئ وأهداف التخطيط الإداري / ٤٥٠ .

وفي الحقيقة ينبغي تطبيق هذا الأسلوب في هذا العصر ، ولكن بشيء من التنظيم والتطوير حتى يلائم تطور الجهاز الإداري والاتساع العمراني والسكاني في الدول المعاصرة ، ولعل ذلك يكون من خلال العمل به على مستوى كل ولاية من ولايات الدولة ، حيث ينشأ جهاز متخصص في كل ولاية أو مدينة يقوم بحاسبة الوالي وحصر أمواله بعد عزله أو انتقاله إلى ولاية أخرى.

وبذا يمكننا الاستفادة من هذا الأسلوب في المحافظة على أموال الدولة ، ولكن بطريقة عصرية منظمة ومضبوطة بقوانين تحمي الوالي من تعسف عمال ذلك الجهاز.

د- محاسبة العامل بعد الانتهاء من مهمته :

ويتمثل هذا فيما روي من محاسبة الرسول (ﷺ) لابن اللّتيبة حين بعثه على صدقات بني سليم ، فلما انتهى من مهمته حاسبه عليه الصلاة والسلام : فقال ابن اللّتيبة : هذا الذي لكم وهذه هدية أهديت لي ، فقال رسول الله (ﷺ) : " فهلاًّ جلست في بيت أبيك وبيت أمك حتى تأتيك هديتك إن كنت صادقاً " (١) .

فالرسول (ﷺ) ليتأكد من براءة ذمة العامل من أي استغلال للوظيفة لحسابه الشخصي ، قام بمحاسبته بعد أدائه لها ، وعندما تبين له أثره على حساب وظيفته أوضح له ولغيره مغبة ذلك ، وعدم جوازه في الشريعة الإسلامية ، وأن الوظيفة الإدارية في الإسلام ليست وسيلة لمثل ذلك الكسب ، حيث يقول (ﷺ) : " فوالله لا يأخذ أحدكم منها شيئاً بغير حقه إلا جاء الله يحمّله يوم القيامة " (٢) .

كما اقتدى الخلفاء الراشدون -رضوان الله عليهم- بالنبي (ﷺ) في ذلك .
فها هو الصديق يقول لمعاذ بن جبل عندما عاد من اليمن : ارفع حسابك (٣) .

(١) - سبق تخريجه ص ٨٥ .

(٢) - سبق تخريجه ص ٨٥ .

(٣) - الخزاعي . تخريج الدلالات السمعية / ٢٦٢ ، والكتاني ، التراتيب الإدارية ، ٢٠٧/١ .

فالصديق -رضي الله عنه- فعل ذلك مع هذا الصحابي الجليل ، أداءاً للأمانة الملقاة على عاتقه ، وتداركاً للمساءلة الدنيوية والأخروية .

لذا تراه حريصاً على التأكد من شرعية ما قام به عامله ، وبراءة ذمته المالية، فالعمل الإداري لا ينظر فيه إلى مكانة العامل الاجتماعية أو غيرها ، وإنما ينظر فيه إلى سلامة وشرعية أدائه ومآله .

ويقول الإمام علي - كرم الله وجهه - لأحد عماله : " إرفع إليّ حسابك واعلم أنّ حساب الله أعظم من حساب الناس " (١).

فهو يطلب منه رفع تقرير عن وظيفته ويحثه على أن يكون ذلك التقرير ممثلاً تمثيلاً حقيقياً لما قام به ، لأنه إن استطاع الإفلات من المحاسبة الدنيوية ، فلن يستطيع ذلك أمام الله تعالى .

لكن لتطبيق أسلوب إقرار الذمة المالية للعامل في الوقت الحاضر لا بد من تنظيمه بقانون يضبطه ويبين متى يصادر مال الموظف ومقداره ، وذلك حماية له من التعسف والظلم ، وحتى لا ينحرف هذا الأسلوب عن هدفه المرسوم له شرعاً ، ويتحول إلى وسيلة إرهاب للموظفين.

(١) - عبده ، شرح نهج البلاغة ، ٦٥/٣ .

المطلب الثالث : التفتيش .

التفتيش وسيلة رقابية عني بها النظام الإداري الإسلامي وتعني : الإطلاع على تصرفات أفراد ووحدات الجهاز الإداري في مختلف أقاليم الدولة الإسلامية ، للكشف عن الأخطاء والمعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة لتلك التصرفات ، واتخاذ الحلول المناسبة لها ، وقد يباشره رئيس الدولة بنفسه أو يسند أمر مباشرته إلى غيره (١).

وتتجلى مظاهر التفتيش الإداري في الدولة الإسلامية في الآتي :

- ١- الجولات التفتيدية .
- ٢- تفتيش بيوت كبار الموظفين .
- ٣- رسل تقصي الحقائق .

أولاً : الجولات التفتيدية .

المقصود بالجولات التفتيدية انتقال رئيس الدولة إلى مواقع الولايات والعمال ليقف بنفسه على سيرة الولاة وسياستهم في الرعية (٢).

وهي من مظاهر التفتيش الإداري الذي يباشره رئيس الدولة بنفسه ، ويعتبر القائد الملهم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- أول من طبق هذا الأسلوب في الدولة الإسلامية ، حيث قام بأربع زيارات إلى الشام (٣) ليطلع من خلالها على سيرة الولاة والعمال ، ويطمئن على أحوال الرعية في تلك الأقاليم . وكانت الزيارة الرابعة أهمها من الناحية الإدارية.

(١) - انظر : الجهني ، الرقابة الإدارية / ٤٣٥ ، وبطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٣٢٠-٣٢١.

(٢) - حسنين ، الرقابة الإدارية / ١٥٥.

(٣) - انظر : ابن الأثير ، الكامل : ٥٠٠/٣.

وإيكم ما قام به الفاروق في هذه الزيارة نقلاً عن كتاب الكامل في التاريخ حيث جاء فيه : " فلما قدم الشام قسم الأرزاق ، وسمّى الشواتي والصوائف ^(١) ، وسد فروج الشام ومسالحها ^(٢) ، وأخذ يدورها ، واستعمل عبد الله بن قيس على السواحل من كل كورة ، واستعمل معاوية بن أبي سفيان وعزل شرحبيل بن حسنة وقام بعذره في الناس ، وقال : " أني لم أعزله عن سخطة ، ولكني أريد رجلاً أقوى من رجل ، واستعمل عمرو بن عتبة على الأهراء ^(٣) ، وقسم مواريث أهل عمواس ^(٤) .
فيتلخص ما قام به الفاروق في هذه الزيارة في النقاط التالية ^(٥) :-

- ١- تقسيم الأرزاق : أي توزيع موارد الدولة -من غنائم وغيرها - بين المسلمين.
 - ٢- قسمة مواريث أهل عمواس : ذلك لأنه هلك ناس كثير بالبواء (الطاعون) ، فاختلط أمر كثير من المواريث ، فتولاه الفاروق بنفسه درءاً لأي مفسدة.
 - ٣- تعيين وتحديد الأماكن التي ينطلق منها للجهاد في الشتاء والصيف.
 - ٤- تولية أبي موسى الأشعري على السواحل الشامية ، وتولية عمرو بن عتبة على الأهراء .
- وعزل شرحبيل بن حسنة وتولية معاوية بن أبي سفيان مكانه ، وبيّن أنه لم يعزله لخيانة ، وإنما هو من باب تقديم الأكفأ على الكفو مراعاة لمصلحة الرعية.

(١) - الشواتي : الأماكن التي تصلح للإطلاق منها للغزو في الشتاء ، والصوائف : الأماكن التي تصلح للإطلاق منها للغزو في الصيف . انقرشي ، أوليات الفاروق السياسية / ٢٨٥ ، في الهامش .
(٢) - أي سد ثغورها ومواضع المخافة منها . المعجم الوسيط ، ٤٤٢/١ (مادة ' سلح') .
(٣) - الأهراء : جمع هري ، وهو مخزن الطعام ، المعجم الوسيط ، ٩٨٣/٢ .
(٤) - ابن الأثير ، الكامل ، ٥٠٢/٢ .
(٥) - انظر : القرشي ، أوليات الغزوق في الإدارة والقضاء ، ١٧٢/١ - ١٧٤ .

ولما أحسن الفاروق بجدوى وضرورة مثل هذه الزيارات عزم على أن يقوم بجولة تفقدية تشمل أهم أقطار الدولة الإسلامية .

حيث يقول : " لئن عشت إن شاء الله لأسيرن في الرعية حولاً ، فأني أعلم أن للناس حوائج تقطع دوني ، أما عمالهم فلا يرفعونها إليّ ، وأما هم فلا يصلون إليّ ، فأسير إلى الشام فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الجزيرة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى مصر فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى الكوفة فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البصرة فأقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول هذا " (١).

فهي جولة تفقيسية للاطلاع على سيرة العمال في مختلف أقاليم الدولة الإسلامية ، والنظر في أحوال الرعية وقضاء حوائجهم ، أداء للأمانة وتحقيقاً للعدل والمصلحة .

ولكنها أمنية لم تتحقق ، إذ كانت المنية أقرب إليه من تحقيقها .

وما ذكر عن الفاروق بخصوص الوقت الذي تستغرقه تلك الجولة التفقدية لا يعني وجوب تطبيقه بحذافيره في الوقت الحاضر ، لأن استغراق ولي الأمر لكل هذا الوقت في تجواله ربما يؤدي إلى اضطراب الأمور في العاصمة خاصة مع تفشي ضعف الوازع الديني في النفوس ، ووجود من يتحين الفرص لذلك ، لكن يحدد من الوقت ما يكون مناسباً كشهراً أو شهرين في السنة مثلاً يزور فيه مختلف ولايات الدولة ويتفقد أحوال الرعية ، فيعلم الولاة أو المسئولون في تلك المناطق أن أعمالهم مرقوبة وتصرفاتهم محسوبة ، مما يبعثهم على توخي العدل والمصلحة في سيرتهم .

(١) - الطبري ، تاريخ الرسل وائمة ، ٢٠١/٤ - ٢٠٢ ، وابن الأثير ، الكامل ، ٥٦/٣ .

ثانياً : تفتيش بيوت كبار الموظفين.

هذا النوع من التفتيش مارسه الفاروق على عماله وولاته ، وهو هنا ينصب على بيوتهم وليس على سيرتهم في رعيتهم ، ليرى مدى التزامهم بالمنهج الذي وضعه لهم ، وهل كان للمنصب تأثير في حياتهم ومعاملتهم للناس .

فقام بتفتيش بيوت عدد من وولاته فوجد عند بعضهم ما يسره ، بينما وجد عند الآخرين ما توقعه من التأثر بالمنصب ، والتوسع في التمتع بملذات الحياة .

وأكتفي بإيراد مثالين يدل الأول منهما على عدم التزام الوالي بالمنهج العمري، ويدل الثاني على عكس سابقه (١).

أ- تفتيش بيت يزيد بن أبي سفيان .

روي أن الفاروق قال لغلامه يرفاً : يا يرفاً انطلق بنا إلى يزيد بن أبي سفيان أبصره عنده سمار ومصباح (٢) مفترشاً ديباجاً وحريراً من فيء المسلمين ، تسلم عليه لا يرد عليك ، وتستأذن عليه فلا ياذن لك حتى يعلم من أنت ، قال : فانطلقنا حتى انتهينا إلى بابه ، فقال : السلام عليكم ، قال : وعليك . قال : أدخل ؟ قال : ومن أنت ؟ قال يرفاً : هذا من يسوؤك ، هذا أمير المؤمنين . ففتح الباب فإذا سمار ومصباح وإذا هو مفترش ديباجاً وحريراً من فيء المسلمين . فقال عمر رضي الله عنه - : يا يرفاً : الباب الباب ، ووضع الدرّة بين أذنيه ضرباً ، ثم كور المتاع فوضعه في وسط البيت ، ثم قال للقوم : لا يبرحن منكم أحد حتى أرجع إليكم (٣) .

(١) - للإطلاع على مزيد من الأمثلة لكلا الاتجاهين انظر : ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٣١/٢ - ٣٣ .

(٢) - كان عمر ينهي عن السمر وإيقاد المصابيح بعد العشاء ، ومن فعل ذلك دون سبب مقنع وبخه ، القرشي ، أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء ، ٣٥٣/٢ في الهامش .

(٣) - ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٣١/٢ .

فعمرو - رضي الله عنه - قد وجد بعض المخالفات من يزيد وتمثل في الآتي :-

١- مخالفة أمر الخليفة بعدم السمر وإيقاد المصابيح بعد صلاة العشاء ، وكان أحري بيزيد أن يكون قدوة في التقيد بذلك الأمر ، لأنه أحد كبار موظفي الجهاز الإداري في الدولة .

٢- التوسع في التعمم بملذات الدنيا على حساب أفراد الأمة . وهذا لا يستقيم مع حياة القائد المسلم التي يرتضيها الإسلام له . أو قل هو منهج بعيد عن منهج الفاروق وما كان يأخذ به عماله من الزهد في الدنيا .

وما اتخذته الفاروق من الإجراءات والتي تمثلت في ضرب العامل ، وجمع ذلك الأثاث الفاخر . وعدم السماح للسماح بمغادرة البيت لمحاسبتهم والوالي فيما بعد ، كانت جزاءً وفاقاً لتلك المخالفات ، ولأنه إذا رتع الوالي ، رتعت الرعية ، فالمسؤولية تتناسب طردياً مع السلطة .

ب- تفتيش بيت أبي الدرداء .

كما ذهب الفاروق وغلومه يرفأ إلى بيت الصحابي الجليل أبي الدرداء - رضي الله عنه - وكان من ولاته على الشام ، فلم يجد بابه مغلقاً ، ووجد بيته مظلماً ، ولا سمار عنده ، يفترس البطحاء (١) ، ويتوسد البردعة (٢) ، وغطاؤه من البرد كساء رقيق ، لم يعرف من دخل عليه حتى جسّه عمر بيده ، فقال أبو الدرداء : من هذا ؟ أمير المؤمنين ؟ قال : نعم ، قال : أما والله لقد استبطأتك منذ العام ، فقال عمر - رضي الله عنه - رحمك الله ، ألم أوسع عليك ؟ ألم أفعل بك ؟ فقال أبو الدرداء : أتذكر حديثاً حدثناه رسول الله (ﷺ) ؟ .

(١) - البطحاء : المكان المفروش بترمل والحصى الصغار . المعجم الوسيط ، ٦١/١ ، مادة(بطح).

(٢) - البردعة : ما يوضع على الحمار أو البغل ليركب عليه ، كالسرج للفرس ، المعجم الوسيط ، ٤٨/١ ، مادة (برد).

قال أي حديث ؟ قال : " ليكن بلاغ أحدكم من الدنيا كزاد الراكب" (١).

قال : نعم . قال : فماذا فعلنا بعده يا عمر ؟ فما زالوا يتجاوبان بالبكاء حتى أضحيا (٢).

فنتيجة التفتيش هنا كانت مرضية للفاروق ، فأبو الدرداء لم تغيره الدنيا ، ولم يؤثر فيه المنصب ، بل كان يحيا حياة استصعبها الفاروق نفسه .

فالتفتيش في هاتين الحادثتين لم يكن على التصرف الإداري للعامل ، بل كان على حياته الشخصية الخاصة ، وقد مارسه رئيس الدولة بنفسه ، وهو أقوى أنواع التفتيش الإداري .

(١) - أخرجه الترمذي وأبو نعيم ، وقال عنه الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث صالح بن حسان ، وقيل عنه منكر الحديث. الترمذي ، سنن ، أبواب اللباس ، برقم ١٨٣٩ ، ١٥٥/٣ - ١٥٦ ، وأبو نعيم ، حلية الأولياء ، ٢ / ٢٣٧ .

(٢) - ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٣٢/٢ .

ثالثاً : رسل تقصّي الحقائق .

كما كان رئيس الدولة الإسلامية يقوم بالتفتيش على عماله وولاته ومعرفة أحوال رعيته بنفسه ، كان كذلك يسند أمر التفتيش إلى من يراه أهلاً لذلك ، لأنه ليس من الممكن لرئيس الدولة أن يقوم بالتفتيش على جميع عماله في كل أقاليم الدولة المتعددة والمترامية الأطراف ، فوقته وطاقته دون ذلك مهما حاول .

ولكن بما أن الهدف التأكد من سلامة وشرعية التصرفات الإدارية ومعرفة سيرة الولاة وأحوال الشعب ، وهو يتحقق بإنابة ذوي الكفاءة والأهلية ، سواء جعلهم عيوناً لرئيس الدولة على عماله وولاته ، أو إرسالهم للتحقيق في قضية ما .

وقد ذكر الكتاني في باب جعل الإمام العين على الناس في بلده : " أن الرسول (ﷺ) ، كان يسأل الناس عما في الناس " (١) وأورد ما ذكره بعض العلماء من أن ذلك ليس من باب التجسس المنهي عنه ، وإنما هو ليعرف الفاضل من المفضول ، فيكونون عنده في طبقاتهم ، وليس هو من باب الغيبة المنهي عنها ، وإنما هو من باب النصيحة ، وان في الحديث إرشاداً للحكام إلى أن يكشفوا ويتفحصوا (٢) .

فعلى الإمام إذاً أن يستعين بمن يثق به ليأتيه بأخبار وولاته وعماله وأقاليمهم ، للتعرف على مدى تقيدهم بمبدأ الشرعية في تصرفاتهم وتحقيقهم لمصالح المجتمع ، واتخاذ ما يكفل تقويم المنحرف منها من الطرق والأساليب .

وهذا ما فعله الخلفاء الراشدون -رضوان الله عليهم- فكان الفاروق رضي الله عنه - يرصد الرقباء والعيون حول وولاته وأمرائه ، لينقلوا إليه كل ما يلزم من معلومات عن سيرتهم في الرعية ليكون على بصيرة من أمرهم ، حتى إن الوالي

(١) - أخرج الترمذي من طريق أبي هالة، الترمذي ، الشمانل المحمدية / ٢٦٧ برقم ٣١٩ ، وضعفه الألباني .

الألباني ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ، ٨٥/٥ . برقم ٢٠٥٣ .

(٢) - الكتاني ، التراتيب الإدارية ، ٢٩١/١ .

ليستهم أقرب الخلق إليه أن يرفع نبأه إلى الخليفة ، ولذا قيل: " إن علم الفاروق بمن نأى عنه من عماله ورعيته كعلمه بمن بات معه في مهاد واحد " (١).

فهذا النص يشير إلى مدى دقة نظام الرقابة في عهد الفاروق ، ولا ينبغي أن يفهم منه أنه اعتمد على التشكك في إدارته ، وإلا لما وصلت الدولة والإدارة في عهده إلى ما بلغت إليه من التطور والرقى ، ذلك لأن الإنتاجية تتناسب عكسياً مع التشكك بين الرئيس ومرؤوسيه ، فكلما شعر المرؤوسون بالثقة بينهم وبين رئيسهم كلما زادت الإنتاجية في العمل وعمّ التطور جميع نواحي النشاط الإداري في الدولة والعكس صحيح .

كما أن الفاروق لم يفعل ذلك خوفاً على عرشه ومنصبه ، وإنما قام به محافظة على التزام الولاة بأحكام الشريعة ، وتطبيقاً للعدل ، وتحقيقاً لمصالح الأمة العامة والخاصة.

وكفى بذلك ضماناً لتحقيق ما هدف إليه هذا القائد العظيم .

إضافة إلى ذلك ما كان يبعث محمد بن مسلمة للتفتيش على العمال والتحقق في بعض الشكاوي التي قدمت ضد أحدهم .

كما في قضية سعد بن أبي وقاص وأهل الكوفة (٢) ، وقضية عياض بن غنم (٣).

كما استخدم ذو النورين أسلوب الإنابة في التفتيش ، فقد بعث في آخر سنة من خلافته رجالاً من الصحابة إلى الأمصار ، حتى يرجعوا إليه بأخبار ولاتته (٤).

(١) - الجاحظ ، التاج/٢٧٨ ، والماوردي ، نصيحة الملوك /٣٨٧.

(٢) - انظر تفصيل القصة في : ابن الأثير ، الكامل ، ٦-٥/٣ ، والطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ١٢١/٤-١٢٢ ، والطماوي ، عمر بن الخطاب /٢٧٨-٢٧٩.

(٣) - انظر : أبو يوسف ، الخراج /١١٦ ، وابن الجوزي ، مناقب /١٤٣.

(٤) - الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٣٤١/٤.

وها هو الخليفة الرابع علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- يكتب إلى أحد عماله: " أما بعد .. فاستخف على عمك واخرج في طائفة من أصحابك حتى تمر بأرض السواد كورة كورة ، فتسألهم عن عمالهم ، وتنتظر في سيرتهم "(١).

فقد أسند أمر التفتيش على العمال هنا إلى ذلك الوالي . وأمره أن ينظر في سيرة عمال أقاليم السواد ، من خلال التدقيق في قراراتهم الإدارية وتصرفاتهم . وسؤال الرعية عنهم .

(١) - أبو يوسف ، الخراج / ١١٨ .

المطلب الرابع : سؤال الوفود.

يقصد بأسلوب سؤال الوفود أن يقوم الخليفة أو رئيس الدولة بسؤال من يفد عليه من رعيته من أقاليم الدولة البعيدة عن العاصمة عن حال واليهم أو أميرهم وكيفية سيرته فيهم ومعاملته لهم ، ومدى التزامه بمبدأ الشرعية ، فإن أبدوا استياءهم منه في أمر من الأمور ، اتخذ في حقه الإجراء المناسب بعد التأكد من صحة الشكوى وصدقها .

ويعتبر الرسول (ﷺ) أول من عمل بهذه الوسيلة في الدولة الإسلامية ، فيروى عنه (ﷺ) أنه عزل العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين لأن وفد عبد القيس شكاه وولى أبان بن سعيد (١).

كما كان الفاروق يسأل الوفود عن حال أمرائهم وسيرتهم فيهم ، فكان الوفد إذا قدموا عليه سألهم عن أميرهم ، فيقولون خيراً ، فيقول يعود مرضاكم ؟ فيقولون: نعم ، فيقول : هل يعود العبد ؟ فيقولون : نعم . فيقول : كيف صنيعه بالضعيف ؟ هل يجلس على بابيه ؟. فإن قالوا لخصله منها : لا ، كتب إليه أن أقبل (٢). فيحقق في أمره ويتخذ ما يراه مناسباً لمعالجة الخلل وتقويمه.

ويروى أنه لما جاءه أهل حمص سألهم عن أميرهم ، فقالوا : خير أمير. إلا أنه بنى عليّة يكون فيها . فكتب كتاباً وأرسل بريداً وأمره أن يحرقها ، فلما جاءها جمع حطباً وحرق بابها ، فأخبر بذلك ، فقال: دعوه فإنه رسول ، ثم ناوله الكتاب فلم يضعه من يده حتى ركب إليه ، فلما رآه عمر قال : ألحقني إلى الحرة. وفيها إبل الصدقة . قال : انزع ثيابك . فألقى إليه نمر (٣) من أوبار الإبل ، ثم قال : اسق

(١) - ابن سعد ، الطبقات الكبرى ، ٣٦٠/٤ ، وابن حجر ، الإصابة ، ١٠/١ .

(٢) - الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٢٢٦/٤ ، وانظر : الهندي ، كنز العمال ، ٧٧٠/٥ ، برقم ١٤٣٣٦ ورقم ١٤٣٤١ ص ٧٧٢ ، وعلي ، الإدارة الإسلامية / ٣٢ .

(٣) - النمر : كساء فيه خطوط بيض وسود ، الفيومي ، المصباح المنير / ٦٢٧ ، مادة (نمر).

هذه الإبل . فلم يزل ينزع حتى تعب . ثم قال : متى عهدك بهذا ؟ قال : قريب يا أمير المؤمنين .

قال : فذلك بنيت العلية وارتفعت بها على المسكين والأرملة واليتيم .؟ ارجع إلى عمك ولا تعد^(١).

فهذه الوسيلة من أنجح الوسائل الرقابية التي تميز بها النظام الإداري الإسلامي ، إذ تؤكد على دور المواطن في تحريك الرقابة الإدارية ، بل وتحثه على التعبير عن رأيه إذا لمس أي مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية من قبل الوالي أو العامل ، أو أي تقصير منه في أداء واجبه ، مما يجعل الوالي حريصا على التقيد بمبدأ الشرعية في كل ما يأتي وما ينذر من التصرفات ، وإلا تعرض للمساءلة والعقاب ، فتصرفاته مرقوبة ، وعثراته عليه محسوبة .

(١) - الهندي ، كنز العمال ، ٧٧١/٥ ، برقم ١٤٣٣٩ .

المطلب الخامس : اللقاءات الدورية .

كان ولاية الأمر في الدولة الإسلامية يهتمون المناسبات العامة لعقد المؤتمرات بينهم وبين ولاية الأقاليم والرعية ، ليتعرفوا على أحوال رعيّتهم ويقضوا حوائجهم ، وينظروا في شرعية سيرة ولاتهم وسلامتها وصحتها ، من خلال سؤال الرعية عن ذلك ، ومراجعة ما قاموا به من أعمال إدارية في ولاياتهم .

ويعتبر موسم الحج من أهم وأصلح المواسم لعقد مثل تلك اللقاءات الدورية .

فكان - إضافة إلى كونه شعيرة من شعائر الإسلام وركناً من أركانه - مؤتمراً عاماً يعقده الخليفة للولاية والرعية .

ويعتبر عمر بن الخطاب رضي الله عنه - أول من جعله مؤتمراً عاماً ألزم عماله وولاته بموافاته فيه كل سنة ، ليتعرف أحوالهم وأحوال رعيّته عن قرب ، ولتتم دراسة المشكلات وليحاسب كلّ منهم على عمله وتصرفه ، ويمنعهم بذلك عن الظلم، ويرسم لكل منهم سياسته الخاصة بولايته^(١).

فكان يسأل الرعية عن أحوالهم ، وسيرة ولاتهم ، وكيفية معاملتهم لهم وما يأخذونه عليهم ، ليتخذ الطرق الكفيلة بتطبيق مبدأ الشرعية وتحقيق المصلحة والعدل في تصرفات أفراد جهازه الإداري .

فيروي أنه رضي الله عنه - كتب إلى عماله أن يوافوه بالموسم ، فوافوه فقام فقال: يا أيها الناس أني بعثت عمالي هؤلاء ولاية بالحق عليكم ولم استعملهم ليصيبوا من أبشاركم ولا من دمائكم ولا من أموالكم ، فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم . فما قام من الناس يومئذ إلا رجل واحد .

(١) - انظر : القرشي ، أوليات انذاروق السياسية / ٨٨ ، وابن الأثير ، الكامل ، ٢٨/٣ ، والخزاعي ، تخريج الدلالات السمعية/٢٦٣ .

فقال : يا أمير المؤمنين ، عاملك ضربني مائة سوط . فقال عمر : أتضربه مائة سوط ؟ قم فاستقد منه . فقام إليه عمرو بن العاص فقال له : يا أمير المؤمنين أنك إن تفتح هذا على عمالك كبر عليهم ، وكان سنة يأخذ بها من بعدك . فقال عمر : ألا أقيده منه وقد رأيت رسول الله (ﷺ) يقيد من نفسه ؟ قم فاستقد . فقال عمرو : دعنا إذا فلنرضه . فقال : دونكم . فأرضوه بأن اشتريت منه بمائتي دينار ، كل سوط بدينارين (١).

وفي هذه الواقعة أيضاً إشارة على ما أثمرته الرقابة الصارمة التي كان الفاروق يفرضها على عماله والمحاسبة الشديدة التي كان يمارسها عليهم - إضافة إلى قوة الوازع الديني لديهم - من قلة انحراف أولئك العمال وقلة شكوى الناس منهم .

إذ لم تسجل في تلك اللقاء مع كثرة من حضر من الرعية إلا شكوى واحدة .

ألا يكفي هذا دليلاً على المستوى العالي من الالتزام بأحكام الشريعة وتحقيق العدل في واقع الجهاز الإداري في دولة الفاروق .

كما كان الخليفة الراشد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - يأخذ عماله بموافاته في موسم الحج لمحاسبتهم والنظر في تصرفاتهم .

يدل على هذا قوله في كتابه إلى أهل الأمصار : " أما بعد .. فإني آخذ عمالي لموافاتي في كل موسم " (٢).

فهو يُعلم الرعية بذلك لحضورهم إن كانت لهم أو لأحد منهم مؤاخظة أو شكوى ضد أحد عماله وولاته ، لينصفهم منه بعد النظر في صدقها وحقيقتها.

(١) - أبو يوسف ، الخراج / ١١٦ ، وانظر : ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ١٥/٢ .

(٢) - الطبري ، تاريخ الرسل والمنوك ، ٢٤٥/٤ .

فإنه اللقاءات العامة بين الخليفة وشعبه تدفع العامل بطريق غير مباشر للتقيد والالتزام بأحكام الشريعة وتوجيهات الخليفة عند ممارسة تصرفاته الإدارية ، كما تجعله يعيد النظر في تصرفه ، ويراجعه حتى قبل أن يشرع في تنفيذه لعلمه بأنه محاسب على ما يكون فيه من خلل أو انحراف.

المطلب السادس : التقارير الإدارية .

التقارير الإدارية هي تلك التي يطلب الخليفة من الوالي إرسالها إليه مبيناً فيها طبيعة الإقليم وأهله ، وكيفية سير العمل فيه ، ليطلع على كيفية سير الأعمال الإدارية، ويتحقق من شرعيتها ، وليتسنى له رسم الخطط المستقبلية لذلك الإقليم. هذا بالإضافة إلى تلك التقارير الشفهية التي يقدمها رسل تقصى الحقائق إلى الخليفة عن سيرة العامل وأحوال الرعية . وكانت التقارير الإدارية وسيلة من الوسائل الرقابية في الدولة الإسلامية .

فقد كان الخليفة الراشد عمر بن الخطاب يطلب من قواد حربه أن يكتبوا له عن كل تحركاتهم وعن أحوالهم ، وعن طبيعة منازلهم ، وطبيعة الأرض التي تحيط بهم من صحاري وجبال وأنهار ، وأي مظهر من مظاهر الطبيعة ، وعن العدو الذي يواجهونه ، كم عدد جيشه ، ومن هو قائدهم ، وكيف سلاحهم وثباتهم ؟ وغيرها من المعلومات التي يستعين بها الفاروق في معرفة كيفية سير العمل في تلك الجهة، وفي وضع الخطط الحربية التي يسير عليها ذلك القائد ، والأماكن التي ينزلها ، وتلك التي يقف عندها بعد النصر حتى يأتيه أمر آخر^(١).

ومما كتبه إلى قائده سعد بن أبي وقاص قوله : " واكتب إليّ أين بلغك جمعهم، ومن رأسهم الذي يلي مصامتكم ، فإنه قد منعتني من بعض ما أردت الكتابة به قلة علمي بما هجمتم عليه والذي استقر عليه أمر عدوكم ، فصف لنا منازل المسلمين ، والبلد الذي بينكم وبين المدائن صفة كأني أنظر إليها ، واجعلني من أمركم على الجليّة " ^(٢).

(١) - انظر : القرشي ، أوليات الفاروق السياسية / ٢٩٧.

(٢) - الطبري ، تاريخ الرسل والمنوك ، ٤٩١/٣ ، وانظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٤١/٧.

بل ويطلب منه أن يوافيه بتلك التقارير كل يوم حيث يقول له " واكتب إلى كل يوم" (١).

فكتب إليه سعد يصف له تلك المنازل والأراضي ، بحيث كأنه يشاهدها ، وكتب إليه يخبره بأنّ الفرس قد جردوا لحربه القائد الفارسي رستم (٢) .

وفي الحقيقة أن المرء ليعجب أشد العجب - إذا وضع في الحسبان وسائل المواصلات البدائية في ذلك الوقت ، وبُعد المسافات ووعورة الطرقات - من هذه السرعة في الاتصال بين الخليفة وعماله .

ولكن إن دل ذلك على شيء فيدل على التفاني والإخلاص في أداء الوظيفة الإدارية على أحسن وجه ، وعلى حرص الفاروق الشديد على الإطلاع أولاً بأول على كل كبيرة وصغيرة من أمور دولته بأطرافها القاصية والدانية .

أما التقارير التي كان يقدمها رسل تقصى الحقائق إلى الخليفة فإنها كانت شفوية ، تصل إلى الخليفة أو رئيس الدولة مشافهة عن طريق الموظف المكلف بذلك.

كما هو الحال في عيون عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، ورسد تقصي الحقائق الذين كان يستعين بهم لمعرفة كفاءة الوالي ، أو للتحقيق في الشكوى المقدمة ضد أحد عماله ، وهو ما كان يقوم به محمد بن مسلمة .

ففي قضية تحقيقه في شكوى أهل الكوفة من سعد بن أبي وقاص يقول الطبري: " فبعث عمر محمد بن مسلمة ، وكان هو صاحب العمال الذي يقتص آثار من شكى زمان عمر ، فقدم محمد على سعد ليطوف به على مساجد أهل الكوفة ...

(١) - ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٤٢/٧ ، والطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٤٩٥/٣ .

(٢) - انظر : ابن كثير ، البداية والنهاية ، ٤١/٧ ، والطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٤٩٢/٣ .

إلى أن قال . وخرج محمد بن مسلمة به وبهم إلى عمر حتى قدموا إليه فأخبره الخبر" (١) .

فالتقرير الذي قدمه محمد بن مسلمة - كما ترى - كان شفيهاً ولم يكن مكتوباً.

وعلى هذا تعتبر التقارير الإدارية - الشفوية والمكتوبة - من أهم الوسائل التي استخدمتها الدولة الإسلامية لإحكام الرقابة الإدارية على مختلف مؤسسات وأفراد جهازها الإداري .

فهذه الوسائل تهدف إلى التأكد من الالتزام بالأحكام الشرعية في العملية التنفيذية ، والتحقق من مطابقة النتائج الفعلية للنتائج المتوقعة والمرسوسة ، حتى إذا كان هناك أي خلل أو انحراف بحثت عن أسبابه وهل يرجع ذلك إلى الخطة ، أم إلى المنفذين أم إلى ظروف خارجية عاصرت العملية التنفيذية.

فإذا كان الخلل في الخطة لعدم ملاءمتها مثلاً وصعوبتها فلا بد من معالجة ذلك واتخاذ الحلول الكفيلة بتوفير ملاءمتها وسهولة تطبيقها ، كما في قضية تحديد الفاروق للمهور.

أما إذا كان الانحراف في العاملين كأن يكونوا غير ماهرين بما فيه الكفاية للقيام بالعمل ، وهنا يجب تدريبهم على الأساليب الصحيحة في تأدية العمل ، وبيان التصرف السليم لهم كما فعل الرسول (ﷺ) مع ابن النبتية حيث بين له وللناس الضوابط الشرعية للوظيفة في الإسلام .

كما قد يكون ذلك لإهمالهم في تأدية واجباتهم الوظيفية وهنا يجب تنبيههم ولفت انتباههم واتخاذ الإجراءات المناسبة في حقهم بما يكفل استقامتهم وسلامة العملية التنفيذية ، وهو ما قام به عمر بن الخطاب تجاه بعض عماله عندما ظهر له استغلالهم لمناصبهم في توفير ثروتهم الخاصة .

أما إذا كانت أسباب الانحراف راجعة إلى ظروف خارجية لا علاقة لها بالخطة أو العاملين كنشوء اضطرابات سياسية أو ركود اقتصادي ، فالعلاج هنا

(١) - الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ٤/١٢١-١٢٢.

يُمكن في العمل على إزالة تأثير تلك الظروف إن أمكن أو احتوائها أو التكيف معها إذا كان من المتوقع أن تدوم طويلاً ، وفشلت الإدارة في تعديلها أو احتوائهما^(١).

وعليه فإن دور الرقابة لا يقتصر على مجرد كشف الانحرافات وتصيّد الأخطاء بل تكمن فاعليتها في البحث عن أسباب تلك الانحرافات والأخطاء وكيفية معالجتها ، وهذا ما شاهدناه خلال الوسائل التي استخدمها النظام الإداري الإسلامي حيث قام عن طريقة تلك الأساليب بكشف الانحرافات وكشف أسبابها وإيجاد العلاج المناسب لها.

(١) - انظر : سالم وآخرون المفاهيم الإدارية الحديثة / ١٩٠.

المبحث الثاني : أساليب الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والأنظمة الوضعية الحديثة

لتمكن الرقابة الإدارية من الوصول إلى غايتها وتحقيق الأهداف المرجوة منها بشكل صحيح ودقيق ، ابتكر القائمون عليها عدة وسائل يستطيعون بواسطتها ممارسة الرقابة على الوجه الشرعي المحقق للهدف المنشود.

ولقد ذكرنا في سياق البحث بعضاً من الوسائل التي استخدمها النظام الإسلامي والوضعي .

ومن خلال المقارنة السريعة بينهما يظهر ما يلي :-

١- سهولة تطبيق ويسر الوسائل التي استخدمها النظام الإداري الإسلامي ، بينما نجد طابع التعقيد واضحاً في تلك التي في النظم الوضعية الحديثة .
ولعل اختلاف الواقع الحياتي ، وما اقتضاه من الجوانب التنظيمية له دور كبير في ذلك .

٢- إن بعض الوسائل الفعالة التي استخدمها النظام الإداري الإسلامي لا نجد لها مثيلاً في الأنظمة الإدارية الحديثة منها :-

أ- سياسة الباب المفتوح: التي يسهل الاتصال بين القائد وشعبه في الدولة الإسلامية، ليستمع إليهم ويقضي حوائجهم ، ويحل مشاكلهم ، ويرد مظالمهم .

فهذه الوسيلة لا مثيل لها في الإدارة الحديثة .

صحيح أن هذه الإدارة عرفت أسلوب الرقيب الإداري (الأمبسمان) مهمته تحسس شكاوي المواطنين والتحقيق فيها ورفعها إلى الجهات المختصة ، لكنه يظل قاصراً عن مماثلة سياسة الباب المفتوح وإن شابهها في بعض الأوجه ، حيث لا اتصال مباشر بين الحاكم والجمهور في هذه الدول ، وإن كان هناك اتصال فيو

عن طريق هذا الجهاز الذي لغرض ما قد لا يرفع كامل الأوراق ، أو قد يرفع تقريراً مغايراً للمعلومات التي تصله من الجمهور ، أما في الدولة الإسلامية فقد كان الاتصال مباشراً بين الحاكم والمحكوم ، لا يعيقه عائق ولا يمنعه مانع ، وبما يحقق العدل والخير للجميع (١) .

ب- اللقاءات السنوية في موسم الحج بين الخليفة وولاته والشعب ، التي كانت فرصة للخليفة ليستمع إلى أفراد أمته من مختلف أنحاء دولته ، وليتعرف على كفاءة عماله وسيرتهم ، وليقوم بشرح فلسفة الحكم والإدارة لأولئك العمال والتشاور معهم فيها .

بالإضافة إلى كونها فرصة للقاء الولاة بعضهم ببعض ، وعرض المشاكل الإدارية التي واجهها كل منهم ، للاستفادة من خبرات بعضهم البعض في كيفية حلها والتغلب عليها .

وهذا النمط الرقابي تفتقر إليه الإدارة الحديثة وإن وجدت فيها بعض الوسائل الشبيهة لكنها في حدود ضيقة ، إذ تقتصر على أفراد المؤسسة الواحدة من مؤسسات الجهاز الإداري ، أو على قسم من تلك المؤسسة .

ولأهمية وفاعلية مثل هذه اللقاءات التي ابتكرها الفكر الإداري الإسلامي ، فإن علماء الإدارة المعاصرة ينادون بضرورة الأخذ بها وتطبيقها في واقع الجهاز الإداري (٢) .

٣- إن الفكر الإداري الإسلامي سبق الفكر الإداري الحديث إلى كثير من هذه الوسائل ، كالتفتيش الإداري ، والتقارير ، وإبراء الذمة المالية للعامل .

(١) انظر : المزجاني ، الرقابة في الإدارة ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية /ص ١١٦.

(٢) انظر : أبو سن ، الإدارة في الإسلام /١٢٧ ، وحسنين ، الرقابة الإدارية /١٦٠.

وهذا دليل بين على مرونتها وصلاحتها للتطبيق في كل زمان ومكان ، وإنها وإن وجدت منذ أكثر من ثلاثة عشر قرناً فهي لا تزال صالحة للتطبيق في عصرنا الحاضر ، خصوصاً إذا أعيد تنظيمها تنظيماً علمياً سليماً ودقيقاً يتفق وواقع الحياة في هذا العصر ، وكان تطبيقها وفق المنهج الإسلامي ، وفي دولة تلتزم بالإسلام التزاماً كاملاً في حياتها بمختلف جوانبها.

الفصل الخامس :

الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية

والنظم الوضعية الحديثة

المبحث الأول : أسس الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم
الوضعية الحديثة .

المبحث الثاني: أنواع الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم
الوضعية الحديثة .

الفصل الخامس : الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة.

بعد بيان مضمون الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة وفي الشريعة الإسلامية ، يجدر بالباحث أن يلقي نظرة تقديرية على أسسها وأنواعها في كلا النظامين ، ليظهر مدى تميز الشريعة الإسلامية على تلك النظم ، وهذا ما سيقوم به المبحثان الآتيان :-

المبحث الأول : أسس الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة .

إن الأساس الذي تقوم عليه الرقابة الإدارية في النظم الوضعية الحديثة - كما أسلفنا - هو مبدأ المشروعية الذي يعني وجوب احترام القانون والخضوع لأحكامه ، وهذا المعنى هو ما يهدف إليه مبدأ المشروعية في الدولة الإسلامية ، الذي يعتبر الأساس الأول للرقابة الإدارية في الإسلام.

غير أن الاختلاف الجوهرى بين المبدأين يكمن في القانون الذي يستند إليه كل منهما ، ويسعى إلى تحقيق احترامه والخضوع له .

حيث يتمثل في الحالة الأولى في القانون الوضعي ، الذي وضعته فئة من البشر متأثرة بعوامل داخلية وخارجية عاصرت وقت صياغة قواعده ونصوصه.

بينما يتجسد في الدولة الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية المنبثقة من مصادرها الأصلية والتبعية وقواعدها الكلية ، التي ارتضاها الله جل جلاله - خالق البشر العالم بما يصلحهم - ديناً وقانوناً لعباده ليسعدوا بها في الدنيا والآخرة . قال الله تعالى: ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً ﴾^(١).

(١) سورة المائدة / ٣ .

ونتيجة لهذا الاختلاف الواسع والعميق بين طبيعة كلا التشريعين تميزت الشريعة الإسلامية بما يلي :

١- قوة العنصر الروحي في احكامها.

فالشريعة الإسلامية تقيم المجتمع والدولة على نظام اعتقادي لا مثيل له في القوانين الوضعية .

نظام يزرع في نفس الإنسان وجوب الإيمان بالله واليوم الآخر وباقي أركان الإيمان، وأن ما جاء به الرسول (ﷺ) حق ، ويعرفه بخالقه ، ومركزه في الحياة ، ووظيفته فيها . وأن مصيره الاخروي يتقرر بناءً على ما قدمه في حياته الدنيا ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر .

﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره ﴾ (١) .

هذا النظام الذي إذا تأصل في النفس البشرية وضرب بجذوره في أعماقها ، كانت ثمرته لدى الإنسان يقيناً بأن الله مطلع وعالم بكل ما يقوم به أو سيقوم من عمل . فهو تعالى ﴿ يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ﴾ (٢) .

مما يجعله دائم المراقبة لله تعالى في كل حركاته وسكناته فنظام العقيدة الذي يتميز به الإسلام ذو أثر بالغ في الفرد والمجتمع والدولة ، إذ يؤد في الفرد - مواظناً أو موظفاً - رادعاً داخلياً عن كل ما فيه مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ، ودافعاً ذاتياً إلى كل ما فيه رضى الله تعالى .

ويجعله شديد التقيد بها حريصاً على تطبيقها ظاهراً وباطناً ، دائم المحاسبة لنفسه ، سريع التوبة والرجوع إلى الله إن صدرت منه أية مخالفة لدينه وشريعته .

(١) سورة الزلزلة / ٧- ٨ .

(٢) سورة غافر / ١٩ .

وليس كذلك الحال في القوانين الوضعية ، وذلك لخلوها من الجانب العقدي .

ولذا لا يوجد في نفوس أفرادها " أي ضابط ذاتي منتج وفعال يمنع من المخالفة [لأحكامها والخروج عليها] ويبقى فقط الرقابة الخارجية التي حين يقلت منها الناس ويصبحون بمأمن منها يصدر منهم من المخالفات على حساب القانون وإهدار الحقوق والحريات كل ما يحقق لهم مصالح مادية شهوانية من متاع الدنيا العاجل" (١).

فبدا واضحا - مما تقدم - أن الشريعة الإسلامية تتميز بجانب روحي تعبدية يلزم كل حكم من أحكامها، ويعتبر ضمانه حقيقية لخضوع الأفراد وطاعتهم لها ، وليس للقوانين الوضعية شيء من ذلك.

٢- اهتمامها وعنايتها بالأخلاق.

يعتبر الجانب الأخلاقي من الدعائم الأساسية في الإسلام ، فهو يربي أفراده على التحلي بكمكارم الأخلاق ، والتخلي عن مذمومها ، بل جعل الأخلاق الفاضلة من صفات المؤمنين المفلحين ، وجعل رذائلها من صفات المنافقين وعلامات النفاق .

حيث يقول الله تعالى : « والذين هم عن اللغو معرضون » (٢) ويقول تعالى : « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون » (٣) . ويقول الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم :- " آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب ، وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان" (٤) فالإسلام يحرص كل الحرص على صياغة أفراده - حكومة وشعبا - صياغة أخلاقية راقية ، يظهر أثرها في كل ما يصدر عنهم من أفعال أو أقوال .

(١) البيهقي ، النظام السياسي الإسلامي / ٣٤٨.

(٢) سورة المؤمنون / ٣

(٣) سورة المؤمنون / ٨.

(٤) سبق تخريجه ص ٧٩.

حتى يصبح التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل سجية وطبعاً في واقع سلوكهم الحياتي ، مما يكون له الدور الكبير في خضوعهم للأحكام الشرعية خضوعاً كاملاً مضموناً وجوهراً لا شكلاً ومظهراً فقط .

أما القوانين الوضعية فإنها تكاد تهمل الجانب الأخلاقي في تشريعاتها ، ولا تنظر إليه إلا نظرة مادية بحتة ذلك لأنها لا تقوم على أساس من الدين ، وإن اهتمت بعض نصوصها به .

" إذ من المعروف أن أساس القوانين الوضعية في أوروبا كلها هو القانون الروماني ، وقد وجد هذا القانون وكمل قبل أن يوجد الدين المسيحي الذي تتدين به البلاد الأوربية ، فلما جاء الدين لم يكن له مكان هام في القانون ، خصوصاً وأنه لم يأت بتشريع خاص" (١) .

وهذا هو سر جفاف القوانين الوضعية وماديتها ، وسعي أفرادها لمخالفتها والتقلت منها متى سنحت لهم الفرصة بذلك .

أما الشريعة الإسلامية فأنك حينما وليت نظرك في تشريعاتها وجدتها نسيجا متكاملأ من الأخلاق والأحكام ، وأحسست بروح أخلاقية تسري في كل نظمها وتشريعاتها لمختلف جوانب الحياة الإنسانية ، مما يجعل الخضوع لها طوعياً تلقائياً دون تكلف أو تعسف.

٣- صلاحيتها لكل زمان ومكان.

إن كون الشريعة الإسلامية ذات طبيعة إلهية أكسبها صفة صلاحية التطبيق في كل زمان ومكان ، فهي من عند الله خالق الكون والبشر ، العالم بما يصلحهم في حالهم ومآلهم ، الذي ارتضى لهم هذه الشريعة الغراء منهجاً دينياً ودينيوا إلى قيام الساعة ، حيث أقامها على عنصرين :عنصر الأصالة وهو قطعي ثابت غير قابل

(١) عودة ، الإسلام وأوضاعنا القانونية /٣٩.

للتغيير والتبديل، وهو ما يتعلق بالجانب الديني البحت ، كالأمر العقدي والأخلاقية وغيرها.

وعنصر المعاصرة وهو يتسع لجوانب الحوادث المستجدة، والتي تطرأ على حياة الأمة، ويقوم المجتهدون بتقرير الأحكام الشرعية لها على ضوء مقاصد الشريعة وقواعدها العامة ، فلا توجد واقعة أو حادثة في حياة الناس بمختلف جوانبها إلا في الشريعة الإسلامية ما يناسبها من الأحكام فالشريعة الإسلامية ثابتة الأصول والقواعد ، مرنة في أحكامها الجزئية ، ولذا كانت صالحة لكل زمان ومكان ، شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية.

أما القوانين الوضعية فلطبيعتها البشرية تفنقر إلى هذه الصفة ، فهي قاصرة لقصور عقول واضعيها .

ولا تصلح للتطبيق إلا في بيئتهم ، لتأثرها بهم وبنوازعهم وأهوائهم النفسية.

ولذا نجد أن هناك اختلافاً بين تلك القوانين من دولة إلى أخرى ، ومن زمان إلى آخر ، وهي نتيجة طبيعية بالنظر إلى أصلها.

وتأسيساً على ما تقدم فإن نظام الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية يتميز على شبيهه في النظم الوضعية الحديثة بما تميّزت به هي على تلك القوانين ، من ارتباط الجانب القانوني فيه بالجانب الروحي .

مما يضيف عليه صفة الاحترام والخضوع التلقائي الطبيعي لدى أفراد الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية ، والحرص على التطبيق الشرعي له في كافة المؤسسات الإدارية في الدولة ، دون تأثر بهوى نفسي أو خارجي^(١).

فالرقابة الإدارية تكون ذات أثر فعال في واقع الجهاز الإداري في الدولة التي تتخذ الإسلام منهجاً لها وقانوناً في جميع جوانب حياتها الدينية والدنيوية ، لأنها

(١) - أنظر: المرجع السابق/ ٤٢-٤٣.

بجانب قيامها على الأساس القانوني المادي تقوم على أساس روحي يكفل لها الحياة الفعلية في نفوس جميع أفراد الجهاز الإداري . وهو ما تفتقر إليه الرقابة الإدارية في النظم الوضعية ، لخلوها من الجانب الروحي ، لذا فهي عرضة للمؤثرات الداخلية والخارجية عند تطبيقها ، مما يؤدي إلى ضعف فاعليتها في واقع الجهاز الإداري في تلك الدول.

المبحث الثاني : أنواع الرقابة الإدارية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة

عرفنا سابقاً أن الرقابة الإدارية تنقسم إلى قسمين :-

الأول : رقابة إدارية داخلية .

الثاني : رقابة إدارية خارجية.

وأن الرقابة الداخلية تتمثل في :

أ- الرقابة الذاتية.

ب- الرقابة الرئاسية .

وأن كلاً من هاتين ينقسم من حيث وسيلة تحريكها إلى :

١- رقابة تلقائية .

٢- رقابة بناءً على تظلم .

وبناءً عليه ستم المقارنة في هذا المبحث من خلال المطالب الثلاثة الآتية :-

المطلب الأول : الرقابة التلقائية .

المطلب الثاني : التظلم الإداري .

المطلب الثالث : الرقابة الخارجية .

المطلب الأول : الرقابة التلقائية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة

الرقابة الإدارية التلقائية هي التي يقوم بها عضو الإدارة على أعماله ، أو الرئيس الإداري على مرؤوسيه وأعمالهم من تلقاء نفسه ، سعياً إلى تطبيق مبدأ الشرعية ، وتحقيق العدل والمصلحة على أكمل وجه وأحسنه .

وتتفق الشريعة الإسلامية مع الأنظمة الوضعية الحديثة من حيث شكل الرقابة التلقائية .

لكن البون الشاسع بينهما يظهر في المضمون الجوهرى لهذه الرقابة ، ومدى قوتها في نفوس أفراد الجهاز الإداري في كلا النظامين .

فالشريعة الإسلامية تميزت بالاهتمام بالجانبين المادي والروحي في آن معا في تشريعاتها ، مع التركيز على الجانب الروحي في المقام الأول ، نظراً لمصدرها الإلهي وصفتها الدينية ، مما أكسبها مهابة وقداًسية واحتراماً في نفوس معتقبيها ، تجعلهم يحرصون - عن طواعية واختيار - على تطبيق كل أحكامها ، والالتزام بكل مبادئها ، لثيقنهم بأنها من عند الله الذي خلقهم ويسر لهم معاشهم في هذه الحياة العالم بمكنونات صدورهم ، وأعمال جوارحهم .

ولعلمهم أيضاً بأنهم مردودون إليه فمحاسبهم عما اجترحوه في حياتهم الدنيا ، ليكافئ المحسن ، ويعاقب المسيء بما يستحق .

فالمسؤولية في الشريعة الإسلام ليست دنيوية فحسب ، حتى إذا أفلت منها الإنسان بأي حيلة ابتدعها نجا من العقاب ، وإنما هي - بالإضافة إلى ذلك - أخروية ، وهذه لا مفر منها ولا مهرب. يقول الله تعالى : ﴿ وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون ﴾ (١).

(١) سورة التوبة / ١٠٥.

فالأية الكريمة ناطقة بأن المسؤولية في الإسلام مزدوجة دنيوية واخروية ، وأن الثنائية لا مناص منها إذ هي أمام عالم الغيب والشهادة ، الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور .

فهذه الثنائية في المسؤولية التي تميز بها الإسلام ساهمت إسهاماً كبيراً في تقوية السرقابة الداخلية لدى أفراد عموماً ، وأفراد الجهاز الإداري على وجه الخصوص . لأن الموظف وهو يمارس وظيفته ، بل وقبل أن يقدم على أي تصرف إداري يعلم يقيناً بأن الله مطلع على أعماله وهواجسه ، وأنه مهما حاول الإفلات من العقاب الدينوي ، فإنه لن يستطيع ذلك يوم القيامة ، مما يدفعه إلى القيام بواجبه ووظيفته على أحسن وجه ، وفق المنهج الشرعي المرسوم له ، ويحرص أشد الحرص على مراجعة أعماله قبل وبعد أدائها ، ليتلافى ما قد يشوبها من خطأ أو نقصير ، ليلقي ربه وهو راض عنه .

فثنائية المسؤولية في الشريعة الإسلامية تجعل من نفس الإداري المسلم رقيباً ذاتياً حياً يردعه عن كل ما يخل بمبدأ المشروعية ، ويدفعه إلى أداء وظيفته على أحسن وجه وأتقنه .

ولذا كانت الرقابة الذاتية خط الدفاع الأول في الإسلام وذات فاعلية كبيرة في الجهاز الإداري في الدولة الإسلامية^(١) .

أما النظم الوضعية فإنها لا تعطي للرقابة الذاتية هذه المكانة والأهمية .

بل تقلل من شأنها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة ، ذلك لأنها تعتمد على يقظة الضمير لدى الموظف ، وهو أمر لا يمكن الوثوق به خاصة مع ما قد يلبس الأداء الوظيفي من النوازع الداخلية أو الخارجية ، أو ما قد ينتاب الموظف من المخاوف إن هو اعترف بخطئه .

(١) - أنظر: البياتي، النظام السياسي الإسلامي / ٣٤٠-٣٤١.

وفي الحقيقة أن هذه النظرة الدونية للرقابة الذاتية في هذه الأنظمة ترجع إلى ماديتها واضمحلال القيم الدينية والروحية فيها ، مما أدى إلى تفشي صور الانحراف والفساد في مجتمعاتها (١) .

فالموظف متى سنحت له فرصة لمخالفة القانون لن يألو جهداً في اقتناصها ، وذلك لضعف الوازع الداخلي لديه الناتج عن ضعف بل انعدام الجانب الروحي في تلك الأنظمة ، ولعلمه بأنه بحيلته تلك سيصبح بمنجاة من العقاب الدنيوي ، أما العقاب الأخروي فهو غير موجود فيها .

أما الرقابة الرئاسية التلقائية فهي كذلك أقوى في الشريعة الإسلامية منها في النظم الوضعية .

وذلك لضعف أو انعدام الجانب الروحي والديني في تلك الأنظمة ، ولتميز الشريعة الإسلامية بتقريرها مبدأ ثنائية المسؤولية عن الخروج على أي حكم من أحكامها. مما يدفع الرئيس الإداري إلى مراقبة مرؤوسيه ومحاسبتهم باستمرار ، أداءً لواجبه ، وإرضاءً لربه فهو يقوم بذلك تلقائياً بوازع ديني داخلي أوجده لديه ونماه يقينه بمراقبة الله له في السر والعلن ، وما ينتظره - إن هو قصر في أداء واجبه - من عقاب أخروي مهما استطاع التفلت من المسؤولية الدنيوية .

فلقوة الجانب الروحي في تشريعات الشريعة الإسلامية ولتقريرها مبدأ ثنائية المسؤولية ، كانت الرقابة الإدارية فيها أقوى وأكثر فاعلية في نظامها الإداري منها في النظم الوضعية الحديثة ذات الطابع البشري المادي والمسئولية الدنيوية.

(١) انظر ، عبد الوهاب ، الرقابة الإدارية ، رسالة الخليج العربي ، ص ٢٢٨ ، والمزجاجي ، الرقابة في الإدارة ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، ص ١٠٤ - ١٠٦ .

المطلب الثاني : التظلم الإداري بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة

التظلم الإداري - كما عرفت - هو الطلب الذي يسعى صاحبه من خلاله إلى رفع الظلم الذي أحاق به ، وإزالة الضرر الذي لحقه من جراء القرار الإداري المتظلم منه .

ويقوم بتقديمه إما إلى صاحب القرار شخصياً وهو (التظلم الولائي) أو إلى رئيسه وهو (التظلم الرئاسي). فالمحرك للرقابة هنا هو ذلك الشخص المتظلم .

والتظلم الإداري وإن استوت الشريعة الإسلامية مع الأنظمة الوضعية الحديثة في وجوده من حيث المبدأ ، لكنها تختلف عنها من حيث صاحبه أو مقدمه.

فبالأنظمة الوضعية تشترط ليكون طلب التظلم مقبولاً : أن يُقدّم من صاحب الشأن أو من ذي المصلحة^(١).

أما الشريعة الإسلامية فإنها - كما بينا - لا تعترف بهذا الشرط بل تعتبر التظلم الإداري صحيحاً وإن قدم من شخص ثالث لا علاقة له بالقرار المتظلم منه ولا مصلحة له فيه ، بل يكون واجباً عينياً عليه إن تعين لذلك .

وفي الحقيقة إن هذه النظرة الشمولية في الشريعة الإسلامية ناشئة عن المسؤولية المزدوجة في التطبيق التي يقرها مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فإنه تعالى يقول : ﴿ والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾^(٢) .

(١) البيانوني ، دور التظلم الإداري ، الإدارة العامة ، ص ١٩٢ .

(٢) سورة التوبة / ٧١ .

والرسول الكريم (ﷺ) يقول : " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلساته ، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان " (١).

فالفرد المسلم مسئول عن تطبيق أحكام الشريعة على نفسه أولاً ، وعلى غيره في حدود قدرته ثانياً .

فلا يجوز له أن يقف مكتوف الأيدي أمام المخالفات التي يراها في المجتمع ، بل عليه أن يحرص على مصلحة أفراد مجتمعه كما يحرص على مصلحته ، وأن يسعى إلى دفع كل ظلم يقع فيه أو يقع على أحد أبنائه .

فقد روي عنه (ﷺ) أنه قال : " من لم يهتم بأمر المسلمين عامة فليس منهم " (٢) .

ولا يخفى الدور الإصلاحي الذي تقوم به هذه الثنائية في المسؤولية التنفيذية في المجتمع الإسلامية ، والمردود الإيجابي لها في تنمية وتقوية التعاون والتكافل بين أفرادها .

ولا ريب أن هذا التنظيم للمسؤولية بهذه الكيفية لا نجده في النظم الوضعية ، ولذا اشترطت أن يقدم التظلم من صاحب الشأن أو المصلحة ، وإلا كان باطلاً مردوداً.

وما ذلك إلا لخوائها الروحي ، ونظرتها المادية الضيقة .

فكل فرد في تلك المجتمعات لسان حاله وواقعه يقول : لنفسي السلامة وعلى غيري العفاء ، ولك أن تتصور بناءً عليه مدى التفكك الاجتماعي الذي يعيشه أفرادها.

(١) سبق تخريجه ص ٧٤ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٢٠ .

المطلب الثالث : الرقابة الخارجية بين الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة

تتمثل الرقابة الخارجية في رقابة الأجهزة والدواوين المتخصصة وقد أوردنا ثلاثة نماذج منها في النظام الإداري الإسلامي وهي ديوان البريد ، وديوان الحسبة ، وديوان المظالم . أما في الأنظمة الوضعية الحديثة فهي كثيرة إذ تستحدث كل دولة ما تحتاج إليه ويناسبها منها .

فلا يوجد نمط محدد يجب أن تلتزم به كل الدول عند إنشائها لتلك الدواوين .

وهو أمر يفرضه الواقع والتطور الحضاري للبشرية ، ويستوى فيه الدولة الإسلامية وغيرها من الدول .

لكن الاختلاف الجوهرى بينها يكمن في الأساس الفكرى والعقدى الذى تقوم عليه تلك الدواوين .

فبينما تكون الشريعة الإسلامية ذات الطبيعة الإلهية وذات البعد الروحى أساس أجهزة الدولة الإسلامية ، تكون القوانين الوضعية المادية أساس الأجهزة الرقابية فى تلك الدول .

وقد بينا ما تميزت به الشريعة الإسلامية فى هذا المجال ، وبالتالى يظهر لك ما تميز به كل مؤسسات وأجهزة الدولة التى تجعل من الشريعة الإسلامية ديناً وقانون حياة.

كما أنه هناك إختلافات شكلية بين أجهزة كلا النظامين فمثلاً نظام الرقيب الإدارى (الأمبد سمان)^(١) الذى يختص بمراقبة تنفيذ الأجهزة الحكومية للقانون ،

(١) - الأمبدسمان : كلمة سويدية تعنى الممثل أو المدافع عن الشعب. العمر، ديوان الشكاوي، الإدارة العامة، ص ٦٦٨.

وبالتحقيق في شكاوي المواطنين ، والذي استحدثته السويد في دستور ١٨٠٩م ، وتبعتها بعد ذلك كثير من الدول كالدانمرك ، وفنلندا ، والنرويج ، وبريطانيا^(٢) .

فهذا الجهاز وان كان شبيهاً بديوان المظالم لكن هناك اختلافات بينهما أهمها:

١- من حيث الاختصاصات (١) .

فديوان المظالم أوسع نطاقاً في مجال عمله من الأمد سمان ، فهو ينظر في كل المظالم التي تصدر من الولاة فما دونهم حتى أدنى مركز إداري في الدولة كما بينا في سياق البحث .

أما الأمد سمان فإنه لا يحق له النظر في أعمال بعض الفروع من الحكومة كالمبديات كما هو الحال في نيوزلندا والنرويج ، أو قرارات مجلس الوزراء كما في نيوزلندا والنرويج والسويد ، كما عليه أن يمتنع عن التحقيق في الشكوى إذا صدر توجيه من رئيس المجلس التشريعي أو وزير العدل .

فهناك قيود كثيرة مفروضة على سلطات هذا الجهاز مما يقلل من فاعليته في الواقع.

٢- من حيث الدور الرقابي .

حيث يقتصر دور الأمدسمان على تحريك الرقابة دون ممارستها ، أي أن سلطته استشارية وليست تنفيذية . فيقتصر نشاطه على إجراء التحقيق في الشكاوي التي يقدمها المواطنون ، ونقد أعمال الأجهزة التنفيذية ، ونشر التقارير عنها ، لكن ليس له سلطة في إلغاء أو تعديل أي قرار صدر عن الجهاز الإداري في الدولة (٢) .

(١) - انظر : الجهني ، الرقابة الإدارية / ١٠٥ - ١١٣ .

(١) انظر : العمر ، ديوان الشكاوي ، الإدارة العامة ، ص ٦٧٢ - ٦٧٣ .

(٢) انظر : المرجع السابق ، ص ٦٧٧ ، والجهني ، الرقابة الإدارية / ١٠٤ .

أما ديوان المظالم فدوره الرقابي لا يقتصر على مجرد تحريك الرقابة الإدارية ، بل يتعداه إلى مباشرتها ، فسلطته ليست استشارية كما هو الحال في الأمدسيمان ، وإنما هي تنفيذية يقوم من خلالها بإيصال الحقوق إلى أصحابها ، وإعادة الأمور إلى نصابها.

ومما قلناه في الفرق بين ديوان المظالم والأمدسيمان من حيث الدور الرقابي هو نفسه بالنسبة لديوان الحسبة .

فهما وإن كان بينهما تشابه كبير من حيث التخصصات مع وجود بعض الفوارق في الصلاحيات وفي نطاق عمل كل منهما ، لكن البون الشاسع يظهر بينهما في الدور الرقابي .

إذ لا يقتصر دور ديوان الحسبة الرقابي على مجرد تحريك الرقابة ، وإنما يقوم بمباشرتها وتحقيق مبدأ الشرعية والمصلحة في التصرف الإداري.

فهو يقوم بأداء دور تربوي توجيهي رادع ، يمتزج فيه كشف المخالفة بعملية تصحيحها وتقويمها (١) .

فالدور الرقابي الذي يقوم به الأمدسيمان يتفق إلى حد كبير مع الدور الرقابي الذي كان يقوم به ديوان البريد في الدولة الإسلامية ، إذ كان يقتصر دوره على تحريك الرقابة الإدارية فقط ، وهو أيضاً نفسه الذي تقوم به هيئة الرقابة الإدارية في جمهورية مصر العربية (٢) وديوان المتابعة وشكاوي المواطنين في دولة الكويت (٣).

(١) انظر : الطاهر وطبرة ، نظام الحسبة / ١٨٠ ، وحسين ، الرقابة الإدارية / ٢٠٦ وأبو سن ، الإدارة في الإسلام / ٤١ .

(٢) بطيخ ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري / ٣٤٠ .

(٣) العمر ، ديوان الشكاوي ، الإدارة العامة ، ص ٦٧٧ .

ومهما يكن من أمر فإن هذه الاختلافات الشكلية بين هذه الأجهزة أمر طبيعي يقضي به اختلاف الأزمنة والأمكنة ، بل هو وارد حتى على مستوى الأجهزة الرقابية في الدولة الإسلامية.

والشريعة الإسلامية بمرونتها وشموليتها لا تمنع الاستفادة من تجارب الآخرين في الشئون التنظيمية الدنيوية ، بشرط المحافظة على الإطار الشرعي نظراً وتطبيقاً.

وهذا لا يعني عدم صلاحية تلك الدواوين التي وجدت في الدولة الإسلامية في عهدها الأول للتطبيق في هذا العصر بل على العكس من ذلك ، فهي لما انطوت عليه من أسس وقواعد ومبادئ عامة تصلح للتطبيق في أية دولة إسلامية معاصرة ترغب في الرقي والإزدهار والتقدم ، وخاصة إذا تم تنظيمها على أسس علمية مدروسة ، وتخطيط سليم يتناسب مع واقع تلك الدولة والحياة الراهنة .

الخاتمة .

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات .. وبعد ..

فقد توصلت من خلال دراستي هذه إلى النتائج الآتية :

١- أن الرقابة الإدارية وإن كانت حديثة من حيث الجانب النظري التألفي ، لكنها قديمة من حيث الوجود التطبيقي ، فقد عرفها النظام الإداري الإسلامي منذ نشأته ، والدليل على ذلك ما ورد في ثنايا البحث من الأصول والقواعد التشريعية ، والسوابق التاريخية في العهد النبوي والراشدي .

٢- أن الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية تتميز بالثبات والمرونة في آن معا . الثبات في القواعد والمبادئ العامة ، والمرونة في الأحكام والتطبيقات الجزئية التي تتأثر بالملابسات المعاصرة لوقت التطبيق ، مما يجعلها قادرة على الاستجابة السريعة لما قد يحدث من متغيرات في الواقع الإداري المتجدد عبر الزمان والمكان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

٣- أن النظام الإداري الإسلامي أحاط بكليات ومظاهر الرقابة الإدارية في شمول وفاعلية لم تصل إليها حتى النظم الإدارية الحديثة.

وذلك لما يتمتع به النظام الإسلامي من ذاتية خاصة وجانب روحي يمتد أثره إلى نفوس أفراد المجتمع الإسلامي بحيث يقيم بداخلها وازعاً دينياً يدفعهم إلى الالتزام التلقائي التام بكل أحكامه ومبادئه .

وهو ما تفتقر إليه النظم الوضعية حيث لا يألوا أفرادها جهداً في اغتنام أية فرصة للخروج على أحكامها وذلك لطبيعتها البشرية وماديتها.

٤- أن النظام الإسلامي بسبب تقريره ثنائية المسؤولية في التطبيق ، فالفرد المسلم مسئول عن تطبيق أحكامه شخصياً ، ومسئول عن تطبيقها في المجتمع بحسب قدرته، من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فعليه أن يهتم بمصالح أفراد مجتمعه ويحافظ عليها كما يهتم بمصلحته ويسعى إلى تحقيقها ، ليكون مجتمعاً متعاوناً ومتكاملاً .

ولذا فإن تحريك الرقابة الإدارية عن طريق التنظيم الإداري في الإسلام غير مقصور على صاحب الشأن أو المصلحة ، بل هو واجب على كل فرد مسلم علم بما وقع على أخيه من ظلم من أحد أعضاء الجهاز الإداري ، مما يجعل المجتمع الإسلامي كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .

أما النظم الإدارية الحديثة فإنها لا تقر ذلك ، وإنما تشترط أن يقدم التنظيم الإداري من ذي الشأن وإلا كان باطلاً مردوداً.

مما يجعل كل فرد في تلك المجتمعات غير مهتم إلا بمصلحة نفسه فقط ، ولا يهتم بغيره وإن عايش الظلم الواقع عليه ، وتخيل مدى التفكك الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع في هذا الحال .

٥- كما أن النظام الإسلامي يقرر أيضاً مبدأ ثنائية المسؤولية في الخروج عن أحكامه وتشريعاته ، المسؤولية أمام الدولة وأمام الله تعالى يوم القيامة .

ولذا كانت الرقابة الإدارية بوجه عام ، والذاتية منها على وجه الخصوص أقوى وأكثر فاعلية لدى أفراد جهازه الإداري منها لدى أفراد الجهاز الإداري في النظم الوضعية ، لأنهم يعلمون علم اليقين بأنه تعالى مطلع على كل مكونات صدورهم، وأعمال جوارحهم وإن الواحد منهم مهما أفلت من العقاب الدنيوي ، فلن يستطيع ذلك يوم القيامة ، مما يجعلهم يراقبون الله في كل تصرفاتهم ، ويحرصون

أشد الحرص على أن تكون تلك التصرفات وفق المنهج الشرعي المرسوم لها
ومحققة للأهداف المرجوة منها.

وهذا لا يوجد في النظم الوضعية ، لأن المسؤولية فيها دنيوية فقط ، ومهما
أفلت الفرد منها كان بمنجاة من العقاب ، مما يدفعه إلى التحايل على القانون ،
واغتنام الفرص للخروج عليه ، وبالتالي إلى الاستهانة به وعدم الانقياد لأحكامه .

وما ذلك إلا نتيجة طبيعية لبشرية هذه الأنظمة وماديتها.

التوصيات .

بعد أن تعرفنا على واقع الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية الحديثة ، وما تميزت به في التشريع الإسلامي من شمول وفاعلية ومرونة، يجدر بالباحث أن يشير إلى بعض التوصيات التي - إذا وضعت موضع التنفيذ - قد تساعد في تنشيط دور الرقابة الإدارية وتفعيله في واقع الدول الإسلامية المعاصرة . وهي كالآتي :

١- إقامة مؤتمر على مستوى الدول الإسلامية حول الرقابة الإدارية في الشريعة الإسلامية ، على أن يقدم بحث أو أكثر في كل جانب من جوانبها المتعددة ، مع ضرورة التركيز على مقارنتها بشبيبتها في النظم الإدارية الحديثة ، وبيان مظاهر التميز الموجودة في التشريع الإسلامي.

وبعد ذلك تُختار أفضل البحوث وتختصر بشكل غير مغل ، وتطبع في كتاب واحد ، وتودع نسخة منه على الأقل في كل مؤسسة إدارية ، وفي كل جهاز رقابي في الدول الإسلامية ، ليطلع عليه كل عضو في تلك المؤسسة أو ذلك الجهاز.

٢- اختيار أعضاء الأجهزة الرقابية من ذوي الكفاءات العلمية في ذات المجال الذي يعملون فيه ، وعمل دورات تدريبية مكثفة لهم ، لتبصيرهم بكيفية الممارسة الشرعية السليمة للرقابة الإدارية ، وتوعيتهم بالدور الكبير الملقى على عاتقهم.

٣- إقامة محاضرات تنقيفية وتوعوية لموظفي الجهاز الإداري - رؤساء ومرؤوسين - حول أخلاقيات الموظف الإداري في الإسلام ، والهدف المطلوب منه تحقيقه ، وما يتوجب عليه فعله لضمان الوصول إلى ذلك الهدف ، وبيان المسؤولية الدينوية والأخروية التي تنتظره إن هو قصر في اتخاذ الطرق الكفيلة بتحسين أدائه الإداري ، والقضاء على كل ما من شأنه التأثير سلباً في العملية التنفيذية .

٤- أن تكون القيادات بمختلف مستوياتها قنوة حسنة في ممارسة الرقابة الإدارية ، بحيث لا تتأثر في ذلك بالأهواء النفسية أو النوازع الخارجية ، بل يكون الخوف من الله والالتزام بمبدأ الشرعية وتحقيق العدل والمصلحة هو منهجها وغايتها. مما يدفع بالمرووسين إلى التأسى بهم مسلماً وتعاملاً ، وأداء وظائفهم على أحسن وجه .

وأخر دعواتنا إن الحمد لله رب العالمين .

المراجع.

- أبادي ، أبو الطيب محمد شمس الحق ، عون المعبود : شرح سنن أبي داود ، تحقيق عبد الرحمن محمد ، دار الفكر ، بيروت .
- إبراهيم أنيس وعبد الحلیم منتصر وعطية الصوالحي ومحمد خلف ، المعجم الوسيط ، ط ٢ .
- ابن الأثير ، أبو الحسن علي بن محمد ، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الكامل في التاريخ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
- ابن الأخوة ، محمد بن محمد القرشي ، معالم القرية في أحكام الحسبة ، تحقيق محمد محمود وصديق أحمد ، الهيئة المصرية العامة وللكتاب ، ١٩٧٦ م .
- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم ، السياسة الشرعية ، في إصلاح الراعي والرعية ، تحقيق عصام فارس ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- الحسبة في الإسلام ، تحقيق سيد بن محمد ، مكتبة دار الأرقم ، الكويت .
- ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن ، مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٩ م .
- ابن حجر ، شهاب الدين أحمد بن علي ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٨ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد ، المحلى ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الجيل ، بيروت .
- ابن سعد ، أبو عبد محمد ، الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت .
- ابن سلام ، أبو عبيد القاسم ، الأموال ، تحقيق خليل محمد هراس ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٨ م .

- ابن شبة ، أبو زيد عمر النميري ، تاريخ المدينة المنورة ، تحقيق على محمد وياسين سعد الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- ابن عاشور ، محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، دار التونسية للنشر والتوزيع .
- ابن عبد السلام ، أبو محمد عبد العزيز ، قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠م .
- ابن عطية ، أبو محمد عبد الحق الغرناطي ، المحرر الوجيز : في تفسير الكتاب العزيز ، تحقيق عبد الله إبراهيم والسيد عبد العال ومحمد الشافعي ، الدوحة ، ١٩٨٢م .
- ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٩٧٩م .
- ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم الدينوري ، عيون الأخبار ، تحقيق محمد الإسكندراني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
- الإمامة والسياسة ، تحقيق طه محمد الزيني ، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع .
- ابن القيم ، محمد بن أبي بكر ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٧م .
- ابن كثير ، أبو الفداء إسماعيل ، البداية والنهاية ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٨م .
- تفسير القرآن العظيم ، تحقيق طه عبد الرؤوف ، مكتبة الإيمان ، المنصورة ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- ابن ماجة ، محمد بن يزيد القزويني ، سنن بشرح السندي ، تحقيق خليل مأمون ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦م .
- سنن ابن ماجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

- ابن منظور ، العلامة محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٩٤ م .
- ابن نجيم ، زين العابدين بن إبراهيم ، الأشباه والنظائر ، تحقيق عبد العزيز محمد ، مطبعة الحلبي ، مصر ، ١٩٦٨ م .
- ابن هشام ، أبو محمد عبد الملك الحميري ، السيرة النبوية ، دار القلم ، بيروت .
- أبو داود ، سليمان بن الأشعث ، سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- أبو سنن ، أحمد إبراهيم ، الإدارة في الإسلام ، المطبعة العصرية ، دبي ، ١٩٨١ م .
- أبو فارس ، محمد عبد القادر ، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، دار الفرقان ، عمان ، ١٩٩٠ م .
- أبو نعيم ، أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم ، كتاب الخراج ، دار المعرفة ، بيروت .
- أحمد ، إسماعيل ، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ط ٢ ، ١٩٩٨ م .
- أحمد ، أحمد بن حنبل ، المسند ، دار صادر ، بيروت .
- أحمد ، فؤاد عبد المنعم ، مبادئ الإدارة العامة والنظام الإداري في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٩١ م .
- الأغلبش ، محمد الرضا عبد الرحمن ، مبادئ وأهداف التخطيط الإداري في النظام الإسلامي والنظم المعاصرة ، دار إحياء الكتب العربية ، ط ١ ، ١٩٨٨ م

- أفيش ، محمد بن يوسف، تيسير التفسير للقرآن الكريم ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٩٨٧م .
- شرح كتاب النيل وشفاء العليل ، مكتبة الإرشاد، جدة ، ط٣ ، ١٩٨٥م .
- الألباني ، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ، دار السلفية ، الكويت ، ط١ ، ١٩٧٩م .
- الألوسي ، شهاب الدين السيد محمود البغدادي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- الأمدي ، علي بن أبي علي بن محمد ، الإحكام في أصول الأحكام ، تحقيق إبراهيم العجوز ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- باز ، سليم رستم ، شرح المجلة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- البخاري ، محمد بن إسماعيل، صحيح بحاشية السندي ، دار المعرفة ، بيروت .
- صحيح بشرح فتح الباري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط٤ ، ١٩٨٨م .
- بدوي ، أحمد زكي ، معجم مصطلحات العلوم الإدارية ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٤م .
- البدوي ، إسماعيل ، دعائم الحكم : في الشريعة الإسلامية والنظم الدستورية المعاصرة ، دار الفكر العربي ، ط١ .
- بسيوني ، عبد الغني، أصول علم الإدارة العامة ، الدار الجامعية بيروت .
- نظرية الدولة في الإسلام ، الدار الجامعية ، ١٩٨٦م .
- البطمة ، محمد ، الرقابة الإدارية إحدى مقومات الرقابة الداخلية في النظم المحاسبية ، ندوة أجهزة الرقابة المالية والإدارية وعلاقتها بالأجهزة الحكومية، (٧ - ١٠ ربيع الثاني ١٤٠٥) ، معهد الإدارة العامة ، الرياض .
- بطيخ ، رمضان محمد ، الرقابة على أداء الجهاز الإداري : دراسة علمية وعملية في النظم الوضعية والإسلامية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

- بعيرة ، أبو بكر مصطفى ، الرقابة الإدارية في المؤسسات : مفاهيم أساسية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية .
- البغوي ، الحسين بن مسعود ، معالم التنزيل ، تحقيق محمد عبد الله وعثمان جمعة وسيمان مسلم ، دار طيبة ، الرياض ، ط٤ ، ١٩٩٧م .
- البهوتي ، منصور بن يونس ، كشاف القناع عن متن الإقناع ، المطبعة الشرقية .
- البياتي ، منير حميد ، النظام السياسي الإسلامي : مقارناً بالدولة القانونية ، دار البشير ، عمان ، ط٢ ، ١٩٩٤م .
- البيانوني ، محمد الأمين ، دور التنظيم الإداري في ممارسة الرقابة على أعمال الإدارة : دراسة مقارنة ، مجلة الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، العدد ٦٠ ، ديسمبر ١٩٨٨م .
- الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة ، سنن الترمذي ، تحقيق عبدالرحمن محمد ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
- سنن بشرح تحفة الأحوذني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الجاحظ ، التاج في أخلاق الملوك ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٥٥م .
- جاهين ، محمد محمد ، التنظيمات الإدارية في الإسلام ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٤م .
- جعفر ، محمد أنس قاسم ، المبادئ الأساسية للوظيفة العامة في الإسلام: ومدى تطبيقاتها المعاصرة في المملكة العربية السعودية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
- جمال الدين ، سامي ، الرقابة على أعمال الإدارة ، ١٩٩٢م .
- الجوهرري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد ، الصحاح ، تحقيق : شهاب الدين أبو عمر ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- الجهشياري ، محمد بن عبدوس ، كتاب الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا ، وإبراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، مطبعة مصطفى الحلبي ، مصر ، ط٢ ، ١٩٨٠م .

٥٤٥٥٣٨

- الجهني ، عيد مسعود ، الرقابة الإدارية بين القانون الإداري وعلم الإدارة العامة ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، مصر .
- الحاكم ، أبو عبد الله ، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق يوسف عبد الله ، دار المعرفة ، بيروت .
- حجازي ، أحمد السيد عوضين ، الرقابة الذاتية للإدارة العامة على أعمالها ، مجلة العلوم الإدارية ، عدد ١ ، يونيو ١٩٨٩ م .
- حسن ، فالح محمد ، الرقابة الإدارية ، المجلة العربية للإدارة ، شتاء ١٩٨٤ م .
- حسنين ، علي محمد ، الرقابة الإدارية في الإسلام ، المبدأ والتطبيق ، دار الثقافة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- الحكيم ، سعيد ، الرقابة على أعمال الإدارة في الشريعة الإسلامية والنظم الوضعية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- الخزاعي ، علي بن محمد بن مسعود ، تخريج الدلالات السمعية على ما كان في عهد رسول الله (ﷺ) من الحرف والصنائع والعمالات الشرعية ، تحقيق إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- الخضري ، محمد ، تاريخ الأمم الإسلامية ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- الدارمي ، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ، سنن الدرامي ، دار الفكر ، بيروت .
- دروزة ، محمد عزت ، الدستور القرآني في شئون الحياة ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٨١ م .
- الدريني ، محمد فتحي ، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .
- نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٨ م .
- دياب ، صابر محمد ، ولاية المظالم ومجالسها : من فجر الإسلام حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، مكتبة السلام العالمية ، ١٩٨٤ م .

- ديموك ، مارشال ، ادوارد ، وجلادير أوجنت ولويس كوينح ، الإدارة العامة ، ترجمة إبراهيم علي ، مراجعة محمد توفيق ، مؤسسة الحلبي وشركاه ، القاهرة.
- الذهب ، حسين ، مآلات الأفعال وأثرها في تغيير الأحكام ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٤م .
- الرازي ، محمد فخر الدين بن ضياء الدين ، التفسير الكبير ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م .
- الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ط١ ، ١٩٩٢م .
- رشيد ، أحمد ، نظرية الإدارة العامة ، دار المعارف ، مصر ، ط٣ .
- الرشيدات ، ممدوح محمد ممدوح ، الرقابة الإدارية على الإدارة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، عمان .
- رضا ، أحمد ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٥٨م .
- رضا ، محمد رشيد ، تفسير المنار ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- رمضان ، محمد محمد إبراهيم ، الوصاية على الهيئات المحلية ، رسالة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، مصر .
- ريان ، حسين راتب يوسف ، الرقابة المالية في الفقه الإسلامي ، دار النفائس ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- الزبيدي ، السيد محمد مرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق : على هلال ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٦م .
- الزرقا ، أحمد ، شرح القواعد الفقهية ، تعليق مصطفى الزرقا ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٩م .
- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمر ، الكشاف : عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .

- أساس البلاغة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٣ ، ١٩٨٥م .
- زويلف ، مهدي ، والقطامين ، أحمد ، الرقابة الإدارية ، دار حنين ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٥م .
- الزيلعي ، عبد الله بن يوسف ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، دار الحديث ، القاهرة .
- سالم فؤاد الشيخ ، زياد رمضان ، محسن مخامرة ، المفاهيم الإدارية الحديثة ، ١٩٨٢م .
- السامرائي ، حسام الدين ، المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية ، دار الفكر العربي .
- سعداوي ، نظير حسان ، نظام البريد في الدولة الإسلامية ، دار مصر للطباعة ، الفجالة ، ١٩٥٣م .
- سعيد ، صبحي عبده ، السلطة السياسية في المجتمع المسلم ، وكالة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١م .
- السيد ، الطيب خضري ، بحوث في الاجتهاد فيما لا نص فيه ، دار الطباعة المحمدية ، درب الأتراك بالأزهر ، ١٩٧٩م .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال ، تاريخ الخلفاء ، تعليق محمود رياض ، دار المعرفة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٩٧م .
- الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، الموافقات في أصول الشريعة ، تعليق محمد عبد الله دراز ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٩٨٩م .
- الشباني ، محمد عبد الله ، نظام الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية : منذ صدر الإسلام إلى سقوط الدولة العباسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩م .
- شلبي ، محمد مصطفى ، أصول الفقه الإسلامي ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٦م .
- الشوبكي ، عمر محمد مرشد ، مبادئ الرقابة على أعمال الإدارة ، تطبيقها في الأردن ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، عمان ، ١٩٨١م .

- الشوكاني ، محمد بن علي ، فتح القدير ، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ط٢، ١٩٩٧م.
- الصباح ، عبد الرحمن، مبادئ الرقابة الإدارية ، دار زهران ،عمّان١٩٩٧م.
- الرقابة الإدارية : بين النظرية والتطبيق ، مكتبة الأقصى ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٣ .
- الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام ، المصنف ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٧٢م .
- الضحيان ، عبد الرحمن بن إبراهيم ، الإدارة في الإسلام : الفكر والتطبيق ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ص٢ ، ١٩٩٠م .
- الطبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، تاريخ الرسل والملوك ، دار الكتب ، بيروت .
- طبلية ، القطب محمد القطب ، نظام الإدارة في الإسلام : دراسة مقارنة بالنظم المعاصرة ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
- الطماوي ، سليمان محمد ، عمر بن الخطاب وأصول السياسة والإدارة الحديثة : دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، ط٢ ، ١٩٧٦م.
- الظاهر وطبيرة ، خالد خليل وحسن مصطفى ، نظام الحسبة : دراسة في الإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي ، دار المسيرة ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- عارف ، دبالا الحج ، الرقابة الإدارية : دورها في تحقيق كفاءة العمل الإداري في أجهزة الإدارة العامة في القطر العربي السوري ، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، ١٩٩٦م .
- عاشور ، أحمد صقر ، الإدارة العامة : مدخل بيئي مقارن ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية .
- عبد الفتاح ، محمد سعيد ، الإدارة العامة ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٨٦م.

- عبد اللطيف ، محمد الطيب ، تمييز الرقابة عما يختلط بها وأهدافها العامة ، مجلة الإدارة ، مطابع الأهرام العالمية ، العدد الثاني ، أكتوبر ١٩٧٩م.
- عبد المنعم ، حمدي ، ديوان المظالم : نشأته وتطوره واختصاصاته مقارنةً بالنظم القضائية الحديثة ، دار الشروق ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٣م.
- عبد الوهاب ، محمد رفعت ، الإدارة العامة ، الدار المصرية الحديثة ، الإسكندرية ، ط١ ، ١٩٨٠م .
- عبد الوهاب ، محمد طاهر ، الرقابة الإدارية في النظام الإداري الإسلامي ، رسالة الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، عدد ١٩ ، ١٩٨٦م .
- عبده ، محمد ، شرح نهج البلاغة .
- العجلوني ، إسماعيل بن محمد ، كشف الخفاء ومزيل الإلباس : عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، تعليق أحمد القلاشي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م .
- عساف ، محمود ، أصول الإدارة ، ١٩٧٩م .
- عطية ، محمد كمال ، نظم محاسبية في الإسلام ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط٢ ، ١٩٨٩م.
- عقيلي ، وصفي ، الإدارة : (أصول وأسس ومفاهيم) ، دار زهران ، عمان ، ١٩٩٦م .
- علي ، محمد كرد ، الإدارة الإسلامية في عز العرب ، مطبعة مصر ، القاهرة ، ١٩٣٤م .
- العلي ، محمد مهنا ، الإدارة في الإسلام ، الدار السعودية ، جدة ، ط١ ، ١٩٨٥م .
- العلايلي ، عبد الله ، المرجع ، دار المعجم العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٣م.
- العمر ، فؤاد عبد الله ، ديوان الشكاوي أو حامي العدالة كأحد أدوات الرقابة الإدارية الفاعلة في الكويت وكندا: دراسة مقارنة من منظور إسلامي، مجلة الإدارة العامة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض العدد الرابع ، مارس ١٩٩٧م.

- عودة ، عبد القادر ، الإسلام وأوضاعنا القانونية ، المختار الإسلامي ، القاهرة ، ط٥ ، ١٩٧٧م.
- الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد ، إحياء علوم الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المستصفي في علم أصول الفقه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٣م .
- الغرياني ، طلال سراج ، الرقابة الإدارية وأجهزتها في المملكة العربية السعودية . مجلة " الإدارة العامة " ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، العدد ٥٣ ، مارس ١٩٨٧م.
- الفايز ، عبد الله بن عبد الرحمن ، الفكر الإداري في الإسلام : وانعكاساته على الإدارة التربوية ، مطبعة سفير ، الرياض ، ط١ ، ١٩٩٣م .
- فضل إلهي ، الحسبة في العصر النبوي وعصر الخلفاء الراشدين ، مؤسسة الجريسي ، الرياض ، ط٣ ، ١٩٩٩م .
- الفيومي ، أحمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- القاسمي ، محمد جمال الدين ، محاسن التأويل ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٤م.
- القبيلات ، حمدي سليمان ، الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية ، مكتبة دار الثقافة ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٨م .
- القرافي ، أبو العباس أحمد بن إدريس ، الفروق ، دار إحياء الكتب العربية ، ط١ ، ١٣٤٦هـ .
- القرشي ، غالب بن عبد الكافي ، أوليات الفاروق في الإدارة والقضاء ، مكتبة الجيل الجديد ، صنعاء ط١ ، ١٩٩٠م .
- أوليات الفاروق السياسية ، دار الوفاء ، المنصورة ، ط١ ، ١٩٩٠م
- القرطبي ، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٨٥م .

- قطب ، سيد ، في ظلال القرآن ، دار الشروق ، بيروت ، ط٨ ، ١٩٨٩م .
- القلقشندي ، أحمد بن علي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، تعليق محمد حسين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧م .
- القنوجي ، صديق حسن خان ، فتح البيان : في مقاصد القرآن ، تعليق إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩م .
- الكتاني ، محمد عبد الحي ، التراتيب الإدارية ، تحقيق عبد الله الخالدي ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت ، ط٢ .
- الكفراوي ، عوف محمود ، الرقابة المالية في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ١٩٨٣م .
- الكيلاني ، عبدالله إبراهيم ، القيود الواردة على سلطة الدولة في الإسلام وضمائماتها ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م .
- الكيلاني وآخرون ، إبراهيم زيد ، وهام عبد الرحيم ، وصالح ذياب ، دراسات في الفكر العربي الإسلامي ، دار الفكر ، عمان ، ط٦ ، ١٩٩٦م .
- الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تحقيق عصام فارس ومحمد إبراهيم ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- نصيحة الملوك ، تحقيق محمد جاسم ، دار الشؤون الثقافية العامة ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق .
- المباركفوري ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم ، تحفة الأحوزي ، بشرح جامع الترمذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- محمد ، عبد المعطي ، مبادئ في الإدارة العامة : وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية ، دار عالم الكتاب ، الرياض ، ط٢ ، ١٩٩٠م .
- المزجاجي ، أحمد بن داود ، الرقابة في الإدارة الإسلامية ، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت ، العدد ٣٥ ، أغسطس ١٩٩٨م .

- مسلم ، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح بشرح النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- ميشيل مان ، موسوعة العلوم الإجتماعية ، ترجمة عادل مختار الهواري وسعيد عبد العزيز ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٩٤م .
- ناجي ، السيد عبده ، الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية ، ط ٢ ، ١٩٨٢م .
- النجار ، جميل موسى ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩١م .
- النسائي ، أحمد بن شعيب بن علي ، سنن النسائي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- النووي ، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين ، المكتب الإسلامي ، بيروت، ط ٢، ١٩٨٥م .
- وزارة الأوقاف الكويتية ، الموسوعة الفقهية ، ذات السلاسل ، الكويت ، ط ٢ ، ١٩٩٢م .
- الهزائمة وآخرون ، محمد عوض وعصام فارس ومصطفى نجيب ، النظم الإسلامية ، دار عمّار ، عمان ، ط ١ ، ١٩٩١م .
- الهندي ، علي المتقي بن حسام الدين ، كنز العمال ، تعليق بكرى حياني وصفوة السقا ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٠م .
- الهونسي ، فرج محمد ، النظم الإدارية والمالية في الدولة الإسلامية : منذ قيام حكومة الرسول بالمدينة حتى نهاية الدولة الأموية ، ١٩٧٦م .
- الهيثمي ، علي بن أبي بكر ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٢م .

- ياغي ، محمد عبد الفتاح، الرقابة في الإدارة العامة ، مركز أحمد ياسين الفني ، عمّان ، ١٩٩٤م .
- مبادئ الإدارة العامة ، مركز أحمد ياسين الفني ، عمّان ، ١٩٩٤م .

فهرس الآيات .

الصفحة	الآية
٥٦	- ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير
٥٧	- كنتم خير أمة أخرجت للناس
١٢٠	- والذين إذا فعلوا فاحشة
١١٥ ، ٧١	- إن الله كان عليكم رقيباً .
١٢٢	- وآتيتهم إحداهن قنطاراً
١٢٦ ، ٦٧ ، ٦٣	- إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ...
٦٣	- يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط ...
١٨٩	- اليوم أكملت لكم دينكم ...
٦٣	- ولا يجرمكم شأن قوم ...
٦٤	- ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون .
٦٤	- ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون .
٦٤	- ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون .
٧٢	- إنه من عمل منكم سوءٌ بجهالةٍ ثم تاب ...
٧٢	- يا أيها الذي آمنوا توبوا إلى الله ...
١٥٠ ، ٦٨	- يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ...
٢٤	- لا يرقبون في مؤمنٍ إلا ولا ذمة .
١٩٩ ، ٥٩	- والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ...
١٩٦ ، ١١٥ ، ٧٠	- وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون ...
٦٢	- إن الله يأمر بالعدل والإحسان ...
٧١	- وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ...
٧٢	- وإني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ...
٥٨	- الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ...

الصفحة	الآية
١٩١	- والذين هم عن اللغو معرضون
١٩١ ، ٦٩	- والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون .
٧٢	- وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون ...
٧٢	- فأما من تاب وآمن وعمل صالحاً ...
٥٩	- يا بني أقم الصلاة وأمر بالمعروف ...
١١٦	- وكان الله على كل شيء رقيباً.
١٩٠ ، ١١٦	- يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .
٧١	- كل امرئ بما كسب رهين .
٦٢	- لقد أرسلنا رسلنا بالبينات ...
١١٦	- كل نفس بما كسبت رهينة .
١٩٠ ، ١١٦ ، ٧١	- فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره.

فهرس الأحاديث .

الصفحة	الحديث
١٩١ ، ٧٩	- آية المنافق ثلاث ...
١٢٠	- أبلغوني حاجة من لا يستطيع إبلاغها...
١٢٦	- اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات ...
١١٥	- الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه ...
٧٩	- إذ الأمانة إلى من أئتمنك ...
١٣٠	- إذا أبردتم إليّ بريداً ...
١٢٠	- إذا اشتكى منه عضو
١٥١ ، ٧٩	- إذا ضيّعت الأمانة فانتظر الساعة ...
١٢٣ ، ٨٢	- ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ...
٧٧	- إن أحب الناس إلى الله ...
١٢٦	- ان رجلاً تظلم إلى النبي (ﷺ) ...
١٢١	- ان رجلاً كان يحدث القوم ...
١٧٣	- ان الرسول (ﷺ) كان يسأل الناس عما في الناس .
١١٧	- إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً ...
٧٨	- إن المقسطين على منابر من نور ...
١٢٤ ، ٨٥	- إن النبي (ﷺ) استعمل ابن اللّنبية ...
١٨٦ ، ٨٥	- أن النبي (ﷺ) عزل العلاء بن الحضرمي ...
١١٨	- إنه قد دنا مني حقوق ...
١١٧	- بينما رسول الله (ﷺ) يقسم قسماً ...
٧٧	- سبعة يظلمهم الله في ظلّه ...
١٢٠ ، ٨٢	- كل ابن آدم خطاء ...
١١٥ ، ٨٢	- الكيس من دان نفسه ...
٩٧	- لا ضرر ولا ضرار ...

الصفحة	الحديث
١٥٣	- لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع ...
٨٢	- لله أفرح بتوبة عبده ...
١٧٢	- ليكن بلاغ أحدكم من الدنيا كزاد الراكب ...
١٥١، ٨٦	- ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء ...
٨١	- ما من وال يلي رعية من المسلمين ...
٧٤	- مثل القائم على حدود الله ...
٢٠٠، ٧٤	- من رأى منكم منكراً فليغيره ...
١٣٥	- من غشّ فليس مني .
٢٠٠، ١٢٠	- من لم يهتم بأمر المسلمين عامة ...
١٥٩	- من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب ...
١٥١	- من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولّى رجلاً ...
١٥٢	- وعلمهم إن الله فرض عليهم صدقة ...
٧٥	- والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ...
١٥١، ٧٩	- يا أبا ذر إنك ضعيف وإنها أمانة ...

ABSTRACT

Administrative control in Islamic Sharia

(Comparative Study)

By:

Khamis bin Abdullah bin Khamis Al-hadeedi

Supervisor:

Dr. Mohammed Ahmed Al-Qudah

This study deals with administrative control in Islamic Sharia and seeks to establish its authenticity by highlighting its features, importance and place in Islamic Sharia. In addition, the concept of administrative control and the forms that it takes and the methods it employs are investigated. By undertaking a comparison, the study also seeks to highlight the superiority of administrative control in Islamic Sharia over such administrative supervision mechanisms in modern secular systems.

The study is divided into five chapters and a conclusion.

The introduction clarifies the concept of administrative control and looks at its context in modern administrative systems.

Chapter Two deals with the extent of the legitimacy of administrative control in Islamic Sharia, and in addition, establishes it as an obligatory duty of administrative institutions in Islamic States. Also, confirmation of the above is noted in citing traditional sayings of the prophet as well as legislative precedents and the practices in the Righteous Khalifate's Era.

Chapter Three looks at the different patterns of administrative control from the perspective of those who were responsible for its implementation during various times. Practical examples of each type from the Righteous Khalifate's Era are given.

Chapter four discusses the methods of practicing administrative control in the context of an Islamic administrative system and provides proof of prophet and Khalifate practices.

Chapter five is a comparative study of the various aspects of administrative control in Islamic and modern secular systems, highlighting the superiority of Islamic Sharia.

The study concludes that administrative control and its place in Islamic Sharia is more effective, comprehensive, and flexible than in modern system owing to the fact that its principles are based on religion and spirituality.

The study draws a number of conclusions:

1. That cultural awareness of administrative control and its place in Islamic Sharia re important, whether it be for the members of administrative instructions or members of administrative control institutions. Such awareness may be achieved through symposiums, seminars, lectures, intensive training courses and exploitation of the mass media.
2. Those members of administrative institutions should be qualified persons.

*

Please God Help and Guide Me in This World And Ever After